



محاولة لفهم

أزمة المسلمين

راشد شاز

محاولة لفهم
أزمة المسلمين

دراسة فكرية للواقع الهندي

راشد شاز

نقله من الإنكليزية

ملي بابليكيشنز

نيودلهي

الطبعة العربية الأولى 2005

©جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة. غير مسموح بإعادة طباعة أي جزء من أجزاء هذا الكتاب أو نسخه أو استخدامه بأي شكل أو أية وسيلة إلكترونية أو آلية أو أية وسيلة أخرى معروفة في الوقت الحالي أو قد يتم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استعادتها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر، فيما عدا الاستشهادات الموجزة للأغراض الأكاديمية.

Milli Publications
Suit 101, Milli Times Building,
Abul Fazl Enclave, Jamia Nagar,
New Delhi-110025, India
ت: +91-11-26926246, 55735981
فاكس: +91-11-26325499
البريد الإلكتروني: militime@del3.vsnl.net.in

الترقيم الدولي: 81-87856-18-1

تمت عملية الطبع في مطابع غولوريس للأفست، دلهي الجديدة-2

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الجزء الأول

الجزء الأول 11

9	مقدمه
13	تمهيد
14	المشكلة
18	المسلمون ودار الإسلام السابقة
21	نشأة المشكلة: الشتات الفكري
37	تأثير مذاهب الفكر الأجنبية
46	الهند بعد عام 47: ظهور عالم جديد
59	المسلمون وأيديولوجية الدولة الجديدة
66	الحرية الدينية
70	المسلمون والقومية الهندية
ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.	أولو الأمر
80	دار الإسلام في مقابل دار الكفر
91	خاتمة

الجزء الثاني 98

100	الخطاب الرئاسي
ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.	الجلسة الكبرى الأولى للبرلمان الملي
100	22-23 مايو 1993، نيودلهي
116	الجلسة الشتوية
116	المجلس الملي
116	من 14 إلى 15 يناير 1996
134	مسلمو الهند
134	في مهبط الردة الفكرية والعملية
154	البيان الإسلامي الرسمي

ملاحظات ومراجع 166

178	الملحق الأول
180	الملحق الثاني

مقدمه

يدور هذا الكتاب حول المأساة المهلكة التي أحلت بالمسلمين في هند ما بعد عام 47، ويتعرف القارئ من خلال الصفحات التالية على أمة ثورية حادت، في خضم هذا الزخم الفكري، عن مثالياتها وغاصت آخر المطاف في الفكر العلماني الذي يبدو محايداً في ظاهره. وعلى الرغم من أن تحول مسلمي الهند من الإسلام إلى العلمانية يمثل في حد ذاته حالة واضحة من حالات الردة، إلا أنها حدثت دون أن يلتفت إليها أحد؛ لذا يركز هذا الكتاب الصغير على هذه الظاهرة الأليمة، التي تدمي القلب.

ويُقصد من وراء هذا الكتاب أن يكون عرضاً صريحاً وأميناً للمشكلة؛ فمن يدور بين صفحات هذا الكتاب بغية الحصول إلى على آخر الحقائق والأرقام بشأن المسلمين الهنود سوف يشعر بكل تأكيد بخيبة أمل لأنني تحاشيت، متعمداً، زخارف الأدوات الحديثة لعلم الاجتماع. وأعتقد أن الجداول الإحصائية أو الحقائق والأرقام المستمدة عن طريق علوم الاجتماع تكون مضللة، في معظم الحالات، وذلك عند تطبيقها على مثل هذه القضايا ذات الأبعاد المتعددة. فأقصى ما يمكن أن تقوم به هذه الحقائق والأرقام هو التقاط صورة فوتوغرافية للمسرح الاجتماعي فقط، متجاهلة أو بالأحرى، غير مدركة لتلك الحقائق الجذرية التي لا تستطيع عدسة الكاميرا التقاطها. بدلاً من هذا، حاولت التركيز على التساؤل الرئيسي وهو ما السبب الرئيسي وراء ما نعيشه من تخلف؟

وعلى مدار الخمسين عاماً الماضية أتقنا - نحن المسلمين - فن العيش بلا حراك؛ فالموت بالنسبة لنا ظاهرة مستمرة لا تنتهي. وهذه هي فداحة معاناتنا التي لا يوجد فيها إلا الموت ليضع حدًا لكياننا التعيس. ولأننا ننساق خلف زخارف حليف أعمى، فإننا نشعر وكأن مصيرنا موصدٌ بإحكام. ويكون بديلنا الوحيد هو أن نتبع أسلوب النعامة وندفن رأسنا في الرمال. ولأننا نخاف مستقبلاً مجهولاً، يجد الغالبية منا العزاء في التشبث بهذا الوجود الشبيه بحالة الموت واضعين كل آمالنا المزعومة في بوتقة

تشبه تلك التي كانت فيها شخصية روبنسون كروزو في قصة الكاتب الإنجليزي دانيال ديفو وهي أن هناك أيد خفية ستأتي، يوماً ما، لنجدتنا. فالهدف من هذا الكتاب بالضبط هو كشف هذه الفكرة الخاطئة.

هذا الكتاب لا يركز على إيجاد حل ممكن، ولا يقصد منه أن يكون خطة عمل مستقبلية لذلك؛ فأنا أشعر بكل صدق أن حل مشكلتنا يكمن في قدرتنا على طرح المشكلة والنظر إليها في شكلها المجرد، وهذه ليست مهمة سهلة؛ فلو نجح هذا الكتاب الصغير في عرض المشكلة عرضاً صادقاً واقتنع قراؤنا بأن هذه القضايا موجودة بالفعل، فإني أعتقد عندئذ أن هذا الكتاب قد حقق هدفه وأنا حققنا بعض التقدم في العثور على حل.

راشد شاز

الجزء الأول

فهم أزمة المسلمين

تمهيد

تجسد أزمة مسلمي الهند، إلى حد كبير، صورة مصغرة لأزمات الأمة الإسلامية على مستوى العالم. وقد أدى الشعور العام بأن شيئاً ما قد حاد عن الطريق القويم وإخفاق مفكرينا في إبراز هذا الشيء إلى ازدياد تعقد أزمات العقل المسلم. ومثل باقي المسلمين في مختلف أنحاء العالم، نجد مسلمي الهند يعيشون في عالم لم يخلقوه بإرادتهم ولا يتوافق مع طموحاتهم الإسلامية التي لا يشوبوها أي غموض. لم يسبق في التاريخ الإسلامي الذي امتد طوال الألف وأربعمائة عام، أو ما يقرب من هذا، خلال ألف عام من تاريخهم الذي اتسم بالاجابية في شبه القارة، كان يتعين على المسلمين تكييف أنفسهم مع نظام أجنبي ينكر صراحة أن الإسلام هو دين الهداية، ومع ذلك فإنهم، كمواطنين مخلصين من الهند الحرة، كان من المتوقع أن يبجلوا هذه العقيدة الوطنية الجديدة وهي "الديموقراطية العلمانية". ونظرًا لأن هذا الموقف لا يوجد له مثل في التاريخ الإسلامي، فلم يجدوا الكثير من العزاء والإرشاد في المجادلات الفقهية التقليدية والتي زادت القضية تعقيداً في أغلب الأحيان، نتيجة القياسات الخاطئة. وقد وجد هؤلاء الذين اتجهوا نحو قلب العالم الإسلامي الموقف أكثر إحباطاً حيث لم يترك نظام الدولة القومية مجالاً للجهد المنظم أو حلاً واحداً للأمة الإسلامية المفتتة والعليلة. ولذا اقترح الحكماء من بيننا أن المسلمين الذين يعيشون في هذه الدول القومية يتعين عليهم، على الأقل في الوقت الحالي، نسيان أمر العالم الخارجي والبحث عن الحلول الخاصة بهم داخل الحدود القومية¹. ولم يُقدَّر للحل القومي أو المحلي للمشاكل العالمية أن تفشل فقط، بل إنه قد ساهم أيضاً في تهميش القضايا الهامة والحيوية، بل وفي حقيقة الأمر طمسها جميعاً.

وفي هذه الأيام، تعوق المجادلاتُ الكثيرة والمتفرقة والمتصارعة والمضللة في أحيان كثيرة أيَّ محاولة صادقة لفهم جوهر قضية مسلمي الهند. وهناك وفرة من المؤلفات المتاحة في هذا الموضوع سواءً تلك التي كتبها العلماء المسلمون أو غير المسلمين، بيد أنه يصعب تحديد المشكلة الحقيقية بدقة أو السبب الجذري لكل هذه المشكلات. إنَّ القضية الحالية ليست، في الحقيقة، مسألة بسيطة ولذا يجب علينا ألا نتوقع إجابة واحدة على طول الخط. ولكن ما يثير القلق هو الحقيقة المتمثلة في أن تلك الحكمة التي يتم التعبير عنها في آلاف الصفحات التي تتناول هذا الموضوع لا تجتمع على نفس المنظومة من الإجابات بل وتميل إلى التفرق، الأمر الذي يجعل من المستحيل على القارئ الوصول إلى لب المشكلة. وينظر معظم المؤلفون المعاصرون الذين يتناولون الموضوع، في أغلب الحالات، إلى قضية المسلمين على أنها "مسألة أقلية" والتي بالتأكيد ليست كذلك. إنها تشبه أخذ عينة بول لإجراء تحليل دم. فجوهر المشكلة يكمن في "إسلامية" قضية المسلمين وليست "الأقلية" والتي يريد العلماء المعاصرون منا أن نصدقها.²

نبدأ بافتراض أن المشكلة تكمن في عدم مقدرتنا على عرضها في صورتها المجردة. في الصفحات التالية نجد محاولة للإجابة على أكثر الأسئلة تعقيداً: ماذا أصاب المسلمين الهنود؟ وأين يكمن السبب الجذري وراء هذه العزل أو ما يمكن أن يُصطلح عليه أنه لب مشكلاتهم؟ ومع ذلك لا يهدف افتراضنا لاكتشاف المشكلة إلى العثور على إجابة محددة، ولكن الهدف هو وضع هدف محدد لمحاولاتنا.

المشكلة

أولاً: عرض المشكلة

إن تاريخ مسلمي الهند لا يبدأ في الخامس عشر من أغسطس عام 1947، بل ويبدو على الرغم من ذلك أنه ينتهي في هذا التاريخ. ومن الشيق أن نلاحظ أن الأمة التي أظهرت شجاعة نادرة في تقريعها المطول ضد البريطانيين عام 1857، هي نفسها الأمة التي أصابتها الربكة والحيرة على مدى مائة وخمسين عام أو ما يقرب من ذلك، وذلك أنهم شعروا بعدم الأمان من نفس الشعب الهندوسي الذي عاشوا معه تاريخاً طويلاً من العيش في سلام ووثام. وحتى نصل إلى فهم العوامل المتصلة بهذه القضية، دعونا نستعيد من الذاكرة بعض الأحداث الهامة في التاريخ. لقد مات الإمبراطور أورانجزب عام 1707 ذلك الرمز العظيم لقوة المسلمين في شبه القارة. وعلى مدى مائة وخمسين عاماً وصل الموقف إلى حدٍ باءت فيه الجهود التي رمت إلى منع سقوط دلهي بالفشل عام 1857؛ فلم يكن حادث سقوط دلهي بالحدث العادي، فقد كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ المسلمين التي يجدون فيها أنفسهم تحت رحمة نظام أجنبي، فقد سقطت دلهي في أيدي البريطانيين، ونجح الحكام الجدد في إرهاب الناس، وبدأ أن كل الآمال في قلب الوضع قد تلاشت. بيد أنه كان هناك عدد غير قليل من الناس ما زال يخفي داخله فكرة استعادة دلهي، على الرغم من أنها قد تبدو صعبة. ولا شك أن كارثة 1857 قد أضعفت من معنويات الأمة، وكان لزاماً على العقل المسلم أن يقبل هذا الواقع القاسي الذي جعلهم تحت سلطة حكام غير مسلمين. وقد قاد العلماء العديد من الصراعات المسلحة، والإعلان الصريح بأن الهند أرض حرب، وتم إصدار الفتاوى الدينية المتعلقة بذلك. ومع ذلك خلق فشل حركة الخلافة وتفكك الإمبراطورية العثمانية في تركيا والإنهاء الفعلي لنظام الخلافة جواً من الحزن واليأس. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تواجه فيها الأمة الإسلامية مثل هذه الانتكاسة. فالتخبط سمة طبيعية في تاريخ الأمم، فبداية من هزيمة الجيش الإسلامي في غزوة أحد وحتى الاستيلاء على بغداد عام 1258م، لم تقاسي الأمة

الأحداث المأساوية فقط، بل صنعت بنجاح أساليب لتحويل الأزمة إلى فرصة. ولكن عملية التخلف التي سببها سقوط دلهي عام 1857 م أصاب التفكير السياسي الإسلامي بصدمة في معقله. وكان هذا الموقف شديد الصعوبة، لدرجة أن مفكرينا وكذلك علمائنا السلفيين قد فشلوا في مواجهة هذا التحدي بنجاح. ومن هنا كانت هناك محاولات متعددة ومستمرة لإعادة إنشاء الدولة الإسلامية وفقاً للنهج الإسلامي. ولكن كان من الضروري أن تصاب الأمة بضربة قاضية، وتتمثل في الانهيار النهائي لدولة الخلافة في الثالث من شهر مارس من عام 1924 م. ونتيجة لأن مسلمي الهند كانوا المناصرين الواضحين لحركة الخلافة، فكان من الطبيعي أن يصيبهم أكبر قدر من الحزن نتيجة لانتهيارها. وأصاب سقوط دولة الخلافة كل من وضع أماله في الدعم الخارجي وكل من انتظر حدوث معجزة لسبب أو آخر بخيبة أمل. وأصبحت الهزيمة الآن شاملة ونهائية. وأدى ذلك إلى ظهور فكر جديد بين المسلمين وهو الحاجة إلى خلق فقه جديد لموقف يتميز بالخضوع والاستسلام.

وتتميز الفترة ما بين عامي 1857 و1947 بالتحول الكبير في الفكر الإسلامي السياسي. وسوف يتم فيما بعد النظر إلى الأزمة التي واجهها العقل المسلم خلال تلك التسعين عاماً بعين الاعتبار. وهنا أريد فقط التأكيد على أن التخبط الفكري والأيدولوجي الذي يحيط بمائتين وخمسين مسلم هندي اليوم تعود جذوره إلى بعض الانتكاسات الإستراتيجية الكبيرة والتي كان يجب فهمها فهماً كلياً وتحليلها من منظور صحيح.

إن من ينظر إلى المشكلات التي يعانيها مسلمو الهند على أنها قضية أقلية ويحاول حلها على هذا الأساس، عليه ألا يتجاهل الحقيقة المتمثلة في أن هذه المجتمع الكبير من المسلمين لم يأتوا إلى الوجود بين ليلة وضحاها أو ظهرُوا فجأة في الخامس عشر من أغسطس لعام 1947 م. على الرغم من ذلك فقد حصلوا في هذا التاريخ بالتحديد على اسم وهوية جديدين ألا وهي "الأقلية". إن المسلمين في الهند يتمتعون بتاريخ طويل يتسم بالعراقة. قد يُطلق عليهم مسلمو الهند ولكنهم على كل من المستوى الأيدولوجي والشعوري يمثلون جزء لا يتجزأ من 1.5 بليون من المسلمين الأقوياء المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وهم الآن عدد كثير ولكن ذو حظٍ قليل والعالم

الإسلامي في حالة دمار تام. إن انهيار النظام السياسي الإسلامي، يبدو، أنه لا يترك مجالاً لأي بارقة أمل في أية نهضة مستقبلية حتى الآن؛ وحتى في هذه الحالة من التشتت، يبقى شعور عام بين المسلمين بأنهم ليسوا أناساً عاديين ولكنهم الباقين من أمة النبي الخاتم، حاملين على عاتقهم دعم الأجندة العالمية للعدل والسلام. القوة السياسية ذهبت في أدراج الريح، وتحطم الحلم ولكن يبقى أمل إحياء الماضي كبيراً.

وهناك تغيير محتمل جداً في كل من المستقبل القريب لمسلمي الهند وفي الطريقة التي ينظرون بها إلى تاريخهم. وكما يبدو، حقق النظام العلماني بالفعل بعض التقدم في هذه الناحية. على الرغم من ذلك، هناك شعور عام سائد بين صنّاع السياسة أنّه على الرغم من مرور خمسين عام من تأسيس العلمانية، ما زال جميع المسلمين يتشبثون بتاريخهم المجيد وينظرون إلى تاريخهم على أنه استراتيجية للمستقبل. وأما من ينظرون إلى مسلمي الهند على أنهم مجرد أقلية ويعتبرون مشاكلهم قضايا أقلية، فإنهم يفشلون في فهم الأبعاد الدينية والأيدولوجية للمشكلة. كما أنّ هناك أناس من بيننا يشكون من أنّه خلال الخمسين عام الماضية لم يكن الأداء الجماعي لمسلمي الهند على نفس مستوى أداء الأقليات الأخرى. فقد فشلوا في فهم أن الرسم البياني الذي يبين الانحدار الدائم للمسلمين في مختلف المجالات يعود أيضاً، بعض الشيء، إلى التركيب الأيدولوجي؛ فالتركيب الأيدولوجي والعقلي للمسلمين بعيد تماماً عن التركيب الأيدولوجي والعقلي لأي أقلية، ولهذا يصعب أن يكونوا متفوقين بأنفسهم. هذا الموقف يشبه نفس الموقف الذي تتوقع فيه أداء أفضل من طائرة نفاثة أثناء الهبوط بالطائرة أو الإقلاع بها. إن محاولتنا لفهم القضية الإسلامية في الهند المعاصرة محاولات في غير موضعها، بل ليست متصلة بالموضوع، وعلى هذا النهج يشعر مسلمو الهند أنّهم في الهند العلمانية، أمة في غير موضعها.

ومن الطبيعي أنّ أي محاولة لفهم القضية الإسلامية من منظور إسلامي صحيح سوف تقودنا إلى قضية أساسية أخرى وهي طبيعة الإسلام ذاته. هل يمكن أن يعيش المسلمون حياة إسلامية أو أن يكونوا ملتزمين بالنهج الإسلامي تحت مظلة نظام علماني؟. هل هناك أي شيء يجيز للمسلمين العيش "كأقلية آمنة"؟ والسؤال الحاسم: هل تمكن أن تزدهر الأجندة الإسلامية المعنية بالعدل العالمي في ظل نظام أجنبي أو أن تتماشى مع أهداف الديمقراطية في النظام العلماني؟ وينطوي البحث المتعمق في

طبيعة المشكلة على بعض الأسئلة الأساسية عن صحة النمط الإسلامي المعروف لدى مسلمي الهند في وقتنا الراهن.

ومن نافلة القول أن القضايا التي يواجهها مسلمو الهند اليوم أو القضايا الأيديولوجية الأساسية المتسببة عن ذلك والتي ابتلعت الأمة نتيجة لسقوط الخلافة، هي قضايا فريدة جدًا لدرجة أن هذه المشكلة لم يسبق أن وجد لها مثل في التاريخ الإسلامي. منذ اليوم الأول، والمسلمون يؤمنون بأن دينهم مكتمل ونهائي. إن نمط الحياة الإسلامية المثالية التي نقلها ومارسها النبي بنفسه كانت تسمح بالتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الإنساني، دون التنازل عن جوهر الرسالة. وقد نجح فقهاء الإسلام الأوائل في عرض تكيف النموذج الاجتماعي وفق المواقف المتغيرة، ولهذا لم يحدث أن نظم المسلمون، ولو في أحلامهم، حياتهم الاجتماعية وفقًا لنمط آخر غير النمط الإسلامي. أمّا بالنسبة للموقف الجديد الذي يأتي المسلمون فيه ليطلقوا على أنفسهم لقب أقلية، فهو ليس الفريد من نوعه؛ فقد كانت جماعة المسلمين بقيادة النبي صلى الله عليه وسلم نفسه أقلية في بداية عصر الإسلام. ولكن كان قدرٌ لهذه الأقلية أن تبذل الأغلبية وتسيطر عليها. ومن خلال وجهة النظر العالمية القرآنية، فإن الأقلية الأيديولوجية تمتلك الطاقة الكامنة للإطاحة بالأغلبية والسيطرة عليها³. صحيحٌ أنّ الموقف الجديد في الهند العلمانية أمرًا فريدًا في التاريخ الإسلامي ولكن أن يجد المسلمون أنفسهم أقلية في ظل نظام غير إسلامي فهو ليس أمرًا فريدًا. وهنا يتأتى سؤال أساسي: إذا كان لدى المسلمين خبرة مواجهة نظام أجنبي كأقلية مبكرًا في تاريخهم من قبل، فلماذا كانت استجاباتهم على العكس تمامًا من تلك الاستجابات السابقة؟ ودون أن نأخذ في الاعتبار هذه القضايا الأساسية، لن يزعم أي شخص منا أنه يعي أبعاد الأزمة. وقبل أن نخوض في تفصي وتحليل العقل المسلم، دعونا أولاً نحاول أن نتعرف على قطاع قوي من السكان يقدر عدده بحوالي 250 مليون⁴ مسلم يأخذون اليوم لقب "أقلية دستورية"؛ من هؤلاء الناس؟ وما هو تاريخهم؟ وهل ما زالوا اليوم يتمسكون بتاريخهم رغم ما أحدثه البحر في بيئتهم، أم أن تاريخهم أصبح جزءًا منفصلاً عن كيانهم، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا؟

المسلمون ودار الإسلام السابقة

لقد تلاشت حقيقة أن المسلمين الهنود، قبل نشأة الهند العلمانية، كانوا دائماً ما يعتبرون أنفسهم جزءاً متكاملًا من أمة الإسلام. وكان المسلمون فيها دائماً ما ينظرون إليها، كما تشير المصطلحات الفقهية، على أنها دار الإسلام. وقد تم إجبار القادة المسلمين في هذه الدولة على تنفيذ الشريعة وإيجاد صلة بينها وبين الخلافة الإسلامية المركزية، سواء كانت صلة اسمية أو رسمية، ثم حصلت الهند فيما بعد على مكانة خاصة جداً في الهيكل السياسي الإسلامي الأساسي؛ ويرجع السبب في ذلك إلى تطور مستوى الدراسة والثقافة الإسلامية. وبالرغم من أن الهند جغرافياً لا تقع ضمن حدود العالم الإسلامي، لم يشعر مسلمو الهند مطلقاً أنهم خارج دار الإسلام سواء على المستوى السياسي أو الفكري؛ وقد قام بعض المؤرخين في وقتنا المعاصر بمحاولات متعمدة للتقليل من أهمية الهند الإسلامية، فهم يعتبرون مصطلح "الحكومة الإسلامية" بدعة بريطانية لطرح تفسير مجتمعي للتاريخ، وعلى هذا فإن الحكم الإسلامي في الهند كان ينتمي إلى بعض السلالات الحاكمة الذين أصبحوا مسلمين. وقد يساعد تفسير التاريخ بهذه الطريقة هؤلاء الذين يئسوا من إنشاء فقه جديد يتجاهل موقف الهند كدار سابقة للإسلام، ولكن هذا التفسير لا يمثل أي نوع من الدقة الحقيقية، فنجد أن السلالات الحاكمة المسلمة قد تلمست شرعيتها في الإسلام، حتى لو كانت قد أرست قواعدها بقوة السيف. أما المحور الرئيس لأي مناظرة فقهية فيتمثل في مصدر شرعية القوة السياسية، حيث استمدَّ الأباطرة المسلمون في الهند شرعيتهم من الخلافة المركزية، ولكن هذا لا يشمل الأباطرة المغول. فقد يظهر هؤلاء الملوك وكان الأمر كله بقبضة يدهم، إلا أنهم لم يعتبروا أنفسهم سوى أيدي مناصرة للخلافة، حيث كان يجب إصدار مرسوم رسمي من الخلافة يعطي الشرعية للحاكم الهندي المسلم، وكانت الجموع المسلمة في الهند تؤمن بأنه من خلال هذا الحاكم المسلم الذي أعلن ولاءه للخلافة الإسلامية، يكونون هم أيضاً على صلة بالهيكل الرئيس للخلافة و أنهم جزء من الأمة الإسلامية. وقد ظلت خطب الجمعة هي الإعلان الشعبي لهذه الشرعية،

حيث دأب الأئمة على الحديث عن الخليفة والحاكم المسلم المحلي على أنه نائباً للخليفة أو مناصراً له.

ولدينا العديد من الدلائل التاريخية التي تثبت أن بلاد السند كانت في السابق تابعة رسمياً لدار الإسلام في العصر الأموي، وقد أخذ اتصال بلاد السند الثقافي شكله الكامل إبان العصر العباسي، وقد عيّن الخليفة العباسي المعتمد يعقوب بن ليث حاكماً للسند عام 871. وخلال فترة ولايته، كانت خطب الجمعة تعلن في أرجاء السند أن المعتمد هو خليفة المسلمين كافة.⁵ وبعد ذلك، وحتى عندما شهدت السند فترة من عدم الاستقرار السياسي، استمر وجوب قراءة خطبة الخليفة، وهكذا ظلت الصلة وطيدة بالدول الإسلامية بصورة رمزية، رغم صعوبة ذلك في بعض الأوقات بسبب التقلبات السياسية. فعلى الرغم من أنه قد يبدو أن الخليفة لم تكن له اليد المباشرة في حكم الإقليم الهندي، إلا أن الولاء الرمزي لسلطته كان كثيراً ما يتم الشعور به. وقد حظي الخليفة محمود الغزنوي بالعديد من الألقاب من قبيل الخليفة لاستيلائه على بلاد السمنات⁶، وقام محمود الغزاوي بصك اسم الخليفة العباسي على العملات بجانب اسمه نصيراً له⁷، وتكرر هذا السيناريو من المماليك، ويقال أيضاً أن السلطان شمس الدين التمش (1211-1236) قد حصل على التقليد من الخليفة العباسي المستنصر كسند قانوني لتأسيس حكومته في الهند الشمالية.⁸ ولقد تم صك اسم الخليفة المستنصر على جهة من العملات الفضية في عهد الطماش، بينما صكّ اسمه على الجهة الأخرى كمناصر للخليفة. وكانت فكرة أن كل حاكم إسلامي في الهند يستمد شرعيته من الخليفة على أنه نصير له فكرة مقبولة جماهيرياً، وقد اعتبر الحكام في هذه الحقبة الزمنية عدم إعلان ولائهم للخليفة بمثابة عدم شرعية سلطتهم وتزعزعها.⁹ فحتى بعد الاستيلاء على بغداد عام 1258، الذي أسفر عن موت الخليفة المستعصم، ظلت العملات الهندية تحمل اسمه.¹⁰ وتتبلور أمامنا القيمة الرمزية التي يحملها هذا الشعار، فقد مات الخليفة، ومع ذلك شعر الحكام المسلمون انهم مجبرون على إعلان أنهم مناصرين للخليفة الذي لم يعد له وجود. فنجد أن هذا الشعار يلعب دوراً هاماً في تفكير المسلمين السياسي، فبدون كون الحاكم نصيراً لأمير المؤمنين أو يمين الخليفة، لا يمكن أن يكون شرعياً¹¹.

وكذلك جلال الدين خلجي (1290-1306) الذي خلف سلاطين المماليك، وجاء ليحكم طيلة الخمسين عامًا بعد سقوط بغداد، جذبته نظرية الولاء لخليفة غير موجود ووجدها ضرورية للحصول على الشرعية. فنجد أن كافة حكام دلهي بدءًا من علاء الدين خلجي (1296-1316) إلى محمد بن تغلق (1325-51) قد أعلنوا أنفسهم كمناصرين لأمير المؤمنين. ثم نرى أن محمد بن تغلق كان له رأيًا خاصًا حول هذا الأمر، وحول مفهوم دار الإسلام بصفة عامة، وهو اعتبار الحاكم الذي لا يحصل على تقليد رسمي من الخليفة بتوليه منصب الحكم معتصباً له، واعتبر هذا الأمر أشد من الردة.¹² حيث ذكر بورني في هذا الصدد أن محمد بن تغلق قد سعى للحصول على التقليد من الخلفاء العباسيين الذين خلفوا المستعصم والذين كانوا يعيشون منفيين في مصر في ذلك الوقت، وعندما وصل خبر التقليد الرسمي من قبل المستكفي إلى الهند، شهد هذا الحدث احتفالاً عاماً وأطلقوا التهتافات احتفالاً بذلك. كما حصل الحاكم فيروز تغلق (1351-1388) على التقليد الرسمي من قبل نفس الخليفة المنفي، حيث كان يعتقد هو الآخر، مثل أسلافه أنه "لن تقوم سلطة الملك إلا بالحصول على مساندة الخليفة، كما أنه لن يشعر أي ملك بالأمان، سوى بتقديم ولائه للخليفة".¹³

وفي ضوء مثل هذه الأدلة التاريخية، نخلص إلى أنه قبل بدء الحكم المغولي، كان يعتبر كل حكام الهند أنفسهم عمال معينون من قبل الخليفة العباسي، فقد خلق نقش اسم الخليفة على العملات وذكر اسمه في خطب الجمعة شعوراً عاماً بين جمهور المسلمين في الهند بأنهم ليسوا أقل من المواطنين الذين يعيشون في دولة الخلافة، أو دار الإسلام.

ونظراً لغياب الخليفة في وقت تأسيس المغول لحكمهم في الهند، لم تحظى مؤسسة الخلافة بمكانة رئيسة، ومع ذلك ازدادت العلاقة الثقافية بين الهند ودار الإسلام في هذه الفترة، حيث كان يسافر علماء الإسلام من مقر الخلافة الإسلامية إلى الهند سعياً وراء تحقيق نجاحات أفضل، وعندئذ أصبح هناك تقليد قائم لتقديم المناصب الهامة في الحكومة، وخاصة في القضاء لهؤلاء العلماء الذين تلقوا تعليمهم في الدول الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك لم تعد فكرة الانتماء إلى الخلافة الإسلامية تشغل بال الحكومة المغولية؛ فقد تم وضع المفهوم الجديد لدار الإسلام بناءً على قاعدتين أساسيتين،

أولاهما أنه يجب أن يكون الحاكم مسلمًا، والثانية أن تكون الشريعة الإسلامية هي أساس الحكم في الدولة.¹⁴ وكان الأساس الأيديولوجي للإمبراطورية المغولية بدعة في حد ذاته، إلا أن وجود الشريعة ساعد على ملء الفجوة الأيديولوجية، أو على الأقل أعطى هذا الإحساس. وقد أدى سقوط الإمبراطورية المغولية إلى أن أصبحت الأمة، لأول مرة، وجهًا لوجه مع حكومة غير مسلمة، الأمر الذي أسفر عن نشأة الجدل حول ما إذا كان المسلمون سيقبلون أن تحكمهم حكومة غير إسلامية، ويتجاهلون الأهمية العظمى التي تمثلها الخلافة في الإسلام. ولسد هذه الحاجة الأيديولوجية، وافق مسلمو شبه القارة على اعتبار الملك عبد العزيز الخليفة العام، وذكر اسمه في خطب الجمعة في جميع أرجائها،¹⁵ وقد ترسخت حقيقة تاريخية وهي أن مسلمو الهند ظلوا يعتبرون أنفسهم أهل دار الإسلام الأيديولوجيين حتى نهاية عهد الخلافة العثمانية عام 1924.

نشأة المشكلة: الشتات الفكري

يعتبر سقوط دلهي عام 1857 وانتهاء عصر الخلافة عام 1924 اثنتان من أشد الضربات القاصمة - التي أتت الواحدة تلو الأخرى- ففضت على مسلمي الهند وقوضت الهيكل الحقيقي لحياتهم الدينية؛ فبسقوط مدينة دلهي، بدأ الجدل مجدداً بين المفكرين المسلمين حول كيفية تحديد وضعهم في ظل الموقف الجديد. فالآن أصبحوا لا ينتمون إلى دار الإسلام. ولأول مرة في تاريخ الحياة الدينية، بدأ يعترهم الشعور بالحاجة إلى أجندة أو على الأقل استراتيجية جديدة تتوافق مع الواقع الجديد. وبعد ذلك، فنهاية عصر الخلافة وانهيار دولتها قد وضعهم - ربما لأول مرة في تاريخهم- في وضع وجدوا فيه أنفسهم رعايا بؤساء للإمبراطورية البريطانية؛ فقد أصبح الانفصال عن مركز الخلافة الإسلامية الآن كاملاً. ونتيجة لظهور مثل هذه الحقائق القاسية فقد اعتادوا النظر إلى مثل هذه المأساة العالمية من منظور محلي وبالتالي قاموا بوضع استراتيجية محلية لحل مشكلة عالمية، فلم تعد الأزمة التي يعانيها المسلمون قضية عالمية لأن مسلمي الهند نظروا إلى أنفسهم على أنهم رعايا بريطانيين، وبالتالي أصبح مصير مسلمي الهند - كما يشعرون - مرهون بالمملكة البريطانية. يعتبر السير سيد أحمد خان هو المشيخ الرئيس لهذا الرأي، هذا الرجل الذي تعتبر قصته تسطيراً لتاريخ الإسلام في الهند إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومهما كانت درجة صدق وواقعية هذا الأمر، فإن السير سيد - على ما يبدو - قد أصبح الشخصية المحورية إسلامياً في القرن التاسع عشر والذي حاول إضفاء الشرعية الإسلامية على الحكم غير الإسلامي. وربما يرجع أحد هذه الأسباب - كما أوضح السيد شبلي نعماني¹⁶ بدقة إلى أنه يعتبر نفسه مثل نصير الدين طوسي وعلاء الدين جيويني في عصره، لذا كان لزاماً عليه أن يضع خطة لمجتمع قد خسر المعركة بالفعل. ولكن مهما تعددت التفسيرات حول أقوال السير سيد وأفعاله فقد مهدت واقعيته الطريق فيما بعد لفقهاء مستقبلي يتسم بالخضوع التام. وبمجرد تهديم الإطار الفكري، أصبحت إعادة الفقه الإسلامي إلى أصوله الأولى عملية بالغة الصعوبة.

وقد لاقى السير سيد وأتباعه معارضة شديدة ولكن هؤلاء المعارضون لواقعتيه فشلوا جميعاً في صياغة بديل قابل للتطبيق. لذلك، لم يستطع المنتقدون للسير سيد إثبات إبداعهم حيث إنهم لم يتمكنوا من تصحيح المسار الفكري القائم بالفعل. وقد تسبب سقوط مدينة دلهي في خلق فجوة على مستوى الحياة الإبداعية والفكرية للأمة ولم يحتج الموقف إلا إلى ظهور شخص مجدد، ورؤية جديدة لعصره بغية المساعدة في إحياء الفكر الإسلامي السلفي وكانت المهمة الملقاة على عاتق هذا المجدد أشد تعقيداً من المحاولة التي قام الشيخ احمد السيرهندي، حيث لم يكن لزاماً عليه إعادة تفسير وإحياء الفكر الإسلامي فحسب ولكن كان عليه أيضاً أن يقوم بإرساء قواعد البيت الإسلامي المفكك. ولسوء الحظ، أخفقت مدرسة ولي الله السلفي التي طالما تحدثت عن الاجتهاد في إيجاد إستجابة إبداعية معاصرة. وبالرغم من المعارضة الشديدة من جانب العلماء، وقع العقل المسلم تحت تأثير السير سيد ونظرائه من المفكرين. لقد اتبع العلماء التقليديون مذهباً ضيق الأفق متخذين التقليد منهجاً لهم في الوقت الذي كان يتطلب تناولاً جديداً لا يقل في واقع الأمر عن كونه إعادة هيكلة للفكر الإسلامي. ونتيجة لفشل العلماء في التأثير بقوة على الناس - عند بحثهم عن بديل يقبل التطبيق لمواجهة هذا الوضع الجديد- وهنا وجد أنصار الحداثة أو مدعوها الطريق ممهداً أمامهم لاستغلال الموقف وعجلوا من وضع إسهامهم من الأجنحة الإسلامية.

وكما تم الإشارة إليه مسبقاً، كان السير سيد أول من برر شرعية الحكام غير المسلمين على أسس إسلامية. ولتحقيق هذا الهدف فقد شت بعيداً إلى حدٍ أوقعه في خطأ تفسير بعض الأحاديث المشهورة التي نُقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بدار الإسلام. وأحياناً اتسمت بعض تفسيراته بالسذاجة لدرجة أنها بدت تعبيرات واضحة عن التملق الذليل مثل قوله: "لقد أمرنا ديننا وربنا ورسولنا بأن نطيع أولوا الأمر منا بغض النظر عن كونهم مماليك أو زنوج"¹⁷ أما بالنسبة للحكام البريطانيين فسلطتهم تعتبر شرعية كما كتب قائلاً: "فهم أفضل بكثير من الزنوج فهم الجنس الأبيض ولا يوجد سبب لرفض الخضوع للبيض الذين وگّلهم الله ليكونوا حكاماً علينا. لذا يجب علينا أن نطيعهم طواعيةً وهكذا نكون مطبقين لحكم الله."¹⁸

وحينما تم قبول حاكم غير مسلم استناداً إلى أسس إسلامية، بات المفهوم الإسلامي للولاء والبراء في طي النسيان. وكان ذلك بمثابة انحراف شديد في الفكر الإسلامي

بل والأكثر من ذلك كان بمثابة نقطة تحول تعرقل أي محاولة مستقبلية لإحياء الإسلام في شبه القارة الهندية. وإذا كان سقوط مدينة دلهي قد حرم المسلمين من الدولة الإسلامية، فإن التفسير الجديد للإسلام الذي قدمه السير سيد قد سدّد ضربة قاصمة للقواعد التي يقوم عليها الفكر الإسلامي. وحينما انهار الهيكل الأساسي وأصبحت مقومات الفكر الإسلامي محل جدل، أصبح الطريق سهلاً أمام العقل المسلم أن يتخبط في أي اتجاه. وذلك أدى إلى توجيه حالة الشتات الفكري بين المسلمين إلى الذهاب في رحلة مستمرة نحو مصير مجهول.

وقد اعتبر السير سيد نفسه المفسر الجديد للإسلام في العصر الحديث. فهو على اقتناع تام بأن الفكر التقليدي عاجز عن مواكبة الوضع الجديد، فقد كان يرى أنّ الذين كانوا يناضلون من أجل تغيير هذا الوضع ما هم إلا أشخاص خياليون. لذلك، كان يرى أن أشد احتياجات هذا الوقت هي إعادة تأسيس فقه جديد يقوم على أساس فهم الإسلام من منظور جديد. والأمر المثير للاهتمام هو إن أفكاره السياسية قد لاقت قبولاً وترحيباً من قبل الناس واستطاعت أن تجتذب لها أنصاراً من جميع فئات المجتمع بينما لم تلقَ آراءه الدينية وتفسيراته القرآنية أي مساندة حتى من أتباعه المقربين. وتناول المعتزلة للقرآن والذي يتسم بالتطرف العقلي لم يتم رفضه من جانب شبلي وحالي و وقار الملوك فحسب؛ ولكن وصل الأمر لدرجة أنه لم يجد له مكاناً في المناهج الدراسية التي يتم تدريسها في كلية M.A.O. فالاعتراف بالسير سيد كقائد ذو رؤية سياسية وواقعية، لم يؤهله ليكون مفسراً مقبولاً وموثوقاً به للإسلام. بل وظلَّ حق إعادة تفسير العقيدة الإسلامية إلى حدٍ كبيراً في أيدي علماء مذهب ولي الله. وأما من نظرنا إلى السير سيد على أنه القائد الواقعي الوحيد في ذلك العصر ووثقوا بحكمته في الأمور الدنيوية، تراودهم - في مكان ما في أفكارهم - فكرة الانفصال التام عن الاتجاه التقليدي للإسلام الذي يُعتبر فيه العلماء هم المفسرون الوحيدون الموثوق بهم في تفسير العقيدة الإسلامية. وهذه الإزدواجية في التفكير وتقسيم الإسلام إلى شق سياسي وشق ديني قد مهد الطريق فيما بعد إلى ظهور مذهب جديد لفهم الإسلام في الهند الحرة وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

ودائماً ما يملك الإسلام أفكار شعورية تعبر عن المستقبل. أما نظرة السير سيد العقليّة في الأمور الدنيّة وواقعيتها في القضايا السياسيّة قد حرمت العقل المسلم من أن يطوف الشعور بمخيلته. والتاريخ الإسلامي مزيج من أمجاد الماضي وطموحات المستقبل بغية وجود نظام عالمي للإسلام. والهدف النهائي الذي يصبو إليه المجتمع الإسلامي والذي أخبرنا عنه النبي نفسه والذي قد سعى إلى تحقيقه المسلمون على مدار تاريخهم وسوف يستمرون في سعيهم حتى يتمكنوا من إدراكه هو في حد ذاته فكرة شعورية. والأجندة الإسلاميّة -طبقاً لما يفهمه المسلمون - هو العمل بشكل مستمر للإسهام في تشكيل مستقبل - يصبح فيما بعد تراثاً تاريخياً- نابع من اختيارهم وهي عملية لم يبدأها إلا النبي صلى الله عليه وسلم. وبما أن المسلمين هم أتباع خاتم المرسلين وحاملي الرسالة العالميّة التي تتادي بالسلام والعدل، فهي الأمل الوحيد والأخير لهذا العالم والذي يقتضي العمل دون كلل حتى يتم تحقيقه، أو أن يُضحوا بأرواحهم في سبيل تحقيق هذه الغاية- وتمثل هذه الأفكار لب وجوهر التعاليم الإسلاميّة التي لا يمكن تجاهل جوانبها الشعورية. ووجهة النظر الإسلاميّة إلى التاريخ الذي تسيطر عليه الأمة أساساً، ورؤيتهم عن المستقبل والتي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من السيطرة على أحداث التاريخ قد واجهتها الواقعية التي وضعها السير سيد كأساس لخطة عمل مستقبلية. فالحلم بخلق مستقبل عظيم لا يمكنه البقاء ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى تعبيرات السير سيد التي تتسم بالواقعية - لذلك فقد ترك الأمة خالية من أي رؤية عن المستقبل. علاوة على ذلك، كان السير سيد ينظر إلى مسلمي الهند على أنهم جماعة جغرافية أكثر من كونهم جزء من الأمة بمفهومها العالمي، ولذلك فقد حاول إيجاد حلاً محلياً لمشكلتهم. وكان ذلك يعتبر شكلاً آخر من الانحراف عن التفكير الإسلامي القويم. فقد أعلن صراحة إنه باعتباره مواطناً بريطانياً فإنه لا علاقة له بمركز الخلافة في تركيا ويعتبر نفسه مكلف دينياً بأن يطيع أوامر البريطانيين فقط.¹⁹ وهذا التفكير المحلي المحض كان بدعة في التفكير الإسلامي؛ أولاً، لأنّ المسلمين - لأول مرة في تاريخهم- يُخبرون أنهم -كرعايا بريطانيا- قد أصبحوا الآن غير مكلفين دينياً بأن تربطهم أي صلة بدار الخلافة أو أن يعلنوا أي ولاء للخليفة؛ ثانياً، مؤسسة الخلافة لم تكن مركزية بالنسبة للإسلام لأنه - طبقاً لهذا المنظور- قد انتهت الخلافة بمجرد موت الخليفة الرابع، ومن تبعه بعد

ذلك لم تلزم طاعته من الناحية الإسلامية؛²⁰ وثالثاً، ينبغي على مسلمي الهند أن يولوا أولي الأمر باختيار حاكم محلي أفضل من أن يتيهون في البحث عن خليفة، سواءً كان هذا الحاكم المحلي غير مسلم أو أنه شخص قد وصل إلى السلطة باستخدام القوة.²¹

ويرى شبلي نعماني، الرفيق الحميم للسير سيد في رحلة بحثه عن طريقة لإحياء الأمة، أن السبب الأساسي وراء تدهور حال المسلمين يكمن في كراهيتنا للمذهب العقلي. وفي رأيه أنّ هذا التراجع قد تمّ التخطيط له في بغداد القرن الثالث عشر عندما انتصر الأشاعرة على المعتزلة. وتصريحات شبلي صحيحة إلى حدّ ما. وأنا شخصياً أعتقد أنّ السبب الأساسي لهذا التدهور يكمن في هزيمة المعتزلة وبعبارة أصح الانتصار النهائي للأشاعرة؛ فلو هُزم مذهب المعتزلة من قبل أي مذهب آخر لكان التاريخ الإسلامي مختلفاً عما هو عليه اليوم. فبمجرد إرساء دعائم مذهبهم الفكري، حطمت كل الآمال في نظرة جديدة لدراسة القرآن والسنة. وقد أصبح المنهج التقليدي أمر الساعة أكثر من الاجتهاد. وعلى النقيض من مذهب السير سيد، رفع جمال الدين الأفغاني شعار النهضة الإسلامية العالمية وكان هذا هو المصدر الأساسي في بزوغ أزمة المسلمين واضطراب العقل المسلم الذي وصل إلى ذروته خلال العصر العباسي.²² فلم تعد الخلافة بهذه القوة التي تمكنها من توجيه والسيطرة على الفكر الإسلامي ويرجع السبب في ذلك إلى الخلفاء العباسيين أنفسهم قد وطنوا أنفسهم على استغلال الإسلام لتحقيق أغراضهم السياسية. هذا الاضطراب الفكري، أو ما يسمى بالفتنة، قد شجع العلماء السابقين على تبني منهج التقليد باعتباره أكثر الخيارات الممكنة أماناً. وفي الوقت الذي اعتبر فيه الأفغاني توحيد بنيان المسلمين شرطاً أساسياً لعملية الاجتهاد، كان ينتاب السير سيد وأتباعه الشعور بأنهم مؤهلين لفعل ذلك بأنفسهم وعلى مسئوليتهم.

فكان السير سيد وأتباعه يحدوهم الأمل والتفاؤل عن صحة ما وصلوا إليه؛ فقد كانوا واثقين من أنّهم، على العكس من المذهب العقلي في العصر العباسي، سوف يساعد مذهبهم العقلي الجديد في خلق تناول جديد وصحي للإسلام. ولكن هذه المحاولة التي رمت إلى إعادة بناء الفكر الإسلامي تسببت بعد ذلك في تفاقم الأزمة الفكرية، و أدت إلى المزيد من الفوضى والاضطراب. وكما حدث في العصر العباسي، أعاق مذهب

العقلانية اليونانية طريق تقدم الفكر الإسلامي وقد استغرق المفكرون المسلمون ما يقرب من 200 عام لتمهيد الطريق مرة أخرى؛ وحدث نفس الشيء مع السير سيد، فقد جمدت آراءه السياسية والدينية تقدم الفكر الإسلامي ما يقرب من القرن ونصف القرن تقريباً. وقد سيطرت بعض هذه الأفكار السياسية على عقول مسلمي الهند لدرجة جعلتهم يعتبرونها جزء من العقيدة الإسلامية، وهو الميراث الذي يجب أن تتخلى عنه الأمة الآن.

فقد كان الأفغاني من أشد الناقدين للسير سيد؛ فقد اعتبره شخصاً على استعداد لتعريض رسالة الإسلام للخطر والشبهة في سبيل تحقيق أغراض مادية تافهة وأنه ليس عنده أي احترام لذاته على الإطلاق²³. وعلى العكس من السير سيد، كان الأفغاني يرى أن المصدر الأساسي للأزمة التي يعاني منها المسلمون ليست في مذهب التقليد ذاته ولكن في فهم هذا التقليد وفي إيماننا الراسخ في أن التقليد هو الاستراتيجية الوحيدة التي تقبل التطبيق من أجل حماية هيكل الإسلام من الانهيار، وقد كان الأفغاني نفسه مناصراً واضحاً لحركة الاجتهاد، فقد كان يرفض التقليد ولكنه في نفس الوقت لم يكن يوافق على منهج السير سيد في الحداثة. وكانت الخطوط الإسلامية الخالصة التي أصبحت شعاراً للأفغاني هي عثور الأمة على مركزها المفقود وتأسيس الخلافة وإحياء وحدة امة الإسلام بالإضافة للوقوف في صفوف المسلمين كان شعاره. وكان مجمل اتجاه الأفغاني هو أمة واحدة، عالمية في نظرتها الخارجية، وأولوا الأمر بالمفهوم العالمي هم عمودها الفقري. ويرى أن الأزمة التي تعاني منها الأمة تأخذ طابع عالمي ومن ثم فأي محاولة لإيجاد حل من خلال أي نظرة محلية محكوم عليه بالإخفاق. وقد عاصر تدهور دار الإسلام؛ فالنكبات الضخمة التي واجهتها الجبهات العسكرية والتقلص المتزايد لدولة الخلافة كان بمثابة مؤشرات واضحة للسقوط النهائي، ولكنه كان يرى أن الأمر الأكثر خطورة من ذلك هو انهيار الفكر الإسلامي ذاته؛ فبمجرد أن سقط هيكل التفكير الإسلامي، كان من الصعب رأب الصدع الهيكل الإسلامي وإحياء أو إعادة تنظيم الأمة من البداية، لذا نادى الأفغاني بالاجتهاد من جديد بدلاً من تطويع الإسلام لخدمة نظام أجنبي. وكانت رؤيته عن الإسلام مزيجاً من السلفية ووالحداثة. وقد لاقى هذا الاتجاه التعبير الكامل عنه في محاولة إقبال لإعادة بناء الفكر الإسلامي. والأفغاني نفسه لم يتمكن من تطبيق هذا

التصور بسبب الأنشطة السياسية المقلقة التي كانت تشغله حيث اضطرتة إلى أن يبقى بعيداً عن المناقشات الأكاديمية المثارة حول هذا الموضوع. وربما ترجع إحدى هذه الأسباب إلى أن عملية الاجتهاد التي تصورها الأفغاني والتي من أجلها كان ينصح بمنهجية ديمقراطية لم تكن عملية في أي عصر يتسم بالثورات السياسية والاضطرابات الفكرية²⁴. والأفغاني أدرك أنه يحارب في معركة خاسرة؛ فنجاحه كان يقتضي قلب العالم بأسره رأساً على عقب. وعلى الجانب الآخر، تمكن السير سيد من تغيير المفهوم الحقيقي النجاح وقد برع في إقناع الناس في أن ما ظنوه هزيمة هو في الحقيقة نصر محقق، وأنه فرصة قيمة للشخص في أن يصبح من رعايا الاحتلال البريطاني. وهذه الخطة الخيالية التي خلقها السير سيد على أساس تفسيره للإسلام من وجهة نظره الخاصة به اجتذبت حوله مجموعة كبيرة من المفكرين. ولكن سرعان ما أدرك الناس أن هذا الوهم الخادع للنجاح يكلفهم احترامهم لذاتهم وهو يعتمد على أساس تفسير تاريخ إسلامي مغير للعقل المسلم. وفي التعبير عن تحررهم من الوهم الشامل وعن اشمئزازهم، انشق عن السير سيد صديقان مقربان له هما هالي وشبلي وانتقلوا من فكرة الإسلام القومي لمناصرة قضية إسلامية وحدوية.

وقد تأثر شبلي بشكل كبير باتجاه العقلية المحدثة للسير سيد على الرغم من أن المذهب التقليدي كان أداة فكره. وكان يرى أن إعادة تشكيل الفكر الإسلامي كانت ممكنة بشكل كبير في داخل عوامل القياس في علم الكلام الإسلامي التقليدي والذي يعتبره مساوياً لمذهب العقلية في العصر المعاصر. ويحاول أن يثبت ذلك بقوله أن المناقشة الكلامية قد نجحت في الأخذ بيد الإسلام من القرن العاشر إلى الثالث عشر ولذا فإنه ليس هناك سبب لعدم تطبيقها اليوم إذا اتفقنا أن صحة ودقة عملية الفكر لا تتغير بمرور الوقت. وإذا كانت المناقشات في علم الكلام التي تطورت في العصر العباسي كانت فعالة بالشكل الذي يجعلها تجابه الفلسفة اليونانية فليس هناك سبب للتصديق الآن بأنها قد فقدت إمكانية استيعاب أو معارضة الفكر الحر في العصر الحديث.²⁵ والحركة العقلية للعصر العباسي والتي حطمتها دون رحمة من المتوكل (847-861) كانت من وجهة نظر شبلي في الحقيقة إحدى المزايا التي منحها علم الكلام للحضارة الإسلامية. وعلى الرغم من أن مجال الحديث هنا مختلف، كما يزعم، فإن هذه الحركة كانت سريعة الزوال ولم تغير الفكر الإسلامي على الإطلاق ويرجع

السبب في ذلك إلى قلة فترة تأثيرها، وقلة المفكرين والمحكمة الملكية.²⁶ ولكن بالرغم من حبه الشديد للعقلية ومحاولته تقديم نفسه على أنه المفسر الجديد للإسلام، وصل شبلي لنفس المصير في رحلته العقلية والتي تمثل نقطة الانطلاق التي بدأ عندها الغزالي رحلته الطويلة. وربما يرجع ذلك في الأساس إلى أن شبلي قد اعتبر الغزالي بمثابة الجسر بين مذهب التقليديّة والحداثة، ويرى شبلي فيه الشخص المماثل لصورته تماماً؛ محاولاً أن يأخذ جوهر الحداثة ولكن دون أن يبتعد عن التقليد تماماً. ثم انتهت رحلة شبلي عند نفس النقطة التي بدأت منها. فلو تمكنت كتاباته من أن إحداث أي تأثير إيجابي فإنه يكمن في نجاحه في إحياء التراث الإسلامي، وإن لم يكن كاستراتيجية فيكون على الأقل كتاريخ. وفكرة ماضي مجيد تدعم فكرة أن لو عاد الفكر الإسلامي اليوم إلى النقاء الخالص الذي كان عليه في الماضي، ولو كان هناك إمكانية لعودة فكرية إلى أيام النبي، فإن أمجاد الماضي يمكن أن تتألق من جديد. ولكن كيف نقوم بمثل هذه الرحلة إلى الوراء في التاريخ وكيف يمكننا راب صدع هيكل الفكر الإسلامي، كل هذه الأسئلة ظلت دون إجابة.

والتفكير الإسلامي الجديد المشوه والذي تطور بحلول القرن العشرين ليصبح مدرسة فكرية ناضجة قد أسست هيكلها على مزيج من المذهب العقلي والمذهب التقليدي. وقد كان السير سيد ينتمي إلى المعتزليين فقط في القضايا الدينية ولكن فيما يخص القضايا السياسية في عصره فقد كان ينتمي إلى طائفة الأشاعرة الفارسية. وكانت الحكومة البريطانية، في رأيه، بمثابة العقيدة الإلهية التي يجب أن يطيعها المسلمون، و يأخذوها كما هي، وكانت هي حاجة العصر ولذلك كانت تكليفاً إلهياً.²⁷

ولا ينكر أحد حقيقة أن هذه الرؤية السياسية الجديدة للإسلام لم تقم على أسس معينة من علم الكلام أو على أي تفسير محدد للإسلام؛ بل كان المصدر الوحيد، كما يزعم أنصار الأيدولوجيا الجديدة، هو "حاجة العصر". ومع التبجيل الواجب لأيدولوجية الإسلام وحب النبي، كما تحاول أن تثبته حاجة العصر، فإن الدين الإسلامي لا يشوبه شك، ولكن عندما تواجه الأمة نظاماً لا رحمة له، فيتعين على المسلم أن يتفادى الصدام المباشر وعليه أن يقصر نفسه على ممارسة ذلك الجانب من الإسلام الذي قد يضمن له التعايش السلمي. وهذا الشكل الجديد من الإسلام الذي يدين بالفضل في تطويره إلى أنصار الحداثة وأنصار الدين والمؤمنين بالقومية بأشكالها المختلفة

والذي تم النظر إليه في بداية القرن العشرين على أنه الشكل الوحيد الذي يمكن تطبيقه للإسلام يمكن أن يُلخص في النقاط التالية:

1- يمكن خلق حياة اجتماعية إسلامية دون الحاجة إلى دولة إسلامية، حيث إن مصطلح "دار الإسلام" لم يرد ذكره في القرآن الكريم. وبالنسبة لحكومة غير المسلمين الذين لا يمنعون المسلمين من أداء شعائرهم الدينية، لا يجب على المسلمين شن الحرب ضدها.²⁸

2- على المسلمين أن يتقبلوا كونهم مواطنين تحت الدولة غير المسلمة ويظهروا الولاء والطاعة للحاكم غير المسلم فليس هناك أي ضرر يمكن أن يلحق بهم من الامتثال لأوامره أو حتى الدعاء بدوام استقرار حكمه وازدهاره.²⁹

3- الإسلام، شأنه شأن الأديان الأخرى، هو مسألة شخصية خاصة بالفرد ويمكن أن يمارس تحت مظلة أي نظام حكومي يعطي الحق بحرية ممارسة الدين.³⁰

4- والقرآن لم يذكر أي نظام اجتماعي معين تاركًا الأمر برمته إلى الناس ليقوموا بتشكيل نظام سياسي مناسب لظروف عصرهم، لذلك فللمسلمين مطلق الحرية في إعادة تنظيم حياتهم السياسية والاجتماعية طبقاً لمتطلبات العصر.³¹ والإسلام لا يخلط بين الأمور الدينية والدنيوية ولا يوجد أبداً ما يسمى بالوحدة بين الكنيسة والدولة.³²

5- التعليم هو السبيل الوحيد لإحياء تراثنا المجيد؛ ففي تاريخنا، أسهمت المعرفة وحدها في مجدنا.³³ ولذلك لا تكمن حلول مشكلاتنا في النضال السياسي ولكن في يجب أن نركز على نشر التعليم وحده.³⁴

6- والفكر الإسلامي التقليدي فقد قوته وعلاقته، والحاجة الملحة التي يفرضها الواقع هي تطويع الأهداف الإسلامية حتى تلائم الوضع الحالي، وهو حل وسط يعتبر قاعدةً منطقية.³⁵

7- يمكن أن يطلق على الإسلام ما يمكن أن يُصطلح عليه بأنه "الإنسانية الأخلاقية" الذي يمنح أتباعه الحب المتبادل والأخوة والنقاء العقلي والمادي.³⁶

هذا المذهب الجديد في الفكر الإسلامي قد طرح- وربما للمرة الأولى- نموذجًا إسلاميًا جعله بمعزل عن الحياة الاجتماعية السياسية. لقد أجبر هذا النموذج الإسلام على أن يبقى بمنأى خارج حدود الدولة، فلم تعدوا فكرة الحرية الدينية أن تكون مجرد تأديّة لبعض الطقوس الدينية وأنماط من العبادة. ذلك المفهوم الجديد للإسلام لم يسع لتحقيق البقاء والازدهار بعيدا عن الدولة فحسب، ولكنه على الأكثر من ذلك قد شجع المسلمين على العمل على استقرار ودعم نظامًا غير إسلامي؛ فقد كان لهذا المفهوم الجديد نبرة عملية تروق لكثير من الناس. وقد ائتم الذين تقبلوا ذلك النموذج من الإسلام، وهؤلاء الذين كانوا أداة لتأسيس ذلك المذهب بالازدواجية في القول والفعل، حيث إنهم كانوا ينظرون لأنفسهم من الناحية الفكرية على أنهم حملة منهج أخلاقي، إلا أنهم عمليًا قد شعروا بأنهم أحرارًا في أن يتجاهلوا هذه المبادئ كلية؛ حيث إنهم يؤمنون بأن الإسلام لم يعد مناسبًا للتعامل مع المعطيات المعقدة في العالم المعاصر. وما يستطيع السواد الأعظم من المسلمين اليوم عمله هو إعادة إحياء أو بعث الحياة الدينية من خلال المبادئ الأخلاقية للإسلام. فالمفسرون الهنود الجدد أمثال، شيراغ على و أمير على و خودا باكش، وعبد الله يوسف على، كانوا جميعًا يعملون تحت نظام غير إسلامي؛ فكانوا يؤمنون بل و ينادون بتطبيق مثاليات نبيلة للإسلام، غير أن ما كانوا يقومون به ، على المستوى العملي، كأدوات تنفيذية للنظام الجديد، لم يقوموا بتنفيذ شي من هذه المثاليات النبيلة التي اعتادوا إبرازها في كتاباتهم. إن الأشخاص الذين يعملون تحت نظام غير إسلامي و يتقاضون أجورًا منه، تم تعيينهم لخدمة هذا النظام أكثر من خدمتهم للإسلام، فلم توفر لهم فكرتهم عن الإسلام سوى النقاء الذهني والبدني. وتبقى إمكانية تحقيق النقاء الذهني والبدني لهؤلاء الناس موضع جدال، ومع هذا فإن شيوع هذا المفهوم قد حصر الإسلام الشمولي والإصلاحي في مجموعة من الشعائر التي لا حياة فيها ولا معنى لها.

وعندما أصبح الفكر الإسلامي مغلوطيناً، وبدأ النموذج الجديد معروفاً للناس، تهيأت الفرصة آنذاك لكل من لا ناقة له ولا جمل ليدلوا بدلوهم في محاولة إعادة بلورة مفهوم الإسلام، حيث خُيل لكل من قام بقراءة بعض الكتب الإسلامية انه بلغ من العلم مبلغاً يؤهله للكتابة عن المفهوم المعاصر للإسلام. لقد طالب بعض هؤلاء الكتاب باتباع النمط الأوروبي³⁷ في أسلوب الحياة وفي اللباس من أجل رفعة المجتمع المسلم؛ بينما حاول آخرون إقناعنا بأنه من العبث الرجوع للهدى الإسلامي في القضايا ذات الأهمية الاجتماعية فحسب، فالإسلام - كما يرونه - صالح لكل زمان وقادر على التكيف مع معطيات العصر الحديث دونما جهد³⁸.

وعلى الرغم من هذا، لم يكن هؤلاء هم المفسرون الوحيدون للدين الإسلامي. فقد شهد عصرنا وفرة في التراث الذي تناول المفهوم الجديد للإسلام، وخصوصاً أعمال لكتاب مسلمين تلقوا تعليمهم في الغرب، فجاءت أعمالهم سواء كانت منشورات أو كتيبات لتمثل بياناً رسمياً لهذا المفهوم الجديد للإسلام، مدعين أنها النموذج الوحيد الصحيح للفكر الإسلامي. ومع ذلك فإن المفهوم الشائع بين هؤلاء الكتاب هو وجود الشعور بأنهم يقومون بعمل عظيم، وهو دور المجدد؛ إذ يهيئون الإسلام للتوافق مع معطيات العصر. وربما لا يعي هؤلاء الناس فحوى الوحي في هذا الزمان إلا أنهم يقومون - وبكل ثقة - بعرض ادعائهم، وكأنه أصبح حقيقة لا مرأى فيها أن الإسلام التقليدي لم يكن قادراً على التعايش مع الوضع الجديد. وبينما يقدم هؤلاء نظرية "اللاعلاقة"، فإن السبيل الوحيد لخدمة الإسلام - من وجهة نظرهم - هو الدفاع عنه ضد الأيديولوجيات الأخرى. إن التراث الإسلامي الذي ظهر إبان الفترة التي تلت سقوط "دلهي" وحتى اليوم ما زال هائماً في وهم الدفاع عن الإسلام. فالإسلام الذي دأب على أن يغرس في قلوب معتقيه قوة الأيمان والعمل، أصبح ينظر له في زماننا هذا على أنه عقيدة مهتزة تجند أتباعها للدفاع عنها، الأمر الذي يحمل بين طياته نظرية الانهزامية. إن أولئك الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن فكرة أو دين يتعلق بهذا، ما زالوا مقتنعين بأنه إذا لم يتم عرض الفكرة بطريقة عصرية مقبولة، سيكون بقاءها أمراً محفوفاً بالمخاطر. لقد حولت الوسيلة الدفاعية أو التبريرية الإسلام من رسالة إصلاحية إلى مجرد عقيدة وإلى مجموعة من القيم البالية التي تحتاج من يدافع عنها. ولا يخفى ما لهذه الطريقة من أثر مدمر على مستقبل الفكر

الإسلامي؛ فإذا كان الإسلام يعتبر التخطيط من أجل التغيير منهجًا لتجاوز الحاضر المرير والوصول إلى مستقبل أفضل، فقد أصبح الآن منهجًا لتحمل الآلام التي لا تنتهي.

ولكي يتسنى لنا تصور هذا الانحراف الديني، أو بالأحرى اعتناق مسلمي الهند العلمانية، يجب أن نعي أنه لا يمكن لأي عصر من العصور أن يتفاخر بنموذج فكري واحد يمثل تلك الفترة من الزمن، مهما بدا من هيمنة هذا الفكر، ويرجع هذا إلى الاختلافات الكثيرة والمتعارضة أحيانًا والتي تظهر في نفس الزمن، وذلك على الرغم من أنه لم يكن بعضها تمثيلًا حقيقيًا لصوت العصر؛ لذا فإنه لم يكن من العدل أن نعتقد أن الفترة التي نتحدث عنها قد حيت على ذلك النمط الإسلامي فحسب. ولا يمكن إغفال أهمية "مذهب ولي الله" على الرغم من فقدانه المستمر لمكانته ونفوذه. صحيحٌ أن "مذهب ولي الله" كان في فترة تدهور في ذلك الوقت؛ ولذا لم يمثل تهديدًا حقيقيًا على مذهب الحداثة الجديد للفكر الإسلامي، ولكن حقيقة الأمر هي أنه كان من بين أصحاب هذا المذهب الثائرين أو القانطين ممن هم في بحث دعوب عن بدائل أفضل. ولذلك فإنه من الممكن أن نتفهم من خلال هذا السياق فقط ظروف النشأة المفاجئة لحركة الخلافة التي ظهرت عام 1919 كحركة شعبية جماهيرية. إن الطاقة الثورية التي تولدت عن العاصفة الشعبية لحركة الخلافة كان لها ذلك الأثر الكبير الأمر الذي جعل أنه قد بدا أن مذهب السير سيد قد ألقى به، في بعض الأوقات، في سلة مهملات التاريخ. ولكن سرعان ما خمدت تلك الثورة، وأدرك الناس أن الشعارات الوجودية الإسلامية لم تحقق شيئًا مرجوًا. ويرجع أحد أسباب التحرر من هذا الوهم -من وجهة نظري- إلى أنه في الوقت الذي تأسس فيه مذهب السير سيد على افتراض فهم جديد للإسلام، وتطور إلي أن أصبح مذهبًا مصبوغًا بالصبغة الدينية واعدًا بقيادة الأمة نحو عصر جديد، كان "مذهب ولي الله" لا يزال مُحجمًا عن إنشاء أي مشروع تجديدي؛ فقد انعزل تمامًا عن العالم المعاصر، مؤكدًا علي مسألة حماية المجتمع الإسلامي عن طريق التقليد الجامد. إن إعادة بناء الأمة لم يكن ضمن أجندة "مذهب ولي الله" ولا أولئك الذين ناصرُوا قضية الخلافة. وربما لم يدرك قادة حركة الخلافة الحاجة إلى إعادة بناء الفكر الإسلامي، بل وهم علي يأسهم ذلك قد حاولوا الحفاظ بشكل ما علي ذلك الهيكل السياسي المتداعي. وحتى السبيل إلي ذلك

كان، بعض الشيء، أمرًا مجهولًا بالنسبة لهم؛ إذ أنهم قد فشلوا، علي الرغم من كفاحهم المستمر، في الحفاظ علي النظام القديم أو خلق نظام جديد. ولا يكمن السبب في فشل حركة الخلافة في التحول المفاجئ في السياسة التركية كما يعتقد الكثير، ولكن يجب أن يُرد ذلك إلي غياب الإطار الواضح والهيكل المحدد للفهم. ومع ذلك لا زالت الهند تقدم لنا نماذجًا شديدة النبوغ من أمثال محمد علي، ذلك الرجل الذي ليس لشجاعته وإخلاصه وحبته للإسلام حدود. ولكن إذا انتهى الأمر بهذه الشخصية العظيمة بالتححرر من الوهم، فسوف يعزو ذلك إلي فشله في إدراك أن إحياء الأمة يجب أن يخضع للمنهج الصحيح، وأنه يجب التخلص من العناصر غير الإسلامية التي برزت في تفكيرنا. ولقد كان اهتمام قادة الحركة منصب علي إبقاء رمز دولة الخلافة المتداعي، فكانت علي الأقل تزعجهم بعض الأسئلة الرئيسية مثل: ما هي العوامل التي أدت إلي هذا الانحدار، وما الذي أعيب جسد الخلافة العثمانية، وما هي الأزمة الحقيقية في ذلك؟ ولم تكن صياغة منهج لإحياء الأمة أمرًا ممكنًا دون أخذ هذه الأسئلة في الاعتبار. فلو أنه تمت مناقشة هذه الأسئلة بشكل جدي، لأدى ذلك إلي إنشاء مذهب جديد في الفكر الإسلامي، وهو رد فعل في الوقت المناسب وهو قابل للتطبيق في ظل الوضع الجديد. وعلي الرغم من أن رجال العلم في "مذهب ولي الله" كانوا علي اقتناع بحاجتهم لفكر إسلامي جديد والذي نشأ نتيجة تعاليم ولي الله الخاصة من ناحية، ومن تأثير جمال الدين الأفغاني من ناحية أخرى، إلا أنهم كانوا يخشون فتح باب الاجتهاد مخافة أن يستغل المسلمون المحدثون ذلك الموقف. وقد قدم الاجتهاد المزعوم، أو الفهم الجديد للإسلام -كما يطلق عليه أنصار الإسلام الجديد- عددًا من المفسرين المحدثين علي اختلاف ألوانهم، الأمر الذي أضفى المزيد من الاضطراب. ولم يجد رجال العلم التقليديون، الذين يرفضون الاعتراف بشرعية ذلك التفكير الجديد، خيارًا أمامهم سوي إنكار أو رفض نظرية الاجتهاد نفسها.

إن الإخفاق التام الذي شهدته حركة الخلافة، ورفض رجال العلم التقليديين لفتح باب الاجتهاد قد خلق هوةً شاسعة، كان يجب أن يملأها علماء ذو صبغة عصرية؛ لذا فقد وجد الفكر الإسلامي المشوه لدي نخبة المفكرين المحدثين مناخًا ملائمًا للازدهار. ويعد إخفاق حركة الخلافة بمثابة الموت لعقيدة التقليد نفسها. لقد فرض المذهب العملي للسير سيد سطوته كبديل وحيد قابل للتطبيق. فلو أن أبو الكلام آزاد الذي رسم

تصوراً لحزب الله في فترة مبكرة من عام 1912 غير أنه لم يكن واثقاً من نجاحه في ذلك الحين، والذي اكتسب بعضاً من الثقة والتفاؤل أثناء حركة الخلافة قد ولى ظهره وكان السبب وراء ذلك هو الفوز الساحق للمنهج العملي علي المنهج التصوري. ولم يكن آزاد هو الأسير الوحيد للمنهج العملي، بل وقع في هذا الأسر أيضاً الشاعر محمد إقبال وهو المعروف بتطلعاته التصورية للإسلام، وهو ما سنعرض له لاحقاً.

وإذا تعذر العثور علي أي حوار جاد حول قضية الخلافة في الفكر السياسي المسلم في فترة ما بعد الخلافة؛ فإن ذلك لا يرجع لمجرد إخفاق حركة الخلافة، أو لمجرد تأثير مذهب الحدائث الذي يقوم عليه السير سيد فحسب، بل يرجع إلي انحراف الفكر السياسي المسلم خلال فترة المغول؛ حيث لم يوجد دليل طوال 300 سنة تقريباً أو يزيد علي دور الخلافة كمركز للفكر والعقيدة الإسلامية. وعلي الأقل، أفرزت الهند المسلمة إبان عهد المغول عالمين ذاعت شهرتهما العالمية وكان لهما تأثير غامر علي عقل المسلم الهندي هما: مجدد ألف ثاني، وشاه ولي الله. وعلي الرغم من دورهم الرائع في الحركة البعثية، وفطنتهم للرسالة الإسلامية، لا يجد الشخص في كتابات مجدد ألف ثاني وشاه ولي الله أي محاولة جادة لإعادة تأسيس فكرة الخلافة بما يتفق مع منهجها الأصلي. وعلي النقيض من ذلك، قدم مجدد ألف ثاني مفهوماً جديداً أسماه الخلافة الباطنية، متجاهلاً بذلك قضية أساسية للخلافة. ونفس الأمر ينطبق علي شاه ولي الله الذي، بدلاً من أن يدعوا إلي تأسيس الخلافة، قام بمساندة هذا المفهوم الأجنبي للخلافة الباطنية فقط من أجل سد الفراغ.³⁹

إن حركة الخلافة التي ظلت تحدث تصدعات في شبة القارة لما يقرب من خمس سنوات كانت نوعاً من الانصهار الأيديولوجي تقاربت فيها نماذج الأفكار المتباعدة والمتضاربة؛ حيث اجتمع المسلمون من "أعضاء المؤتمر ومن أعضاء حزب الرابطة"، التقليديين منهم والمحدثين في خطة عمل واحدة. وربما يشهد التاريخ للمرة الأولى هذا المشهد المؤثر لبرنامج عمل إسلامي خالص، والذي لم ينس فيه المسلمون خلافاتهم فحسب بل نالوا تأييد الأغلبية غير المسلمة. لقد كانت تجربة فريدة بحق في التاريخ الإسلامي عندما تم دعوة غير المسلمين ليس فقط للمشاركة في ذلك الكفاح الإسلامي، وبل وتمّ الترحيب بهم لإلقاء الخطب السياسية داخل المساجد. لقد أصبحت

مشاركة غير المسلمين في هذا الكفاح أساسية لدرجة أن مولانا محمد علي أعلن صراحة في خطبته الشهيرة التي ألقاها في لندن عام 1920:

لقد تزعمنا في هذا الصدد رجل يؤمن بالقوي الروحية. فلو أن هناك في أي بقعة من بقاع الأرض من يسعى لمحاكاة المسيح في الموعظة علي الجبل- تلك الخطبة التي بالغ الناس في تقديرها غير أنهم في نفس الوقت ما ينسونها عند تشكيل سياساتهم الخارجية- فلو حاول شخص محاكاة هذه الموعظة، فلن يكون سوي مهاتما غاندي. إنه غير مسلم. فهو هندي من طائفة الهندوس...⁴⁰

فلأول مرة في تاريخ المسلمين يتولى من غير المسلمين دور القيادة في كفاح جوهرى وحاسم بالنسبة للإسلام. ويعد خطاب محمد علي الذي ألقاه في لندن نموذجاً رائعاً في فن الخطابة وفي الإخلاص، إذ يعلن صراحة أن سيطرة غير المسلمين علي الأراضي المسلمة أصبح أمراً لا يطاق. لقد حاول محمد أن يحتج بأن النبيّ محمداً قد ترك لنا وهو على فراش الموت، أمراً بأن لا نسمح لغير المسلمين بفرض سيطرتهم علي أرض مسلمة.⁴¹ ولكنها بالفعل مفارقة عجيبة أن نري الحركة المنادية بإنقاذ الأرض المسلمة من قبضة غير المسلمين يتولى قيادتها قائد غير مسلم. لقد كان انحرافاً مهلماً في التاريخ الفكري للإسلام حيث كان له أثراً بعيد المدى علي العقل المسلم. وعلي الرغم من أن محمد علي لم يطل به الأمد ليكتشف فداحة خطئه، وليكتشف كذلك التباين بين أجندته وأجندة غاندي. إن الخطأ الذي ارتكب قديماً كان بادرة انحرافات أتت فيما بعد. وقد تحول "المؤمن بالقوي الروحية" حسب كلمات محمد علي، إلي ما هو أحقر من مسلم سكير مغتصب، إلا أن هذا كان صحيحاً فردياً فقط. واستجابة لما ألمح إليه الموقف السابق لمحمد علي، فقد صاغ أبو الكلام آزاد نظرية إسلامية متكاملة عن المشروع الهندي-المسلم المشترك.

وفي هذا الوقت، تلاشت من عقول المسلمين فكرة الأمة الإسلامية العالمية. فبعض المفاهيم الأجنبية التي أتت بها في البداية السير سيد وفشلت في كسب القبول العام في الوقت الذي ظهرت فيه مرة أخرى علي الساحة كأيديولوجيات حديثة تتوافق مع المفاهيم الإسلامية. فنجد على سبيل المثال أن فكرة "القومية المركبة" التي لم تلق أساساً من

الناحية الدينية في حياة السير سيد، اعتبرها الفكر الإسلامي الحديث البديل الوحيد القابل للتطبيق. وبالمثل فإن الخوف من الأغلبية غير المسلمة الذي أنشأه السير سيد في عقول المسلمين كي يغرس في نفوسهم ولاء لا ينقطع للبريطانيين، قد تحول الآن إلى خوف أيديولوجي. وقد ساند السير سيد وعمل علي تعميم شرعية الحكام غير المسلمين. و تمضي الآن حركة الخلافة خطوة للأمام واضعة القيادة غير المسلمة في قلب الكفاح السياسي الإسلامي. فلم يعد العقل المسلم لديه أي تحفظ من أن يعهد بالدور القيادي لغير المسلمين. لقد كان ظهور حزب الرابطة الإسلامية بهدف حماية حقوق المسلمين، والجدال حول إنشاء حياة انتخابية منفصلة عن الطوائف الأخرى، وهوس الخوف الذي ألم بالأمة المسلمة قاطبة في مطلع القرن العشرين، كل ذلك أقنع المسلمين بأن الموقف الراهن لمجموع ما تشتمل عليه أجندهم من الممكن أن يستغل لحمايتهم كمواطنين هنود يدينون بالإسلام.

تأثير مذاهب الفكر الأجنبية

لا ينبغي علينا إغفال حقيقة أنه من بين هؤلاء الذين تربوا على الفكر الإسلامي خلال فترة التدهور الكامل، نجد أن هناك عدد هائل من العلماء المسلمين قد تلقوا تدريبهم وتعليمهم في الغرب، ومقارنة بالعلماء التقليديين التابعين من مذهب ولي الله، نجد أن العلماء الذين تلقوا تعليماً في الغرب قد اكتسبوا قدرًا أكبر من الاحترام والشهرة بفضل براعتهم في الكتابة عن الإسلام باللغة الإنجليزية وباستخدام المصطلحات المعاصرة. وقد أدت شعبية إقبال كصوت صادق معبر عن الإسلام إلى تعزيز شأن أنصار الحداثة بقوة وذلك على الرغم من ثقافته الغربية. وقد ساد الاعتقاد العام بأن العلماء الذين تعلموا في الغرب هم المؤهلون لقيادة الأمة وذلك بسبب احتكاكهم بالعالم الغربي. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الأهمية البالغة للدور الذي لعبه محمد علي في الصراع على الخلافة. وقد تمتع المفسرون الجدد للإسلام بثقة وشهرة عظيمة لدرجة أنه عندما قام إقبال بمهاجمة مولانا حسين احمد مدني الذي يُعد من أبرز الشخصيات في مذهب ولي الله - بسبب فهمه المغلوط لمفهوم القومية الإسلامية، لم يجد مولانا أمامه سبيلاً سوى التراجع. والنقطة التي أود التركيز عليها هنا هي أن المفسرين الجدد كان لهم دورٌ محوري في الفكر الإسلامي لدرجة أن المسلمين كانوا يرجعون إليهم رغبة في الحصول على الهداية والإرشاد. ولكن على الرغم من ذلك، وفي غمرة وهج شعبيتهم تضيع الحقيقة المتمثلة في أن هؤلاء العلماء - سواءً عن علم أو عن جهل - قد وقعوا تحت تأثير بعض المفاهيم الغربية جرّاء تعرضهم للفكر الغربي وفلسفته، تلك المفاهيم التي لم يتمكنوا حتى من إدراكها والتي لم يستطع أتباعهم ممن كان لديهم إيماناً مطلقاً في رؤيتهم عن الإسلام من إدراكها. وقد اشتهر كلٌّ من أمير علي وإقبال بنقدهما اللاذع للغرب، ولذلك فلم يخطر على بال أحد من الناس أن يعتقد أن هؤلاء الذين هاجموا الغرب بهذه الصراحة وهذا الثبات مازالوا غير قادرين على تحرير عقولهم من أسر الفكر الغربي.

وفي اعتقادي، يعتبر المفهوم الأوروبي، والذي كان له كبير الأثر على العقل المسلم في تلك الفترة، هو نظرية التطور إبان القرن التاسع عشر، تلك النظرية المستمدة من

الغرب والتي أحدثت فيما بعد ثورة في منهجية تفسير الإسلام. وقد كان لهذه النظرية تأثيراً سلبياً في كتابات كل من شيراغ وأمير علي بينما أضفى عليها إقبال صبغة إبداعية. وفي الغرب، أثارت نظرية داروين للتطور ردوداً أفعالاً متباينة؛ فقد اختلف فهم كل من بيرجسون وويليام ماكوجال وليود مورجان وجيه سي سماتس لهذه النظرية. ولا يعنينا هنا مناقشة تداعيات نظرية التطور من الناحية الدينية ولا أريد الخوض في ذكر ردود أفعال الأوساط الدينية الغربية في تلك الفترة كما أنني لا أربح في تفسير ردود أفعال المفكرين وعلماء الدين إزاء هذا التحدي الفكري الهائل في تلك الفترة؛ ولكني أريد أن أقتصر هنا فقط على مسألة مدى تأثير هذه الفكرة على الرؤية الشاملة لمفكري الإسلام في الهند. وتحت تأثير هذه الفكرة، يمكن أن نلاحظ أن الإسلام بالنسبة لشيراغ علي لم يعد سوى "تطور تدريجي لمجموعة من الأفكار الروحية" والتي اعتقد أنها تخطو تجاه نظام أفضل.⁴² وقد دفع ذلك أمير علي لأن يقرر بوجود بعض التعاليم الإسلامية التي كان تطبيقها صالحاً فقط في عهد الرسول قائلاً: "لذلك، إذا افترضنا عدم قابلية جميع التعاليم الإسلامية للتغير نكون بذلك قد افترينا على التاريخ وتطور الفكر البشري"⁴³.

وبمجرد قبول مفهوم التطور باعتباره الحقيقة الوحيدة، أدى ذلك إلى إحداث ثورة في المنظور الشامل للإسلام. وإذا كان كل من العقل والمجتمع البشري قد انطلقا نحو خلق نظام اجتماعي أفضل، فإن النتيجة المنطقية لا تقتصر على إعادة تفسير الفكر الديني ولكن أيضاً تشكيل أرضية جديدة تتواءم مع النظام الأخلاقي الحديث. وهذا يؤدي بدوره إلى طرح سؤال آخر وهو: ما هي الطريقة المثلى لتحديد مقاييس الأخلاق والقيم الروحية الحديثة؟. والتطور الذي فهمه داروين والذي فهمه وفسره المسلمون الذين تلقوا تعليمهم على أيدي الغرب هو مفهوم يتمتع بقدر كبير من الشعبية. وقد وقع أمير علي فريسة لهذا المفهوم، حيث رأى أن الأفكار الروحية الإسلامية ليست هي فقط المعرضة لعملية التطور التدريجي⁴⁴ ولكن أيضاً هناك بعض الأركان الأساسية للإسلام مثل الصيام الذي يعتبر بمثابة وسيلة تهذيب فعالة، ولاسيما "بين النفوس الضعيفة التي شرع الله الصوم من أجلها"⁴⁵. وقد رأى أمير علي، شأنه شأن العديد من مفكري عصره، أن المجتمع الإنساني يمضي قدماً نحو بلوغ هدف أسمى وسوف تشهد العصور القادمة ظهور قيم روحية أفضل وأسمى بغية الوفاء

بالمتطلبات الروحية العصرية. وروح الإسلام- كما أطلق عليها أمير علي- تُعني أساساً ب"غرس وإنعاش قلب الإنسانية بتصور ينبض بالحياة عن حقيقة العلاقات العامة في الحياة"⁴⁶.

وقد أضفت نظرية التطور بريقاً لم يستطع أحد، ولا التقليديون أنفسهم، الفكاه من تأثيره كلية. وقد رأى شيبلي نعماني تشابهاً بين نظرية داروين للتطور في كتابات الشاعر الصوفي جلال الدين الرومي. ومثل هذا الاكتشاف جعله يشعر بالألفة تجاه هذا المفهوم الدخيل والمدمر للعقلية الإسلامية. ولقد حاول إقبال فيما بعد أن يربط بينها وبين نظرية بيرجسون المعروفة باسم التطور الإبداعي.⁴⁷ وكان أمير علي يرى أن التطور عند داروين قد ساعد في خلق نوع من الليبرالية، وبسبب تأثيره بهذه النظرية توصل إلى إمكانية إنشاء مؤسسات إسلامية جديدة في العالم الحديث تتفق تماماً وروح الإسلام" بل وأكد على أن ذلك قد أصبح ضرورة من منظور القوى الجديدة التي أطلق لها العنان في العالم الإسلامي.⁴⁸

وكما ذكرنا آنفاً كانت فكرة التطور عاملاً إيجابياً وقوة إبداعية عند إقبال. حيث لم ينظر إلى الكون باعتباره كائناً ساكناً أو بناءً مكتملاً،⁴⁹ بل نظر إلى الكون على أنه إبداع متواصل ونمو وتطور لا حدود لهما بناءً على فهمه لبعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى:

﴿...يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ...﴾ (فاطر:1)

وقوله تعالى:

﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

(العنكبوت: 20)

ويرى إقبال أيضاً أن الرسالة النبوية التي تهدف إلى إقامة نظام عالمي مبني على العدل لم يتم إدراكها على أكمل وجه حتى الآن وأن ما يسمى بالعصر الذهبي للإسلام لم يكن مثالياً بالمعنى الكامل لهذا المصطلح؛ لأن التعريف الدقيق للفظ "مثالي" لم يستطع أحد في الماضي إدراكه ولن يتمكن أحد حتى في المستقبل من الوصول

إليه.⁵⁰ كما يرى أن الرسالة المستقبلية للإسلام تتمثل في خلق نظام عالمي قائم على السلام والعدل ويرتكز على أهداف التوحيد "يجب أن يشرق نور الوحدانية على الوجه الأكمل" وقد قام إقبال بنظم رأيه ببراعة في هذا البيت من الشعر باللغة الاوردية:

نور توحيدك اتمام ابهى باقى هـ

ولقد استندت أيضا فكرة الأجنحة النبوية غير المكتملة، التي يجب على المسلمين إكمالها، إلى الأحاديث النبوية التي أخبرتنا بأن عالمية نظام الخلافة الإسلامي هي الهدف النهائي للمجتمع الإنساني على وجه الأرض. ويبدو إن إقبال هو الوحيد الذي كان يتسم بالوضوح في رؤيته لرسالة الإسلام وكان على وعي حقيقي بمراحلها المختلفة التي ستمر بها قبل تحقيق تلك الغاية. ولكن لسوء الحظ، كانت طريقة هذه الرحلة أو إنشاء المؤسسات الجديدة، والتي أوصى إقبال بإقامتها من أجل تحقيق هذه الرسالة، تمتد جذورها في الحضارة الغربية؛ فالإسلام له مؤسساته الخاصة به والتي تطورت في إطار نموذج التوحيد الذي لا يمكن تبديله أو استبداله بنماذج تنظيمية مستقاة من المجتمع الغربي الذي يخلو من التقوى. وعلى الرغم من أن إقبال كان على وعي تام بحقيقة أن أمة هذا النبي الهاشمي هي أمة ذات طابع فريد من حيث تركيبها وطبيعتها، إلا أنه أخفق في فهم أن هذا النموذج التنظيمي المستمد من الغرب أو حتى أنماطه الاجتماعية والسياسية لا يمكن تطبيقه في الإطار الإسلامي؛ لأنهما ببساطة متناقضين، فعلى سبيل المثال نجد أن مؤسسة "أولوا الأمر" والتي تعتبر مركزية وأساسية في الإسلام، تأخذ شكل جديد لدى إقبال نتيجة لتأثره بالأفكار الديمقراطية الليبرالية الغربية قائلا " إن النظام الجمهوري للحكومة لا ينسجم تماما وروح الإسلام فحسب؛ بل إنّه أيضا أصبح ضرورة من منظور القوى الجديدة التي أطلق سراحها في العالم الإسلامي⁵¹. والآن لا ينبغي أن تُمثل سلطة الخليفة الجديدة في شخص واحد ولكن على العكس يجب ان تتمثل في مجلس منتخب وذلك يرجع ببساطة إلى إيمانه بأنّ الفكرة الإسلامية بوجود خليفة واحد غير عملية. فقد أثبتت القيادة العالمية الموحدة للأمم الإسلامية فشلها من الناحية العملية. فقد كانت هذه الفكرة عملية عندما كانت الإمبراطورية الإسلامية في مهدها... ثم أصبحت غير فعّالة ولم تعد تستطيع ان تؤدي مهمتها كعامل أساسي في إرساء دعائم مؤسسة حديثة للإسلام".⁵² وقد راق له

أسلوب تأسيس نظام فيدرالي قائلاً أنه المنهج العملي الوحيد الذي رأى من خلاله "ميلاد نموذج مثالي دولي" الذي يشكل "الجوهر الحقيقي للإسلام". ويمكن رؤية مدى تأثير النماذج الاجتماعية الأجنبية على إقبال لدى مطالعتنا للقطعة التالية:

بيدو لي أن الله تعالى قد أوضح لنا تدريجياً الحقيقة المتمثلة في أن الإسلام ليس دين قومية ولا إمبريالية، ولكنه يعد رابطة من الأمم والذي يدرك أن وجود الحدود الزائفة والفوارق العرقية يكون فقط لسهولة المرجعية فقط وليس لتضييق الأفق الاجتماعي لأعضائها.⁵³

وتحمل كلمات مثل عبارة "الله تعالى قد أوضح لنا تدريجياً" نبرة نبوية أكثر منها مثالية، فبدلاً من أن يركز إقبال في مناقشاته وحججه على القرآن والسنة، نجده يتقلد دور نبي عصري من خلال إعطائه تفسيراً جديداً للمفهوم الذي أطلق عليه اسم "الإسلام العصري". فالوحي الجديد الذي يتحدث عنه إقبال هو إضافة في تعاليم الإسلام الأصلية، وهو أسلوب غريب من الحفاوة بإقحام النماذج الغربية على الهيكل السياسي للإسلام.

لا يمكن تجاهل كلمات إقبال؛ لأنه من أبرز الشخصيات في العالم الإسلامي في القرن العشرين؛ فهو ناقد لاذع للغرب بالإضافة إلى كونه مناصراً للإسلام، وقد نجح تماماً في الاحتكاك بالعالم العصري ولكنه في نفس الوقت ظل محتفظاً بجذوره التي تمتد للأصول التقليدية الإسلامية. بل إنه نادى كثيراً بإعادة بناء الفكر الإسلامي. وقد اتخذ الاجتهاد منهجاً له واعتبر مبدأ الإسلام الوحدوي النواة الرئيسية لإطاره الفكري، فهو يتطلع إلى رؤية الإسلام كواقع ملموس وليس مجرد إيدولوجية رائعة أو حتى مجرد مجموعة من المثل الأخلاقية قائلاً:

يرتبط النظام الديني للإسلام بشكل أساسي بالنظام الاجتماعي الذي أرسى الإسلام دعائمه. ورفض احديهما يتضمن في النهاية رفض الآخر. ومن ثم، فإن بناء الدولة على أسس التوجهات القومية الهندية، إذا كان ذلك يعني التخلي عن مبادئ التماسك الإسلامية، لا يمكن لأي مسلم ببساطة تصوره.⁵⁴

ومع ذلك، فرفضه للنموذج الإسلامي الوجودي يقوده إلى طريق مسدود؛ فالقومية الهندية تبدو غير مقبولة بالنسبة له ولكن فشله في إيجاد نموذج إسلامي بديل لم يدع له خياراً سوى قبول فكرة ولايات الدولة الإسلامية على أنه الحل الممكن الوحيد لمشاكل المسلمين في شبه القارة. ويتعجب الشخص عندما يجد أن النموذج الاقتصادي الذي يطالب به إقبال من أجل هذه الدولة الإسلامية الجديدة ليس الإسلام ولكنه الديمقراطية الاشتراكية،⁵⁵ وهو الوهم الذي ظلت الأمة الباكستانية تجري خلفه على مدار الخمسين عاماً الأخيرة.

فالقومية لا تتفق مع مبادئ الإسلام ولكن القبول التدريجي للقومية الإسلامية قد مكنها من الانخراط في الفكر الإسلامي السائد. فإقبال، الذي يظهر في شعره على أنه مناصر لفكرة الإسلام الوجودي، يأتي في آخر الأمر ليتعرض للقومية الإسلامية المتعددة عندما توصلت إلى حل عملي، ممهدةً بذلك الطريق أمام قيام الدولة الإسلامية العصرية. ويبدو رأيه معقولاً حول حقيقة أن أساس الوحدة الإسلامية لا يمكن له أن يتحقق إلا بالإسلام ذاته⁵⁶ وأن العالم منقسم أساساً إلى أمتين هما أمة الإسلام وأمة الكفر. ربما لا يتضح أن المسلمين متمسكين بالقيم الإسلامية وربما يكونوا قد أهملوا رسالة النبي الملقاة على عاتقهم، ومع ذلك، فهم يمتلكون المقدرة العظيمة لكي يكونوا فعلاً أفضل الأمم، وذلك يعد نتيجة منطقية لكونهم حملة رسالة النبي الخاتم.⁵⁷ وعلى الرغم من الشفافية التي اتسم به فكر إقبال وذلك على النقيض من رؤية محمد علي لفكرة الإسلام الوجودي، فإن القومية الإسلامية لدى إقبال تحصر نفسها داخل الحدود الجغرافية لشبه القارة. وفي الوقت الحالي، لم يعد إنشاء دولة إسلامية حديثة يهدف إلى إحياء فكرة الأمة الإسلامية العالمية فحسب، ولكنها تعدت إلى أهداف أكثر أهمية من ذلك تشمل "تحقيق الأمن والسلام النابع من التوازن الداخلي للسلطة"؛ ولإقامة دولة إسلامية ذات أهمية إقليمية من شأنها أن تمنح الواقع الإسلامي فرصة كي تخلص نفسها من الطراز الذي أجبر الإمبريالية العربية على أن تخضع له، كما أن فكرة إنشاء الدولة جاءت أيضاً لتعبئة جميع قوانينها ونظامها التعليمي وثقافتها والتقريب بينهم وبين روحها الأصلية التقليدية وروح العصور الحديثة.⁵⁸

ولم يكن لفكرة إقامة دولة إسلامية قومية سابق عهد في التاريخ الإسلامي، فلقد شاهد المسلمون الأندلس وهي تزدهر بشكل مستقل تماماً عن الخلافة المركزية، ومع هذا فقد كان مسارها يعتبر دائماً مساراً منحرفاً عن ركب الدولة الإسلامية الأم؛ فالإسلام لا يؤمن بالقومية الانتلافية، تلك النظرية التي طرحها أبو الكلام آزاد واستمات في الدفاع عنها هو وأتباعه على أساس فهمهم الخاطئ لمعاهدة المدينة⁵⁹، كما أن الإسلام لا يجيز فكرة نظرية وجود أمتين والتي تبرر إنشاء دولة قومية إسلامية؛ فالإسلام يرفض فكرة القومية سواء من المنظور الهندي أو الباكستاني؛ وبمرور الوقت أصبحت القومية الباكستانية، ذلك المصطلح الذي اعتبر مساوياً للإسلام نفسه، أداة فعالة في إحداث فوضى فكرية في باكستان؛ حيث أصبح مصطلح القومية الباكستانية والإسلام متبادلين لدرجة أن السيد أبو الأعلى المودودي، وهو مفكر إسلامي شهير في باكستان، قال وهو على فراش الموت: "أنا مسلم باكستاني. وقد أدرك عدد قليل من الناس أن هذه الكلمات كانت تعارض صراحة رؤية عالمية الأمة الإسلامية.

وفي تحليلنا للفكر الإسلامي قمت بمناقشة وجهة نظر إقبال لفترة طويلة بسبب أهمية دوره البارز بين المفكرين الإسلاميين في القرن العشرين. فإذا كان الفضل يرجع إلى محمد علي في قيادة أكبر حركة جماهيرية في هذا القرن، فيبدو أن إقبال يعتبر بمثابة الشعلة المضيئة للحركة الفكرية في عصره. فعلى الرغم من أن تنظيم علماء المسلمين الذي كان يتمتع بمكانة بارزة وكان يعمل بنشاط كبير في ذلك الحين وكانت الشخصيات الشهيرة مثل آزاد ومدني هم أصحاب هذه الخطوة آنذاك، إلا أن إقبال بزغ فجره باعتباره الممثل الوحيد للفكر الإسلامي. ولعل هذه هي أول مرة شهدت فيها الهند تعلق المكانة الدينية والثقة العمياء في فيلسوف شاعر على مكانة العلماء التقليديين. وربما يرجع السبب في ذلك - من وجهة نظري - إلى أنه على الرغم من شعاراته الرنانة التي تنادي بالاجتهاد، إلا أن إقبال ظل طيلة حياته من الأنصار المخلصين لمذهب التقليد. فهو يعتبر نفسه امتداداً لجمال الدين الأفغاني والرومي مبيناً منهجية تقليدية خالصة في تفسيره للإسلام العصري.

ويبدو أن التاريخ الفكري برمته في هذه الفترة، بما في ذلك إقبال، كان عبارة عن محاولة يائسة للبحث عن هيكل للفكر الإسلامي يتماشى مع العصر الحديث؛ فتلك الأمة المتداعية كان من الطبيعي أن تدفع الثمن، خلال بحثها عن بديل فكري. على

الرغم من محاولتهم الصادقة للتمسك بالقيم الاجتماعية والروحية، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يتحروا تماماً من التأثيرات الأجنبية الغربية، وأما بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بمحاولات يائسة سعيًا وراء استعادة مجدهم المفقود، فدائمًا ما كانوا يجدون حصنًا لهم في الأيديولوجية الغربية متخذين إياها كشكلٍ متطورٍ وحديثٍ لأفكارهم التقليدية.

لقد تميز المسرح الفكري في فترة ما بعد الاستقلال بالفوضى التامة؛ فوجدنا المفكرين المسلمين في ذلك العصر يرددون المفاهيم الأجنبية كأنها مفاهيمهم. وقد لاقت مفاهيم مثل القومية الائتلافية والدولة الإسلامية والديمقراطية بالإضافة إلى العلمانية واللاعنف الخ انتشارًا عامًا. تلك الديمقراطية التي اعتبرها المدافعون عن الإسلام أمثال أمير علي هبة فريدةً من الإسلام إلى البشرية⁶⁰ تتمتع الآن بدور رئيسي لدى إقبال الذي كان يرى أنّ المجلس المنتخب بشكل ديمقراطي أو البرلمان ضرورة للإجماع على القضايا الاجتهادية. وهذه هي العلمانية، فكانت هي الأساس الحقيقي لكل من الحياة الاجتماعية السياسية عند كل من جنه وآزاد على الرغم من موافقهما السياسية المعارضة تمامًا. وعندئذٍ لن يكون من المدهش أن نرى في مثل هذا المشهد المضطرب اثنين من العلماء البارزين في مدرسة ديوباند، وبالتحديد هما مولانا عبيد الله سيندي⁶¹ وحيفظور رحمان سيوهارفي⁶² منشغلين بصياغة رؤية إسلامية للاشتركية والتي أطلقوا عليها اشتركية ولي الله. والقليلون فقط هم الذين يعتقدون أن مولانا محمود الحسن، وهو أبرز الأعلام في عصره، كان يرى أن اللاعنف التي دعى إليها غاندي كان حتى ذلك الحين يمثل شكلاً آخرًا من أشكال الجهاد الإسلامي⁶³.

لقد كان هذا هو المشهد الفكري بدقة قبل التقسيم. ، وقد انقسم مسلمو الهند، بوضوح، إلى معسكرين متعارضين. المعسكر الأول هو الذي يتزعمه كلا من آزاد ومدني، وهما أنصار القومية الائتلافية، وهذا المعسكر لم يقيم في الحقيقة بتأسيس نظام إسلامي كما أخبرنا الشيخ مدني ذاته.⁶⁴ أما المعسكر الثاني والذي يتزعمه جنه، ولكنه كان متأثرًا أساساً بفكر إقبال، فقد طالب بقيام الدولة الإسلامية كهدفٍ له. وعلى الرغم من ذلك، فكلًا من أنصار فكرة القومية الائتلافية وأنصار فكرة الرأي الذي ينادي بقيام بدولتين لم يكن لهم أهدافهم فكرية واضحة المعالم، نظرًا لأنهم كانوا واقعين تمامًا في

قبضة المذاهب الفكرية الأجنبية التي تسببت في وجود غشاوة فكرية أمام أعينهم مما تسبب في عدم قدرتهم على مواصلة السير في أي اتجاه. كان هذا هو الاضطراب الفكري الذي كان له صدى في الخطاب الرئاسي الذي ألقاه جنه أمام المجلس التأسيسي الباكستاني في 11 أغسطس 1947 حيث قال:

سنكتشف مع مرور الوقت أن الهندوس لن يصبحوا هندوساً وأن المسلمين لن يصبحوا مسلمين، ليس من الناحية الدينية، حيث إن الإيمان هو مسألة خاصة بكل فرد، ولكن من الناحية السياسية باعتبارهم مواطنين ينتمون إلى الدولة.⁶⁵

ولا تختلف كلمات جنه عن آراء آزاد ومدني اللذين لطالما زعما أن الهندوس والمسلمين في الهند يشكلون أمة واحدة على الرغم من اختلاف الملة. أما فيما يتعلق بالكارثة التي لحقت بهذا المعسكر فلن تكون محل دراسة في هذا الكتاب، ولكننا هنا سوف نحصر نطاق مناقشتنا فقط على الرحلة الفكرية للمعسكر الأول، ونود، خلال هذه المناقشة، أن نعرض إلى أي مدى ساعد التراث الفكري لكل من آزاد ومدني مسلمي الهند في إعادة تنظيم حياتهم الملية. وسوف نبحت أيضا ما إذا كانت فكرة القومية الائتلافية قد ظلت سائدة في الهند إبان فترة ما بعد الاستقلال أم أنها قد أصبحت عائقاً أمام محاولة العثور على بديل آخر. وفي بحثنا حول الفكر الإسلامي في فترة ما بعد الاستقلال، سوف يتم الإشارة إلى إقبال ومدرسة الإحياء الخاصة به من حين لآخر وذلك لأن التراث الفكري لا يمكن تقييده أو حصره داخل الحدود الجغرافية كما أنه لا يمكن إبعاده.

الهند بعد عام 47: ظهور عالم جديد

لم يؤدي تقسيم الهند إلى إنقسامها إلى أقاليم فقط، بل إنه قد أدى إلى انشقاق 90 مليون مسلم إلى كتلتين بل إلى ثلاث كتل جغرافية هي باكستان الشرقية، وباكستان الغربية والهند العلمانية؛ وقد أفضى هذا التقسيم الجغرافي للأمة بدوره إلى تداعي التراث الفكري الذي يعاني بالفعل من التصدع، وصحيح أن المسلمين قبل هذا التقسيم كانوا ينقسمون بوضوح إلى كتلتين متباينتين هما القومية الائتلافية والقومية الإسلامية. ولكن على الرغم من التباين الفكري بين الهويتين، إلا أنهم كانوا يشعرون أنه أحياناً ما يكون هناك توافقٌ بين هذين التيارين المتغايرين؛ وعلى الرغم من أنهم كانوا ينتمون لمعسكرين مختلفين، ولكن أحياناً كان ينتابهم الشعور بوجود صلةٍ ما تربط بينهم؛ وكان يعمل كل من اقبال وآزاد - كلٌ حسب طريقته - على تحقيق هدفهما النهائي وهو سيادة الإسلام. وقد أدى التقسيم الجغرافي للأمة إلى انقسام هذه الكتل من الناحية السيكولوجية إلى جزأين منفصلين تماماً. والآن أصبحت مصالح مسلمي باكستان تتعارض مع مصالح مسلمي الهند⁶⁶. وقد أسفر الاستقلال عن وضع وجد فيه مسلمو الهند أنفسهم في عالم جديد كما وجدوا أنفسهم تحت مظلة نظام أجنبي لم يكونوا مستعدين له فكرياً أو وجدانياً.

وطبقاً لإحصاء 1941، كان تعداد المسلمين يبلغ 94.4 مليون نسمة،⁶⁷ ولكن هذا العدد قد انخفض إلى 40 مليون نسمة بعد التقسيم. وهذه القوة العددية التي بلغت 40 مليون نسمة⁶⁸ والتي يطلق عليها الآن مصطلح أقلية وقعت بالكامل تحت رحمة نظام أجنبي دخيل وبرعاية رابطة العلماء التي يقودها آزاد. وقد رفض آزاد نفسه فكرة كون المسلمين يشكلون أقلية ولم يطلق هذا الاسم أبداً على الأمة. لكنه أُجبر على سماع هذا المصطلح في مناقشات المجلس التأسيسي. ومن الناحية العملية، لم يعد المسلمون هم المسيطرون على زمام الأمور بأي حال من الأحوال، وحقبة تحولهم من أمة إصلاحية إلى أقلية لا حول لها ولا قوة قد كانت كاملة.

وكان لتلك الهوية الجديدة تأثير بعيد المدى في تشكيل اتجاه المسلمين إزاء الحياة في ظل الوضع الجديد؛ فقد تأثرت نظرتهم للمستقبل بهذه الهوية الزائفة، حيث اعتبروا أنفسهم أقلية في جميع عملياتهم التخطيطية، سواء كان ذلك عن علم أو عن جهل. ومع ذلك، لم تكن هذه الظاهرة حديثة العهد في حد ذاتها؛ وفي أوائل القرن العشرين، ولّد نفس هذا الخوف تأسيس منظمة الرابطة الإسلامية التي أسفرت عن عزل الأمة عن دورها القيادي. ويرى أمبيدكر أن سبب التأخر في اكتشاف مبرر فلسفي لباكستان "يرجع إلى حقيقة أن القادة المسلمين قد اعتادوا مخاطبة المسلمين كوحدة مجتمعية وكأقلية" وما ذلك إلا جزء ضئيل جداً من الحقيقة. ويوضح أمبيدكار ومعه كل الحق أن استخدام هذا المصطلح قد أخذ المسلمين إلى اتجاه خاطيء وأوصلهم إلى طريق مسدود.⁶⁹ وبما أن المسلمين قد أقرّوا بكونهم أقلية، وقاموا بتشكيل تصورهم العقلي على هذا الأساس، فقد شعروا بأنه ليس أمامهم طريق آخر سوى المطالبة بالحفاظ على حقوقهم الدستورية وحماية أرواحهم وأجسادهم. والآن بعد أن انخفضت القوة العددية للمسلمين في الهند الحرة إلى النصف، فقد استحوذ عليهم شعور قوي بكونهم "أقلية" أكثر من أي وقت مضى.

إن المنظور العقلي هو الذي يقوم بتشكيل ملامح تاريخ الأمم، فإذا ما اعتقدت أمة ما أن دورها في التاريخ قد انتهى، وأن أكثر ما تستطيع فعله هو أن توفر الحماية لنفسها؛ فإنها سوف ترمى بسهولة في مزبلة التاريخ. أمّا الأمم التي سطرّت تاريخها بنفسها، أو التي لعبت دوراً قيادياً في العالم، أو التي يرجع لها الفضل في تحويل مسار التاريخ تضم بالدرجة الأولى هذه الأمم التي تثق في إرادتها التي لا تقهر، وبقدراتها غير العادية، وإيمانها الثابت الذي لا يتزعزع بأنها-مقارنةً بغيرها من الأمم- تحمل على عاتقها إكمال رسالة من نوع خاص. وعندما نرى في تاريخ البشرية، جماعة ضئيلة من اليهود نشيطة وتؤثر في مجريات الأحداث بشكل غير عادي؛ فإنما يرجع ذلك إلى إيمانهم الراسخ بأنهم ليسوا شعباً عادياً ولكنهم أنهم أبناء الله المختارين. وإيمان هتلر بالسمو العنصري للشعب الألماني، وإيمانه القوي بأن جنسه قد قدر له أن يغزو العالم أجمع قد مكنه من غزو أوروبا كلها بالقوة العاتية. وكذلك كان السبب في النجاح الفائق الذي حققته الإمبراطورية البريطانية خلال القرن التاسع عشر هو إيمان البريطانيين بأنهم كجنس أبيض لهم الأفضلية على الآسيويين

والأفريقيين، ولإيمانهم بأنهم ليسوا شعباً عادياً بل لأنهم حملة مشاعل العلم الحديث والتكنولوجيات التي تؤهلهم لأن يقودوا العالم المتحضر. ومن أجل تعزيز هذا الإيمان وتثبيته على ما أسموه بالأساس العلمي، فقد أنشأوا فرعاً جديداً في المعرفة يسمى علم الإنسان (أنثروبولوجيا). وإذا ما كانت الأقلية البرهيمينية في الهند قد استطاعت أن تسيطر على المسرح الهندي، وتحكم المجتمع الهندوسي بكامله لبضعة قرون؛ فإنما يرجع ذلك أساساً إلى نشأتهم العقلية التي رسّخت في نفوسهم أنه قد عُهد إليهم كهندوس بيض بالدور القيادي. وإذا ما كان الشودراس (الهندوس السود) قد ارتضوا وظائفهم الحقيرة واعتبروا أن تنظيف المراحيض واجباً دينياً عليهم، وذلك إنما يرجع إلى اعتقادهم المغلوط بل الراسخ بأنهم قد خلّقوا من أقدام براهما وأنهم ليست لهم مهمة اجتماعية أخرى. ونفس الشيء، إذا رأينا ثلّة صغيرة من المسلمين الذين نزحوا من شبه الجزيرة العربية في العصور الأولى للإسلام يهزمون الإمبراطورية الفارسية أو الإمبراطورية البيزنطية، وهما القوتان العظمتان في ذلك الوقت، فذلك يدين بالكثير للتركيبية العقلية للأمة الإسلامية التي تم تنشئتها على أنها بسبب كونها أمة آخر الأنبياء قد قُدر لها أن تحكم العالم إلى يوم القيامة. ولقد واجه المسلمون التفوق العسكري الملحوظ لأعدائهم بفضل تسلحهم بإيمانهم الراسخ الذي يقوم على أساس أن المؤمن لا يستحق نصر الله فحسب، بل أيضاً حسب النص القرآني الذي يجعل المؤمن الواحد يساوي على الأقل عشرة من الكفار، إن لم يكن عشرون. إذاً فنجاح وفشل الفرد أو الأمة يكمن بصورة أساسية في فكره الأيديولوجي وتركيبته العقلية. وفي الهند الحرة، حيث أدى عدم وجود تعريف محدد لمصطلح الهندوس إلى تحولهم لأغلبية، نجد إيمان المسلمين بكونهم أقلية أصبح هو السمة السائدة. وباعتبارهم يمثلون الأقلية بكل ما تحمله هذه الكلمة، فهم ليس لهم دور في قلب الأحداث، وعلى هذا الأساس، أصبح المسلمون بعيدين عن الدور القيادي. وقد كان مصطلح "أقلية" بمثابة العامل الأساسي في انحراف مسار المسلمين عن الأجندة الإسلامية والختم بقفل من حديد علي بزوغ أي فكر إيداعي بينهم.

وقبل أن نواصل عرضنا عن ذلك الموضوع، دعونا نقدم بإيجاز الانحرافات الأساسية للفكر السياسي للمسلمين في الهند الحرة. لقد أصبحت الهند الحرة حتى بالنسبة لأنصار القومية الائتلافية كالسراب، الأمر الذي نتج عنه عزل المسلمين عن دورهم

القيادي، وتحولهم إلى أمة لا حول لها ولا قوة؛ ثانياً، على الرغم من تأكيد المسلمين أن المستقبل في الهند الحرة لغير المسلمين، بيد أنهم قد ارتضوا أن يكونوا جزءاً هاماً في التأسيس الجديد بل كانوا متحمسين لتطورها واستقرارها؛ ثالثاً، لقد اعتقد المسلمون أنهم على الرغم من حقيقة أن القرار النهائي كان في أيدي غير المسلمين في الحكم، إلا أنه قد سُمح للمسلمين أن يشاركوا بفاعلية، وتنظيم حياتهم الاجتماعية الخاصة بمساعدة غير المسلمين؛ رابعاً، لقد عملت التقوى والسمة الروحية التي تمتع بها القائد الهندي على تأهيله للقيام بمهمة تولي قيادة المسلمين أيضاً؛ خامساً، لم يكن الخضوع للنظام الحديث بالنسبة للمسلمين تعبيراً عن الوطنية فقط، بل اعتبروه جزءاً هاماً من العقيدة الإسلامية والتكليف الديني. هذه هي النقاط الخمس التي اعتبرت أوجهاً متنوعة للإسلام القومي واكتسبت أهمية عقائدية، حيث تم أخذ هذه النقاط الخمس كشعارات قومية عن الفكر الإسلامي أو كتعبير عن المصطلحات الإسلامية المعاصرة؛ ففي الهند "الحرة" عندما وجد المسلمون أنفسهم في وضع جديد وانتاب مفكرهم الشعور بالحاجة إلى صياغة استراتيجية حديثة، وجدت هذه الأفكار طريقها بسهولة إلى الفكر الإسلامي، مقالة من شأن أي أمل في ظهور أية دراسة جديدة. ولكي نفضل هذه النقطة، سوف نناقش اتفاقية لاكناو بشيء من التفصيل.

ومن نافلة القول أن آزاد وأعوانه في الهند الحرة كانوا ينادون بمطلب وحيد وهو القيادة السياسية والفكرية للأمة، في الوقت الذي لم يعد فيه لحزب الرابطة الإسلامية أي صلة بالموضوع. وربما يكون آزاد قد أشار إلى هذا الاحتكار المنفرد للقيادة عندما أعلن في خطبته الشهيرة بمسجد جاما أنه لم يعد هناك مكان الآن لحزب الرابطة الإسلامية داخل هذه الدولة، ولاسيما في ظل ذلك الموقف المتغير. ومع ذلك، فقد فشل آزاد في إدراك عدم ملاءمة فلسفته السياسية الخاصة التي صاغها أساساً في ضوء الهند الموحدة. ولكن القليل من الناس هم الذين ظلوا يجابهون تفوقه الفكري أو يشكون في حنكته السياسية. وقد جعله هذا الوضع الجديد يحتل مكانة بارزة، وظهر باعتباره المرجعية الوحيدة المعروفة لدى مسلمي الهند. وقد حثت خطبة مسجد جاما - كما أطلق عليها بعد ذلك - المسلمين أن يقوموا بصياغة استراتيجية جديدة مناسبة لمواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الجديد، بدلاً من الهجرة إلى باكستان. لقد بعثت تلك الخطبة الفصيحة، على الرغم من أنه يتسم بالتفاؤل، بعض الآمال بأنه في

ظل الوضع الجديد، سوف يقوم آراد بصياغة استراتيجية تتوافق إلى حد بعيد مع تراث الماضي، حيث تطرقت نفس الخطبة إلى المسلمين الفاتحين الذين -ومنذ زمن ليس ببعيد- وصلت قافلتهم إلى ضفاف نهر يامونا.⁷⁰ لقد خلق تذكّر الماضي المجيد الآمال في مستقبل برّاق. ومن أجل أن يعلن آراد عن خطة عمل جديدة لمسلمي الهند فقد عقد اتفاقية إسلامية في السادس والعشرين من ديسمبر عام 1947. ويجب أن يُطلق على القرارات التي وردت في هذه الاتفاقية اسم "البيان الرسمي الجديد" لمسلمي الهند في الهند الحرة.

ولقد ناقشنا قبل ذلك بالتفصيل التسرب الخفي للمفاهيم الأجنبية إلى الفكر الإسلامي وتأثيرها المدمر على المدى البعيد. وكانت اتفاقية لاكناو تعبيراً آخر عن كيفية عرقلة المفاهيم الأجنبية لأي محاولة لظهور دولة إسلامية حقيقية. وبالرغم من تغيير الوضع إلا أن الاتجاه السياسي للمسلمين القوميين ظل ثابتاً. لقد كان المسلمون في الهند قبل التقسيم محررون سيكولوجياً أو على الأقل كان لديهم وهم الحرية الفكرية عند صياغتهم للاستراتيجية. لكن الآن في الهند الحرة، تشهد الأجندة الإسلامية تدخلاً من أيديولوجية الدولة، كما أن القيادة العلمانية غير المسلمة في الهند تسيطر عليها مباشرة. وكان لدى غاندي نفسه خلفية عن اتفاقية لاكناو حتى أنه قد ناشد مولانا حفظ الرحمن واحمد سيد بإتمام الحدث بنجاح. وقد تحول المؤتمر نتيجة لتدخلات أيدي الكثيرين من غير المسلمين إلى مجرد منتدى للإعلان العام أكثر منه كونه محاولة صياغة استجابة إسلامية مستقلة للوضع الجديد.

لم تنقل اتفاقية لاكناو أية رسالة جديدة إلى الأمة، ولكنها بدلاً من ذلك أكدت من جديد نفس الفكرة القديمة لقيام دولة، تلك الفكرة التي قدمها آراد للأمة منذ أربعين سنة، وقد أدى رفضها إلى وضع الأمة في مثل هذا المنزلق. وقد توصلت الاتفاقية إلى قراراتين حاسمين، أولاً، يجب على المسلمين طواعية حل جميع المنظمات الطائفية (المليّة)، كما ينبغي عليهم عدم الخوض في الحديث عن دولة إسلامية مستقلة أو عن أي شيء من الممكن أن يعكس توجهاتهم الطائفية أو المليّة؛ ثانياً، من هذا المنطلق كان لزاماً على المسلمين أن يشاركوا بحماس في المنظمات السياسية غير الطائفية؛ لأنه في تلك الأثناء، كان المؤتمر الوطني الهندي هو المنظمة الوحيدة من نوعها التي تمّ حث

المسلمين على الإسراع في الانضمام إليها دونما تراخي. لقد صارت اتفاقية لاكاناو، بكل جوانبها، بالأمة إلى طريق مسدود بدلاً من أن تخلق فكراً إبداعياً جديداً لها. ومع أن البيانات الواردة في اتفاقية لاكاناو لم تُوقف الطائفية، إلا أنها قد أغلقت جميع الأبواب أمام أية فرص جديدة محتملة أمام المسلمين. وقد قامت جمعية العلماء التي أخذت على عاتقها مسئولية قيادة الأمة في الوضع المتغير طواعية وجهرًا بالتخلص من تطلعاتها السياسية، وارتضت أن تكون مجرد منظمة ثقافية تابعة للمؤتمر الوطني الهندي، ثم ما لبثت أن توقفت قيادة الجمعية عن الخوض في الأمور السياسية أو اتخاذ الأسلوب السياسي وسيلة احتجاج لتقليص المطالب، قاصرين أنفسهم على الأنشطة الثقافية والدينية.⁷¹

ومما لاشك فيه أنه كان هناك جماعات أيديولوجية أخرى داخل الأمة تُعني بهذا الوضع، ولكنها لم يكن لها نفس التأثير الذي كان لمجلس العلماء أو كونجرس المسلمين. وهنا يتعين الإشارة إلى موقف السيد أبو الأعلى المودودي، الذي كان معروفاً بمعارضته الشديدة لكل من القومية الائتلافية والقومية الإسلامية، وعلى الرغم من انتقاله إلى باكستان، ظلت البقية الباقية من جماعته الإسلامية في الهند تمارس نشاطها الفكري في صياغة استراتيجية جديدة للمستقبل والتي لاقت تعبيراً عاماً في كتاب الشيخ أبو الليث إصلاحي " **مسلمانان هند كا آئندہ کا لائحہ عمل** " والذي نشر لأول مرة عام 1957.⁷² ولكن في تلك الأثناء، كان هذا الصوت ضعيفاً جداً لدرجة أنه لم يتمكن من اجتذاب عددٍ كبيرٍ من الناس؛ ورغم كون هذا الصوت إسلامياً، إلا أنه فشل في خلق مناقشات اجتماعية. وأما هؤلاء الذين كانوا وجدانياً ينتمون للدين ولكنهم رأوا أن أيديولوجية الدولة الجديدة لا تتوافق مع طموحاتهم الإسلامية - قد أخفقوا في إيجاد بديل حقيقي قابل للتطبيق في الكتابات الدينية التي صورت الإسلام فقط على أنه نظرية وليس منهجاً. ومن هنا كان رجال الدين يبحثون عن بديل يفسح لهم المجال الكافي للوفاء بواجباتهم الدينية بدلاً من التدخل في العلمانية ونظامها السياسي. ويرجع الازدهار غير المسبوق لجماعة التبليغ والميل العام نحو دعوتهم إلى الهند في فترة ما بعد الاستقلال إلى هذه الحقيقة.

وبعيداً عن أيديولوجية الدولة لمفهوم الديمقراطية العلمانية، فقد قام فريق من رجال الدين المسلمين بوضع منهج لعيش حياة إسلامية صحيحة تحت مظلة نظام غير إسلامي، بدلاً من مجابهة التحديات الجديدة. وقد أصبح ذلك ممكناً فقط من خلال تغيير المضمون الحقيقي للدين وإعادة تحديد نطاق التدخل الديني. ورغم أن أتباع الدين الجديد قد عرفوا بالتزامهم الديني، إلا أنهم قد اعتقدوا أنه من غير المناسب في ذلك أن نتوقع من المسلمين أن يحيوا حياة إسلامية كاملة بكل مظاهرها وممارساتها، أو بمعنى آخر لتتواءم مع الشريعة بالشكل الكامل. وبدلاً من ذلك، أعلن أنصار هذا النموذج الإسلامي صراحة:

نحن نطالب بتعاليم الإسلام الأساسية، وندعو الناس فقط إلى فهم عظمة كلمة التوحيد: "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وتقديرها والشعور بها. كما نجدد إيمانهم بتريد هذه العبارة في تدبر بالغ من أن لآخر. وهذه العبارة ليست كلمة تجري على اللسان ولكنها قرارٌ خطير لا هزل فيه، فهي تعهد يشمل حياة البشرية جمعاء...

ونحن نؤمن أنه إذا قام المسلمون بترسيخ هذه الأسس الأربعة الأساسية في حياتهم، فإنهم لن يكونوا فقط في موقع يمكنهم من أن يحيوا حياة إسلامية ولكن بالتأكيد سوف تكون حياتهم تمثيلاً للصورة الصحيحة للإسلام الخالص، بل وسيحتلون الموقع الذي يمكنهم من تطبيق الإسلام في شكله التام.⁷³

لم تتمكن مثل هذه الكتابات من توضيح الغموض الفكري أو تحديد الأجندة الإسلامية، ولكنها دعمت فكرة أنه مازالت هناك إمكانية عيش حياة إسلامية بعيداً عن النظام السياسي القائم والواضح للعيان. لقد كان مثل هذا المفهوم عن الدين، والذي كان يرفض النظام السياسي الاجتماعي، متوافقاً مع النظام الجديد والذي كفل الدستور بقاءه وازدهاره.

لا يمكن لأية مناقشة جادة للفكر السياسي الإسلامي أن تتغاضى عن الحديث عن القوميين العلمانيين، الذين لا يظهرون فقط كمجرد تابعين لمذهب آزاد، ولكن نظرتهم العلمانية الخالصة قد أكسبتهم شخصية مستقلة أيضاً. وهذا الفريق الذي يتشكل من

ذاكر حسين ومحمد مجيب وعابد حسين يمثل مذهباً يتم التركيز فيه على مبادئ القومية والثقافة الوطنية أكثر من الإسلام ذاته. وعلى العكس من آزاد، لم يُبد محمد مجيب أي ندم حول عملية تدهور الهيكل السياسي للإسلام، بل واعتبر هذا الموقف فرصة فريدة تمكّن الفرد المسلم أن يفهم ويمارس دينه قدر استطاعته دون أي ضغط يُمارس عليه من جانب المجتمع الإسلامي.⁷⁴ وينظر عبيد حسين إلى الإسلام الهندي أساساً على أنه استجابة النصوص الهندية القديمة إلى الإسلام في الهند، ويرى أن الحضارة الإسلامية الهندية قد عانت خلال العصر المغولي في الهند بسبب عدم رغبة المسلمين في إدخال روح الشعب على الثقافة الإسلامية.

وهو يحاول إثبات أنه إذا تم تجاهل المسلمين في الهند الحرة، سيكون من الصعب إنشاء القومية الائتلافية الهندية "وسوف يؤدي ذلك إلى حالة من اللامبالاة والركود" وفي النهاية أصبح المسلمون يشكلون عبئاً اقتصادياً وثقافياً يتقل كاهل دولة الهند.⁷⁵ وإذا كان عبيد حسين قد قدم أجندة علمانية خالصة عن وحدة الثقافة الهندية، فقد قام ذاكر حسين بتطوير نفس الأجندة محتجاً بازواجية المعايير عند المسلمين فيما يتعلق بالقضايا الثقافية، فهم يناضلون بشراسة في سبيل الاعتراف بهم ومن أجل نشر ثقافتهم الخاصة، بينما يرفضون منح ذلك الحق للهندوس.⁷⁶ وتقوم سمعته السيئة فيما يخص صلته بنظام فاردا (Wardha Scheme) وموقفه الدفاعي المخجل الذي اتخذته بعد أداءه يمين الرئاسة ولاسيما عند ذكر رام راج، وكذلك السعي وراء الحصول على بركات كهنة الهندوس، كل ذلك نقل رسالة واحدة مفادها: أن مسلمي الهند ليس أمامهم خيار آخر سوى تقبل ثقافة الأغلبية، وبذلك يتوقف الحديث عن طموحاتهم الإسلامية.

وينبغي أيضاً الإشارة إلى أ.أ.أ. فايزي الذي لم يستطع الوفاء بالوعد في صياغة أجندة جديدة لمسلمي الهند، بيد أن كتاباته قد نجحت في إثارة ضجة في الدوائر الفكرية في عصره. وترجع شهرة فايزي أيضاً إلى مكانته الاجتماعية، وكذلك إلى الشهرة التي تتمتع بها كتاباته عن الإسلام المعاصر. لقد نجحت شعاراته في جذب اهتمام المفكرين المسلمين في عصره، ولكن عملية الاجتهاد التي أراد أن يرسى دعائمها لم يتم تفعيلها، هذا وعلى الرغم من تضامنه الوجداني والتزامه بعملية الاجتهاد، فقد أنهى رحلته عند النقطة التي بدأ منها إقبال. ويعزوا إخفاق فايزي أيضاً إلى محاولته فهم الإسلام من منظور الإطار الثقافي الإسلامي الهندي. ويحاول فايزي أن يبرهن أنه

إذا كان للإسلام أن يبقى ويزدهر في الهند، فإنه يتعين على المسلمين إيجاد نقطة تلاقي بين الإسلام والديانات الأخرى المحلية فيها. وفي ضوء ما أشير إليه في المقدمة المالكية من أن جوهر رسالة القرآن "سيكتب له البقاء لفترة أطول من اللغة القرآنية" وإذا ما استطاع المرء أن يتبين نشأة فهم النص القرآني من خلال التراث التفسيري، فلا يوجد ثمة مانع يحول دون تفسير القرآن تفسيراً مجدداً. ولكن أضاف فايزي إلى هذا الفهم الجديد للقرآن مذهب التعددية التفسيرية. كما أنه، علاوة على ذلك، قد تبني فكرة أن الفهم المجدد للقرآن يجب أن يقوم على أساس الفهم المتجانس لليهودية والمسيحية والديانات الهندية.⁷⁷ وتدعيماً لحجته، فقد استشهد بقول جواهر لال نهرو الذي آمن بأنه لو زعم أي دين "أن الكلمة الأخيرة قد قيلت، فسيصاب المجتمع بحالة من الجمود". ويرى فايزي أن الإسلام كقوة ديناميكية لم يعد له وجود، كما أنه يخالجه الشعور بأن الإسلام في هذه المرحلة يحتاج إلى أفكار لوثر، وإذا تحقق ذلك، فسوف يفتح باب الاجتهاد، بل وسيكون من الممكن أن يتم تفسير القرآن من وجهة النظر الشخصية.⁷⁸

وقد فرق فايزي تماماً بين مصطلح "الشريعة" و"الدين" فالأول يعتبر ميراثاً فقهياً، بينما يتعلق الثاني بإيمان الفرد. وفي محاولته لخلق إسلام بروتستانتي، أيد فايزي فكرة أنه ينبغي على المسلمين قبول الإسلام باعتباره مجموعة من الأخلاق بدلاً من المبالغة في الاهتمام بالشريعة. وقد آمن أن ذلك سوف يكيف الإسلام مع الوضع الجديد، ممهداً الطريق أمام القوانين العلمانية. كما أنه يرى أيضاً أنه لو أمكن فصل الأخلاق عن الشريعة الإسلامية، سوف تنتهي الفوضى الفكرية التي يعاني منها مسلمو الهند، وعندئذ يتسنى لمسلمي الهند أن يتبعوا مكانة أفضل يتمكنوا فيها من القيام بدور بناء في النظام العلماني الحديث. وعلى الرغم من ارتباطه الوجداني بالإسلام، يفتقد فايزي الشجاعة الأساسية والأدوات اللازمة لمواجهة التحدي، ولذلك فهو يشعر بالرضا حينما يكون من المؤمنين "الذين يشكرون الله في أوقات الرخاء، ويصبرون في أوقات الشدة، ويرضخون لأقدارهم بإذعان".⁷⁹

وهذه العبارات ومثيلاتها تجسيد حي للاضطراب الفكري الذي كان يشكل السمة المميزة للفكر الإسلامي في هند ما بعد الاستقلال. وفي فترة ما قبل الاستقلال لم يتخل الفكر الإسلامي، على الرغم من بعده الواضح عن الطريق، كلية عن فكرة إحياء

الماضي المجيد، وظل تاريخ الماضي المجيد الأداة الأساسية في تشكيل ملامح الحاضر. وقد يبدو التيار الإصلاحى في بعض الأوقات ضالاً عن الطريق، كما يتضح في الفكر السياسى للسير سيد، بينما في أحيان أخرى نراه قد تطور بكل قوة وحماسة في حركة مكتملة النضج، ويتبين ذلك جلياً في صراع محمد علي من أجل الخلافة، ومع ذلك ظلت الفكرة ذاتها التي تركز على إمكانية إحياء أمجاد الماضي تمثل جزءاً كبيراً من الفكر الإسلامى. وربما لا يملك المسلمون الوعى الكامل بوجهة النظر العالمية لرسالة الإسلام، وقد لا يدركون مردود إرساء مبدأ أولى الأمر في حياتهم الاجتماعى؛ ورغم ذلك، لا يوجد أي جدل في أن المسلمين كان لهم أجندة سياسى خاصة بهم تختلف عن نظيراتها في المجتمعات الأخرى في الدولة. ولكن بعد التقسيم، يبدو وكأن عنصر الفكر الإسلامى قد ذهب بعيداً عن المسار الإسلامى. ويتم حالياً مناقشة وتحديد قضايا إسلامى بالغة الأهمية بعيداً عن النموذج الإسلامى الذي حل محله علوم المعرفة العلمانية الحديثة. وهذا الاستبدال للعلوم المعرفىة الإسلامىة بغيرها من علوم المعرفة العلمانية يحمل في طياته تغير جذرى في أداة الفكر. وينتاب مسلمو الهند الآن الشعور بالحيرة في تحديد هويتهم الخاصة، فلا يعرفون ماهيتهم ولا حقيقة الدور الذي يجب عليهم أن يقوموا به في هذه الدولة. وقد ظلت هذه الأسئلة الأساسىة وغيرها بلا إجابة. كما أصيب صفوة المفكرين الإسلاميين أيضاً بحالة من الربكة بشأن دورهم وهويتهم المستقبلىة، فقد أراد كل زعيم إسلامى منح الأمة شخصىة جديدة واتجاه جديد. ولم يتم تشويه الكتابات والخطب الإسلامىة، التي تناولت الدور الذي يمكن أن يلعبه المسلمون في المستقبل عن طريق الأزمة في تحديد الهوية فحسب، ولكن أيضاً عن طريق التوق الشديد والتبعات المؤلمة التي تنتج خلق هوية جديدة.

وكما ذكر أنفاً، كان اتفاقىة لاكناو هي بداية النهاىة للتارىخ الإسلامى في الهند؛ حيث تخلى المسلمون طوعاً ولأول مرة في التارىخ عن جماعتهم الأيدولوجىة، باعدين الإسلام عن أي دور قيادى محتمل، وقرروا البقاء فقط كجماعة ثقافىة. وقد تم إعلان الدولة الإسلامىة بشكل منفصل، وتم توجيه المسلمين إلى إتخاذ دور فعال في الآراء السياسىة العلمانىة. وفيما يتعلق بشكل المجتمع الذي سوف يقوم المسلمون بتأسىسه بالتعاون مع غير المسلمين، فلم يعبر من حضر الاجتماع السرى لاتفاقىة لاكناو عن

ذلك صراحة. ويتطلب الموقف ضرورة اكتشاف صيغة وسط بين الإسلام والنظام الأجنبي، حتى ولو كان ذلك على حساب الأجندة الإسلامية. ونتيجة خوف المسلمين من المستقبل المجهول وعدم إدراكهم لما تنطوي عليه العلمانية الحديثة من علوم معرفية، لم يجدوا أي بديل آخر أمامهم سوى أن يقبلوا الواقع أو الأيدولوجية السياسية الجديدة، وأن يقوموا في الوقت ذاته بالحفاظ على استمرار توهج الإسلام بجعله أجندة شخصية وعقيدة الفرد. إن التحليل العميق لاتفاقية لاكناو يقودنا إلى استنتاج أن علم السياسة الإسلامي الذي قام فيما بعد بفصل الإسلام عن اهتماماته يرجع كثيراً إلى هذا الحدث. وسرعان ما أدرك الناس أن الشيء الذي تغير ليس الواقع السياسي فقط، ولكن المفاهيم السياسية قد تغيرت أيضاً. وفي الحقيقة، إن المفاهيم السياسية التي كانت سائدة بين مسلمي الهند في النصف الأخير من القرن العشرين لا تمت بأي صلة إلى الإسلام، الأمر الذي سوف نعود إلى مناقشته لاحقاً.

ويعتبر مفهوم "الحرية" من المفاهيم الشائعة المعروفة التي كانت أداةً مستخدمة في تشييت الفكر الإسلامي، والذي تم اتخاذه كقيمة ظاهرة دون أن يكون هناك أي تقييم فقهي لهذا المصطلح. وكما نعلم، فالإسلام لا يعبر جنسية الحاكم أي اهتمام. فسواءً أكان الحاكم محلياً أم أجنبياً، أسوداً أم أبيضاً، فإن حكمه يتمتع بالشرعية إذا ما تمت مبايعته ليحكم المسلمين كمفوض من قبل النبي (صلى الله عليه وسلم). بيد أن فكرة هذه الحرية قد أثارت زعماء المسلمين في تلك الأثناء وتأججت الحماسة في نفوسهم لخدمة "الهند الحبيبة" لدرجة أنهم قد فقدوا نقطة هامة جداً وهي أن الهند الحديثة قد جعلتهم ينتقلون من حكم أجنبي إلى آخر. وقد انتهى هؤلاء نتيجة قسوة الوقائع المريرة وحالة العجز المتزايدة إلى أن ما قاسوه باسم الحرية هو الاستعباد السياسي في أبشع صوره. ولكن يمثل الضغط الذي تمارسه العلوم المعرفية الأجنبية، والذي يشكل الأداة الأساسية في تفكيرهم حائلاً دون الوصول لمثل هذا الإدراك. لقد تم اتخاذ هذه الحرية المزعومة كأنها حقيقة مسلم بها، لدرجة أن مفكري المسلمين وجدوا صعوبة في التعبير عن الشكوك التي تساورهم تجاهها؛ حيث إنهم لم يمتلكوا الجرأة الكافية للتساؤل عن هذا الاستقلال؛ خشية أن يطلق عليهم لقب أعداء القومية. ولفهم هذا المأزق نقوم بالاستعانة بجزء من المقالة الافتتاحية لمجلة برهان الأوردية التي تتمتع بمكانة مرموقة:

ومع ذلك، فإن لكل إنسان واقعي وصادق الحق في أن يتساءل: هل هذه هي الحرية التي أردنا تحقيقها؟ وهل هذه هي نفس الصورة الجميلة للاستقلال الذي من أجله أصيبت الدولة قاطبة بحالة من اليأس العظيم؟ وهل يعد هذا إحياء نفس المجد الذي من أجله ضحى كل من سيراجودولا وتيبو بأرواحهم من ناحية، والذي من أجله قام سيد أحمد شهيد وأتباعه بخلق مزيج فريد من الروحانية والفروسية من ناحية أخرى - المشهد لم يرى بالاكوت مثله من قبل- ؟ إذا كان هذا هو نفس الحلم الذي حلم آراد الذيل طالما راود خيال حضرة شيخ الهند والأنصاري وأجمال خان ومحمد علي وموتيلال نهرو وسي آر داس، فما هو السبب الذي تأتي هدية آزادي إلى الدولة في شكل الفوضى والاضطراب والاستبداد الدستوري وسيطرة الشرطة.⁸⁰

ولا شك أن الكاتب يعبر هنا بقوة عن الشكوك التي تراوده فيما أطلق عليه اسم "آزادي". وتكشف هذه السطور عن نبرة التشاؤم التي تنتابه بوضوح، حيث شعر بأن الفجر الذي لطالما انتظر بزوغه طويلاً لن يبدوا للأفاق. ومع ذلك لم يمتلك الشجاعة الكافية التي تمكنه من إعلان الاسم الحقيقي لهذا الحرية المزعومة- وما هذا إلا الضعف التام والعبودية السياسية في أبشع صورها. وقد أصبح المصطلح الذي وجد طريقه إلى الإطار الفكري، نتيجة الاستخدام المتكرر، هو الأداة الحقيقية في عملية التفكير، ولم يمكن من السهل التخلص من مثل هذه المفاهيم كلية. وربما تكون الحالة المزاجية هي السبب الذي جعل الكاتب خلال الصفحة التالية من نفس الافتتاحية يحمل إلينا أخباراً سارة قائلاً:

لا ريب أن أغلال العبودية تتحطم وفجر الحرية يبرز علينا ولكن يجب أن

نتذكر أن الحرية ذاتها لن يكون لها قيمة إلا إذا طبقت بروحها الحقيقية.⁸¹

وهنا تتراءى محاولة واضحة للوقوع في شرك التفاؤل الزائف؛ فالمسلمون لم تكن لديهم الجرأة كي يتساءلوا عن مدى شرعية هذه المفاهيم من الناحية الإسلامية، وأقصى ما تمكنوا من قوله في هذا الصدد هو أن المفهوم في حد ذاته لا تشوبه شائبة، ولكن العيب يكمن في طريقة تطبيقه. وفيما بعد، وكلما تلقى المسلمون ضربة قاصمة من النظام الوحشي الاستبدادي، وبدلاً من عمل تقييم للموقف والوقوف على الحقائق القاسية لهذه المصطلحات، دائماً ما يقومون بالإعلان مجدداً عن إيمانهم

بالمذهب العلماني قائلين بأن العلمانية كمفهوم لا تشوبه شائبة ولكن شكوانا ترجع إلى التطبيق الخاطيء لها.

والآن لا بد أن يرتكز أي نقاش يدور حول الأجندة الإسلامية أو حول صياغة استراتيجية المستقبل لهذا الموضوع على مفاهيم الديمقراطية العلمانية أكثر من ارتكازه على القرآن والسنة النبوية. ففكرة أن المسلمين أصحاب رسالة ومكفين دينياً بأمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر لم تعد هي التي تشغل بال العقل المسلم ولم تعد تأتي في المقام الأول بين أولوياته. بل بدلاً من ذلك، ارتكزت الأجندة الخاصة بهم على استيعابهم للوضع الجديد. وديمقراطية اشتراكية علمانية مثل الهند سوف تكفل للمسلمين حقوقهم كأقليات، كما أخبروا عن ذلك. ومن ثمّ عليهم أن يقوموا بإعادة تشكيل أجندتهم بما يتفق مع الهيكل الجديد. وقد شاع هذا النوع من التفكير في الهند الحرة ليس بين المسلمين الذين ينتمون لطائفة معينة فحسب، ولكن الأمة كلها قد تقبلت هذا الاتجاه باعتباره البديل الوحيد القابل للتطبيق. ولم يتمكن حتى المسلمون المثاليون لجماعة الإسلامية على تنوعها صون أنفسهم عن مثل هذا التفكير.⁸²

وتستمد الأجندة الإسلامية الجديدة جذورها من خلال فهم الحقائق الجديدة بدلاً من إرساء قواعدها طبقاً لأحكام الشريعة؛ فالشريعة الإسلامية التي كانت النبع الأساسي للفكر الإسلامي، والتي طالما استخدمها المسلمون كأداة للفهم، لم يعد لها دورٌ تلعبه في السياق الجديد. وقد أصبح الموقف نفسه الآن هو المحك الأساسي والمعياري الصحيح التي ينبغي على المسلمين أن يرتكزوا عليه لتحديد استراتيجيات المستقبل. وقد كانت عملية صياغة الأجندة الإسلامية الجديدة التي قد تتوافق والنظام الديمقراطي العلماني ممكنة فقط بفصل الشريعة تماماً عن الفكر الإسلامي. ولأن الشريعة لم تكن أساساً في عملية صنع القرار، ولأنه كان لزاماً على المسلمين أن يحددوا استراتيجيتهم على أساس الحقائق الواقعية، فقد وجد المسلمون عالماً كبيراً جديداً في انتظارهم:

الهند بلد ديمقراطي، وعلى المسلمين احترام ذلك والاستفادة من هذا الموقف. ويمكنهم ذلك فقط إذا ما اجتازوا عملية التطور التام، مثبتين أنهم مسلمون حقاً في قولاً وعملاً، وعليهم أن لا يتغاضوا عن حقيقة أنهم كوحدة مجتمعية، قد عهد إليهم بخدمة هذه الأرض وخدمة مواطنيها

الذين يقطنونها. وهذه الخدمة لا تتم بمعزل ولكن خلال العلاقات الاجتماعية والتعاون المتبادل. لذلك فإنه يجب على المسلمين إذا ما احتاجت الدولة إلى حكام أمناء وقادرين على إدارة الدولة، أن يستجيبوا لندائها. فإذا كانت في حاجة إلى خبراء ومهندسين وأطباء ومحامين وحرفيين وأخصائين اجتماعيين على قدر كبير من المهارة، فعلينا نحن المسلمون تلبية هذه المتطلبات. باختصار، يجب علينا أن نقدم أفراداً مؤهلين قادرين على خدمة الوطن بإخلاص وأمانة في شتى مجالات العمل، سواءً كان في منشأة حكومية أم في البرلمان أم الجامعة أم الكلية أم الشرطة أم القضاء أم الزراعة أم التجارة أم الحرف أم الصناعة.⁸³

"الهند بلد ديمقراطي" هذا هو المقولة الأساسية والواقع الأصلي الذي يمثل الأساس للأجندة الإسلامية الحديثة؛ فمن ناحية، أخبر المسلمون أن عليهم أن يكونوا مؤمنين مخلصين في عقيدتهم، وأن يكونوا على وعي بالرسالة العظيمة للإسلام، ومن ناحية أخرى فإنه من المفترض عليهم كوحدة مجتمعية أن يضعوا أنفسهم في خدمة نظام سياسي أجنبي. وتعد الدعوة إلى خدمة مثل هذا النظام انحرافاً واضحاً عن مسار الأجندة الإسلامية، وهذه الدعوة الصريحة لخدمة دولة غير مسلمة ليس لها سابقة مماثلة في التاريخ الإسلامي. وإذا كان السير سيد قد قام بتبرير خدمة الحاكم البريطاني راج على أساس المكاسب المادية التي اعتبرها ضرورة للمسلمين في ذلك العصر، فإن هذه الدعوة الجديدة الموجهة للمسلمين لتقديم أنفسهم لخدمة نظام غير إسلامي وجدت لها تبريراً على أسس دينية زائفة، وتعد ذلك حالة واضحة من الارتداد الفكري والسياسي الذي لم تشهد شبه القارة مثيلاً له.

المسلمون وأيديولوجية الدولة الجديدة

إن الانعطاف الذي حدث في الفكر الإسلامي والشيوخ الزائد لأيديولوجيات مغايرة بين جموع المسلمين يرجع أيضاً إلى الاعتقاد السائد بأن الأيديولوجيات العلمانية هي أيديولوجيات محايدة في طبيعتها، وأنها مثل الماء إذ لا شكل له ولا لون، وأنها لا تتعارض مع نظام العقيدة الإسلامية، وبالتدرج احتلت كل من العلمانية والديمقراطية في الهند الحرة مكانة العقيدة الجديدة، وأصبحا يمثلان الركنتين الرئيسيتين للدين الجديد في الدولة. ومع ذلك كانت هذه المصطلحات غريبة علي العقل المسلم فهذه المفاهيم ليس لها مرادف في لغتهم. ولا زال بعض الناس يعتقد أن هؤلاء الذين قرروا تصور دولة هندية علمانية، بدلا من جعلها دولة هندوسية، كانوا هم أصحاب الفكر الحر والدعاة إلى التسامح، إلا أن النظرة المتعمقة في الموقف تجعلنا نرى غير ذلك؛ فالعلمانية هي أكثر المفاهيم التي يصلح إطلاقها على دولة يحكمها الهندوس، ومع شعب عاجز عن تحديد ماهية الهندوسية. فالكتب المقدسة للديانة الهندوسية بما فيها من تباين وتضارب وتناقض في طبيعتها في بعض الأوقات، لا تحتوي إطلاقاً على كيفية حل تعقيدات الحياة الاجتماعية الحديثة. ولم يكن تعريف مصطلح الهندوسية هو المستحيل فحسب، بل شق علي من يطلقون على أنفسهم أنهم هندوس أن يتفقوا فيما بينهم علي نموذج محدد لهذا الديانة. وكانت الهندوسية، في أغلب الأحيان، نوعاً من الفلسفة الإنسانية الأخلاقية التي دعت الناس إلى الحيد عن العمل الجماعي بدلاً من الانخراط فيه. وكان الطريق الوحيد للنجاة أو الخلاص، هو التخلص من دائرة الميلاد والانبعاث، وقد أمكن ذلك فقط عندما نأى الفرد تماماً عن العالم المادي وارتقى بنفسه إلى أعلى الدرجات حتى لا يعلق به شيء من الأمور الدنيوية.

وترجع فكرة تبني العلمانية كدين للدولة في الأصل إلى ثلاثة عوامل: أولها، غياب فكرة الطوائف الهندوسية، والحياة الاجتماعية المحددة للديانة الهندوسية؛ ثانياً، إن الديانة الهندوسية باعتبارها شيئاً خاصاً بالفرد تحتاج لبقائها تصوّر الدين علي أنه مجرد ميراث ثقافي؛ ثالثاً، أن العقيدة والثقافة الهندوسية التي كانت عبارة عن مجموعة من الأعراف البالية والطقوس التي لا معني لها في حاجة إلي مصلح يضمن

لها الاستمرار. والدولة الجديدة التي أخذت علي عاتقها مسئولية الإصلاح أصبحت بمرور الوقت هي التي تحمي وتدعو إلي الأفكار الهندوسية. وقد عني مؤسسو الهند الجديدة عناية خاصة بعملية صياغة الدستور، حيث تأخذ الديانة الهندوسية في المستقبل نمطًا مقبولاً من خلال التدخل الدستوري و القضائي. وقد تمكنت الدولة من البقاء بعيداً عن الهندوسية من حيث المبدأ، إلا أن حقيقة العلمانية التي لم تتضح ولم تتحدد معالمها بدت في حقيقة الأمر متوافقة مع مبادئ الهندوسية، بالإضافة إلى أن نمطها العصري قد أعطى وحده الوعد بالإبقاء على جماعة الهندوس في المستقبل.

إن العلمانية رغم كونها فكرًا غريبًا، إلا أنها قد حملت معنىً جديدًا في السياق الهندي، جعلها متماشية مع الهنود أو مع روح الجماعة الهندوسية. وكان هناك جدلٌ مستمر طيلة سنوات عدة حول تحديد معنى العلمانية في السياق الهندي، حيث فهمها البعض علي أنها تعني التسامح الديني، بينما اعتبرها آخرون أنها مجرد فصل للدولة عن الكنيسة، إلا أن البعض جعلنا نعتقد بأنه لم يكن من الواجب أن ننظر إليها من مفهوم غربي حيث يتعارض مفهومها مع الدين. فكل شخص له تفسيره لمفهوم العلمانية، ومع ذلك فهناك نوع من الإجماع بين الباحثون النظريون علي أنه بالرغم من أن الكلمة لا يوجد لها مرادف في اللغات الهندية، إلا أن أقرب مرادف يصلح لها هو "ذارم نيربكشتا" فالعلمانية كمفهوم مناوئ للدين لم يلق قبولاً لدى المسلمين، غير أن تطبيقاته المنطقية كأيدولوجية دولة يبين أنه لن يكون هناك دين دولة، وأن الدولة سوف تتخذ موقفًا محايدًا تجاه كل الأديان، قد لقي قبولاً عامًا بين المسلمين. ومع ذلك فإن فكرة تحرر الدولة من الدين أمر يرفضه الإسلام. وعلي النقيض فإن الفصل بين الدولة والكنيسة، وبين الحياة الدينية و الدنيوية كان مبدأً راسخًا في العقيدة الهندوسية، إذ أن حقيقة الديانة الهندوسية تكمن في إنكارها لهذا العالم. إن أيدولوجية الدولة الجديدة بشأن العلمانية التي كانت تمثل اتجاهًا صحيحًا من الناحية الأيدولوجية عند الهندوس وعند غيرهم من غير المسلمين قد اكتسبت رواجًا بشكل تدريجي بين صفوف المسلمين أيضًا، هذا علي الرغم من أن الإسلام لا يري نفسه كاملاً بدون الهيكل السياسي الخاص به. وبالرغم من التصريحات الواضحة التي أدلت بها الدولة بشأن حيادها في القضايا الدينية، إلا أن الحقيقة تؤكد أن العلمانية، وخاصة النموذج الهندي كان اسمًا آخر من أسماء الهندوسية الحديثة. وقد أدرك المسلمون متأخرًا أن

انتشار الأيديولوجية السياسية الجديدة المتسترة بستار العلمانية، وكذلك محاولة دعم ذلك النظام العلماني، الذي قد أصبحوا جزءاً منه، كانت أساساً محاولة لإقامة نظام غير إسلامي، ولم يدع أي أمل في نهضة إسلامية مستقبلية. ولأن الدعوة إلي الردة السياسية كانت تستعمل مصطلحات شائعة كالعلمانية والديمقراطية، فقد أصبح من الصعب حتى علي علماء المسلمين ومفكرهم فهم الخطة الحقيقية.

لقد كان المسلمون دائماً حتى في أسوأ أيامهم علي وعي تام بأن دينهم الإسلامي هو السبيل الوحيد للخلاص. وعلى الرغم من إيمانهم بوحدة الأديان، إلا أنهم ينظرون إلي الأديان الأخرى في العالم علي أنها نماذج مشوهة ومحرّفة لحقيقة الوحي، وكذلك يؤمنون بأن الأمم الأخرى قد تم عزلها عن الدور القيادي الذي عهد به إلي الأمة المسلمة كي تقود العالم إلي يوم القيامة. ولم يختلف المسلمون قط حول هذه المكانة السامية لأمتهم الإسلامية، وكذلك حول رؤيتهم لرسالة الدين الإسلامي. وإذا كان يتعين علي المسلمين الدخول في حوار أديان مع أصحاب الديانات الأخرى، فلا بد أن من منطلق هذه المقدمات. ولكن في الهند الجديدة حيث أخذت الدولة موقفاً محايداً تجاه كل الأديان، فأقصت الدين الإسلامي -كغيره من الديانات الأخرى- من الحياة الاجتماعية السياسية، حيث كان يُنظر إلي الإسلام كالديانات المحلية الأخرى علي أنه دستور لدين خاص. ولقد عبر جواهر لال نهرو رئيس الوزراء السابق وأحد أهم واضعي الأيديولوجيات في الهند الحديثة عام 1961 في حديثه الذي ألقاه عن أيديولوجية الدولة قبل حوالي ثلاث سنوات من وفاته قائلاً "إن العلمانية الهندية لا تقوم علي معارضة أي دين، بل هي دولة تحترم كل العقائد علي حدٍ سواء، وتمنحهم جميعاً فرصاً متساوية"⁸⁴. إن شيوع العلمانية كمفهوم يبدي احترامه لكل الأديان علي قدم المساواة في ضوء التعددية الدينية والتسامح، كل ذلك أدي إلي تقويض أهمية الرسالة الإسلامية في عقل المسلم، الأمر الذي جعل المسلمين يعتقدون بأن الإسلام ما هو إلا دين آخر، يماثل غيره من الأديان. إن أولئك الذين آمنوا بتفرد رسالة الإسلام، وأنها رسالة نهائية، قد أصبحوا، تحت وطأة دعاية الدولة التي تدعي بأن الأيديولوجيات العلمانية تتطابق مع الإسلام، يؤمنون بأن الأدوات العلمانية توفر الحماية المطلوبة للإسلام بنفس القدر الذي توفره للأديان الأخرى.

لقد ظهرت العلمانية في بادئ الأمر علي أنها أيديولوجية حيادية لا تتخذ شكلاً أو لوناً معيناً. وأخبر المسلمون أن الدولة لن يكون لها دين معين، وبأنها سوف تمنح كل الأديان فرصاً متكافئة للازدهار. ولكن مع مرور الأيام، ومع بداية تدخل الدولة العلمانية في الحياة الدينية للناس، بدا جلياً أن العلمانية نفسها ديانة كاملة، وأن مسألة حيادها ما هي إلا شعارات زائفة. و قد أخذت الدولة العلمانية من خلال أجهزتها القضائية علي عاتقها مسئولية إصلاح الديانة الهندوسية معلنة بذلك أن الحياة الدينية لجموع المواطنين لا يمكن أن تُستثنى من تدخل الدولة فيها. فالمسلمون الذين آمنوا بشمولية الحياة الروحية والاجتماعية للإسلام، والذين اعتبروا أن طاعة أولي الأمر الذين يكونون من بينهم واجباً دينياً، و الذين لم يتشككوا في كون أولي الأمر أو السلطة السياسية، والذين يجب أن يكونوا من المسلمين، لهم الحق في تقلد زمام أمورهم باعتبارهم ولاية أمور المسلمين وموكلون من النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يجدوا للحياة الإسلامية الاجتماعية مكاناً في ذلك النظام العلماني. لقد أخذت الدولة موقفاً حيادياً تجاه كل الديانات في الظاهر، إلا أن الحقيقة هي أن الدولة قد أبطلت رسمياً دور الدين كأداة إرشاد في المسائل الاجتماعية والسياسية الهامة، وهذا كان فكرة هدامة مؤداها أن المسلمين، مثلهم مثل باقي مواطني الدولة، يجب أن يقبلوا العيش في معزل عن الإسلام.

وكما ذكرنا آنفاً، إن فكرة اتخاذ العلمانية كأيديولوجية للدولة تتفق مع الرؤية الشاملة للديانة الهندوسية، لكننا يجب علينا أن لا نغفل حقيقة أن الهندوسية كديانة ليس له أي علاقة بشئون الدولة. لقد وجد المفكرون المعاصرون للديانة الهندوسية عزائمهم في القول بأن الهندوسية ليست ديانة وإنما هي منهج حياة وتراث ثقافي، لدرجة أن الهندوس المتدينين أمثال غاندي الذي قال أنه بالنسبة له "إن ما يعتبره دينه الخاص به والتي عندما تواجه قضايا ذات صيغة اجتماعية، فإنها تتأى تماماً عن خيار الهدي الديني".⁸⁵ ولقد كتب ذات مرة يعبر عن فكره في أيديولوجية الدولة الجديدة قائلاً:

أقسم بديني بأني سوف أموت في سبيله، لكن ذلك شأنى الشخصي، وليس للدولة علاقة به، إن ما يخص الدولة هو أمور الرفاهية والصحة

والاتصالات والعلاقات الخارجية والعملات وغير ذلك من أمور ولكن لا يخصها ديانتني. فالدين إذا مسألة شخصية عند كل فرد.⁸⁶

ورأي غاندي في أن الدين مسألة تهتم كل شخص هو تفسير حقيقي وصادق لمفهوم العقيدة الهندوسية، غير أن قبول المسلمين لهذا الأمر يعد كفرًا وإعلانًا صريحًا للخروج عن الدين الإسلامي. والنظر للدين الإسلامي علي أنه نظير للديانة الهندوسية أو أي ديانة أخرى، بل وقصره علي العبادة الفردية والتأمل والمسائل الخاصة، يعد بمثابة ابتكار إسلام جديد يفي بمتطلبات المسلمين المناهضين للعنف وتلك محاولة دنيئة لصنع الإسلام بالصيغة الهندية. ولو كانت العلمانية مجرد أيديولوجية أخرى أو مفهوم أجنبي قد سيطر لسبب أو لآخر على المسرح السياسي، لما كان الموقف قد أصبح على هذه الدرجة من الخطورة. لكن المأساة المهلكة هي اتخاذ الأيديولوجية العلمانية الجديدة للدولة باعتبارها متوافقة مع الأيديولوجية الإسلامية، حتى أن العقلاء من بيننا -أعني قادة المسلمين وعلمائهم- قد أصبحوا الدعاة المتحمسين لهذه الفكرة. والمفجع في الأمر أنهم قد عجزوا عن فهم أن الأيديولوجية الجديدة هي دين في حد ذاتها، نشأ في الهند علي أنقاض دار الإسلام السابق عهدا. ولا يخفى على المفكرين المسلمين التجربة التركية، التي لم ينهي فيها العقل العلماني الخلافة فحسب، ولكن بمجرد أن تم قبول العلمانية كأيديولوجية للدولة، احتلت تدريجيًا مكانة الإسلام علي كل من المسرح الاجتماعي والسياسي. إن وعد العلمانية بتوفير الحماية والفرص المتكافئة للاهتمام بكل الديانات قد تبدد عندما جاء الإسلام وقورنت به العلمانية؛ ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الدين الإسلامي الذي يريد دومًا أن يفرض سيطرته علي آليات الدولة. ومن المحتمل أن يكون قد عجز متقفونا عن إدراك أن العلمانية دينٌ ينافس الإسلام إذا تم وضعها في مقارنة معه، وكما أثبتت التجربة التركية أنه ريثما سمح لها بأن تقول كلمتها في شئون الدولة، كانت النتيجة أنها أقصت الإسلام تمامًا عن الحياة الاجتماعية للدولة. لقد كان إقصاء الإسلام سريعًا وحاسمًا في تركيا؛ حيث تم إلغاء الخلافة في عام 1924، وحظر الطقوس الدينية في عام 1925، وإلغاء دستور الشريعة الإسلامية في عام 1926، وإقصاء الإسلام نهائيًا كدين للدولة عام

وتعد تجارب لينين في روسيا شبيهه بذلك إلى حد كبير، حيث تم إقصاء الدين عن آليات الدولة. لقد خلقت الدولة -بدعوى الإصلاح والتطوير- ذلك الوضع الذي لم يستطع الدين أن يحيا ويبقى، حتى علي المستوي الحياة المجتمعية. لقد قدم أولئك الذين وجدوا أن هذه الدلائل التاريخية لا تقبل الجدل، والذين وتعدر عليهم دفع ذلك العدوان المهلك للعلمانية دعوى أخرى مفادها أن النموذج الهندي للعلمانية لا يمت بصلة للشيوعية الروسية أو الإلحاد الغربي، ويحتجون بأن الدولة في الهند إن لم يكن لها دين؛ فليس السبب في ذلك أنها تعادي الدين، ولكن لأنه يتعدر في دولة متعددة الديانات تحديد دين لتلك الدولة، ويضيف هؤلاء بأن العلمانية الهندية، بدلاً من معارضتها لأي من تلك الديانات، فإنها تكفل فرصاً متكافئة لكل منها بهدف الدعوة لها وانتشارها. إن الديانة الهندوسية التي تؤمن بأن كل الأديان تؤدي إلي حقيقة واحدة وأنها ليست إلا طرق مختلفة تبغي غاية واحدة، تري أن العلمانية الهندية، كما سبق بيانه، طريقة أخرى للتعبير عن الفكر الهندوسي. أما المسلمون الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب الرسالة السماوية الخاتمة والذين يقولون يدعون أنهم وحدهم يحملون هذه الرسالة الخاتمة في قلبها الأصلي دون أي تحريف، فيرون أنه حتى ذلك النموذج العلماني لا يجوز قبوله. وعلي أي حال فإن الخوف من سيطرة الهندوس لم يترك أمام المسلمين خياراً سوي تفضيل العلمانية على الهندوسية لتكون دين الدولة. لقد كان الخيار مقصوراً ومحددًا، إما العلمانية أو دين الأغلبية. وعلي الرغم من أن كليهما كانا وجهين لعملة واحدة، إلا أن العلمانية كانت علي الأقل وهماً ساراً وجد المسلمون فيه ضالتهم.⁸⁸ ولو أن الهند المستقلة أقرت الهندوسية ديناً دولة، لسارع المسلمون في التعبير عن استيائهم ويسجلوا رفضهم للنظام الجديد. ولكن الرأي الشائع بأن العلمانية هي أيديولوجية غير محددة، ونظام حكم محايد، قد هيا لها الطريق للتسرب إلى الفكر المسلم. قد ارتضى قادة المسلمين وعلمائهم نظام الحكم العلماني، وقبلوا العلمانية كأيديولوجية للدولة، ففي الحقيقة وجدوا فيها ملاذاً لهم. إنه لمن العسير أن نذكر أحداً من بين مشاهير المسلمين، من عهد ابي الكلام آزاد إلى زماننا هذا، سواء كان شخصية دينية مثل حسين أحمد مدني، أم شخصية ذات رؤية سياسية مثل سيد محمود وعبد الجليل فريدي أم كان من العلماء المعاصرين مثل أبو الحسن علي ندوي أو مولانا أسد مدني، لم ير العلمانية طريقاً لنجاة مسلمي الهند. فنظرة سريعة علي القرار

الذي اتخذته منظمات إسلامية متعددة خلال السنوات الخمسين الماضية أو علي أي تقرير كامل عن أنشطة المجلس الملي تقودنا ببساطة إلي القول بأن العلمانية كأيدولوجية عملية قد أصبحت تمثل حجر الزاوية للعقيدة الإسلامية. ونظراً لضيق المقام، أكتفي بعرض نماذج قليلة من كتابات أحد أشهر العلماء المسلمين في الهند الحرة أبو الحسن علي ندوي الذي كتب يقول:

"إن الدستور العلماني للهند قد كفل لكل جماعة أو أمة الحرية في ممارسة دينهم وثقافتهم ومعتقداتهم علي قدم المساواة، إذ يعتبر الدستور أن كل الجماعات والمجموعات الدينية متساوون. ويعد هذا الدستور أفضل وأكثر الدساتير ملائمة لبلد تسكنها أمم متعددة، وديانات شتى، وجماعات عرقية مختلفة".⁸⁹

لقد كان تأثير العلمانية علي العقل المسلم كبيراً لدرجة أن مفكري المسلمين اليوم يشعرون بالانسجام مع الأهداف العلمانية، ويعتبرونها ضرورة لإنقاذ المسلمين والدولة علي حد سواء. وكما صرح بها أبو الحسن بوضوح قائلاً:

إن بلدنا (الهند) هي أرض شاسعة مترامية الأطراف. فلدينا علي الأقل ثلاثة أنظمة كان يجب الحفاظ عليها، حيث إن هلاكهم يؤدي حتماً إلي خلق ثلاثة أفاعي لها سم زعاف. وهذه الأنظمة الثلاث علي وجه التحديد هي اللاعنف والعلمانية والديمقراطية.⁹⁰

ولم تنتهي القصة عند هذا الحد، فكثير من علماء المسلمين وقادتهم في الهند المستقلة مؤمنون مخلصون بل ومروجون للعلمانية؛ وقد أعلنوا صراحة إيمانهم بالعلمانية أثناء حملاتهم الانتخابية، وذلك عندما قامت المنظمات الإسلامية بمناشدة الناخبين بمؤازرة الأحزاب العلمانية والعمل على استقرار النظام العلماني. ونتيجة لتلك الممارسات التي لا طائل من ورائها، وقعت جميع المنظمات الإسلامية تقريباً، وكذلك الزعماء الروحيين، والعلماء، والمفكرين - باستثناء قلة منهم - في براثن الكفر. لقد وصلت الأمور إلي منحدر زلق لدرجة أن أحد أبرز العلماء المسلمين، وهو يستقبل زعيمة المعارضة سونيا غاندي ورئيس الوزراء أ.ب. فاجبايي عندما كان علي فراش الموت نصحهما بالتمسك بمبادئ العلمانية والديمقراطية واللاعنف.⁹¹ وهذا مثال واضح

يبرهن على أن الفكر الإسلامي قد تنصل تمامًا من مبادئ الإسلام بعد استقلال الهند. فلو تعلم شخص من عالم تقي ورع تبلغ شهرته عنان السماء بأن النجاة للفرد وللجماعة تكمن في الأفكار الديمقراطية العلمانية أكثر منها في الإسلام، فلن يكون هناك مناص آخر لتفسير هذا الكلام المغلوط.

الحرية الدينية

إن قبول المسلمين للعلمانية كأيديولوجية سياسية بديلة كان نتيجة منطقيّة لحصر الإسلام علي الحياة الخاصة التي لم يشأ النظام العلماني لأسباب عديدة أن يفرض عليها سيطرته المباشرة. ولقد جاءت فكرة الحرية الدينية مغايرة لوجهة النظر العالمية للإسلام، فالإسلام الذي يجسد القوة ويتحكم بشكل مباشر في حياة الإنسانية، يرى أنّ فكرة الحرية الدينية لا طائل من ورائها. ولذلك اضطر هذا الوضع الجديد الذي تم فيه إقصاء الإسلام عن موقع السلطة، أو عن كونه مصدرًا للهدى، أن يبحث عن دور جديد للإسلام، يتم اختزاله فيه إلي مجرد مذهب أخلاقي. إن القانون الدستوري الخاص بالحرية الدينية والذي يمكن المسلمين من ممارسة شعائر دينهم هو في حد ذاته إعلان عن حقيقة أن الإسلام كحضارة حية لم يعد لها وجود، وأن الأمة قد انتهت بها الأمر إلي منعطف وجدت عزاءها فيه في الضمان الدستوري للحرية الدينية. وليس لدينا إجابات قاطعة لما تتضمنه تلك الحرية الدينية، وإلي أي مدي يمكنها التحكم في حياة الإنسان، وأين تنتهي حدود ذلك التحكم. إن مصطلح قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين ومصطلح الشريعة مصطلحان غير قابلين للتبادل كما يعتقد عامة المسلمين ويجدون عزاءهم في الحماية الدستورية لهذه الشريعة المحدودة، وحتى هذا النموذج من الشريعة الإسلامية لم يتم استثناءؤه. إن التدخل القضائي المتواصل في قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين والتفسيرات الغريبة أحيانا للشريعة الإسلامية من جانب القضاة غير المسلمين أثارت في عقول المسلمين تساؤلًا هامًا وهو: هل يُمنح القاضي غير المسلم حق تفسير الشريعة الإسلامية؟ وهل يجوز للمسلمين اللجوء لمحاكم غير إسلامية أو لقضاة غير مسلمين بهدف تطبيق أحكام الشريعة تحت مظلة نظام غير إسلامي؟

لقد ذكرنا آنفا أن فكرة الحرية الدينية كانت تمثل مفهوماً أجنبيًا، وأن الرؤية الدستورية للحرية الدينية لم تنظر إلي الإسلام علي أنه حضارة لها كيائها وشموليتها وسيطرتها في الوقت الحاضر. وقد أخذ واضعوا الدستور الهندي في أذهانهم كل الديانات الأخرى عند صياغتهم لمسودة القانون الخاص به. إن فكرة الدين كما كان شائعًا بين

الطوائف الهندوسية المختلفة وبين البوذيين والجنيس والسيخس والمسيحيين لم تعد أن تكون مجموعة من الطقوس والشعائر الدينية. كما أنه لم يكن من العدل أن يدخل الإسلام ضمن هذا التصنيف. وعلي أي حال فالمادة رقم 125 (أ) من الدستور الهندي تنص على:

بموجب المواد المتعلقة بالنظام العام، والأخلاق، والصحة، وبموجب مواد أخرى تدرج تحت هذا القسم، يخول كل المواطنين بالتساوي حق حرية الضمير وحرية الاعتناق، وممارسة الدين والدعوة إليه.⁹²

هذه النظرة الضيقة للحرية الدينية قد هبطت بالإسلام إلى مستوى الديانات الأخرى مقلصة دوره إلى بعض الطقوس الاجتماعية وأنماط العبادة، وهذا يتوافق مع ما صاغه إقبال قائلاً "إن حرية العبادة وأداء بعض الطقوس الدينية التي أعطيت للمسلمين ما هي إلا وهم زائف بأنهم يتمتعون في الهند بحرية ممارسة الإسلام".

ملا کو جو ہے ہند میں سجدے کی اجازت
ناداں یہ سمجھتا ہے کہ اسلام ہے آزاد

إن الدستور لم يوضح صراحة حدود تلك الحرية الدينية، ولم يبين لنا عندما تناول مسألة الحرية الدينية، تحت أي مفهوم ديانة تم صياغة ذلك للنقاش. ومع ذلك فإن قرار المحكمة العليا بخصوص قضية الوقف الهندوسية كان كما يلي:

إن ما يشكل الجزء الأساسي لدين ما، يجب أن يؤكد عليه في المقام الأول وذلك بالرجوع إلى معتقدات هذا الدين.⁹³

غير أن تأكيد المحكمة علي أن الجزء الأساسي للدين يجب أن يؤكد ذلك الدين المعني، أو تأكيدها على أنه يتعين علي جماعة دينية ما أن تقوم بالتعريف بدينها علي طريقته الخاصة لا يمكن أن يؤخذ علي محمل الجد؛ حيث توجد العديد من الحالات التي قامت فيها المحكمة بدور المصلح الديني، والتدخل المباشر في الأمور الدينية للهندوس، من ذلك علي سبيل المثال، التغيير في قانون الأحوال الشخصية للهندوس، والذي يسمح للهندوسي بالحق في الطلاق، وتحريم زواج الأطفال، والسماح بشرعية التزاوج بين الطوائف، وإلغاء مؤسسة "الراهبات" وفتح أبواب المعابد الهندوسية في

"هاريجانز"، كل تلك الأمور لها دلالتها الواضحة علي حقيقة أن مفهوم الدين كما يُحدد ويُمارس من قبل أتباعه لم ينل أبدًا قبول السلطة القضائية. وقد شهدنا أيضًا اتجاهًا مشابهًا للمحكمة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، حيث تقوم أحيانًا بتفسير نص القانون على طريقتها الخاصة، وجعلت منه تابعًا للقانون المدني الموحد الذي يعد القاعدة الإدارية لسياسة الدولة. إن فكرة الحرية الدينية كما تم فهمها لم تترك مجالاً لممارسة الإسلام في صورته التامة، ولم يعلم عنها المسلمون شيئًا أكثر من كونها تأكيدًا على عقد الاجتماعات الدينية، وإقامة العبادة الفردية والجماعية. وأيًا كانت أسباب تلك الحرية الدينية التي منحها الدستور، فحقيقة الأمر هو أن هذا المفهوم للدين قد قوض دور الإسلام كديانة شاملة في العقل المسلم.

لقد وفرت هذه المادة الدستورية بالنسبة للأديان التي تؤمن بمسألة فصل الكنيسة والدولة المناخ الملائم للازدهار، ولذلك لم تسبب مسألة فصل الكنيسة والدولة بالنسبة للهندوسية أي مشكلة؛ حيث إنها ليس لديها مفهوم عن السلطة الروحية المركزية أو سياسية الدولة المتناسقة. فالدين الذي ليس لديه فكرة عن الدولة، وليس له كنيسة محددة، لا يعنيه مسألة فصل أي منهما عن الآخر. وعلي النقيض تمامًا من ذلك، فقد أثارت فكرة الحرية الدينية التي تقوم علي فصل الدين عن الدولة مشكلة أيديولوجية خطيرة بالنسبة للمسلمين الذين يؤمنون -عبر تاريخهم الطويل- بوجود اتحادهما معًا. إن مؤسسي الهند الحديثة والمشرعين لدستورها، رغم ما يبدو عليهم من الكرم البالغ في ضمان الحرية الدينية للجميع، لم يكونوا مستعدين أبدًا للسماح بالتدخل الديني في الأمور ذات الأهمية الاجتماعية و السياسية. وقد قدم "ب-ر. أمبيدكر" في مشاركته في مناقشات الجمعية التأسيسية شرحًا مستفيضًا قائلًا "إن علينا الكفاح في المستقبل للحد من مفهوم كلمة الدين بطريقة تجعلها لا تتجاوز حدود المعتقدات وتلك الطقوس التي ربما تكون مرتبطة بالشعائر ذات الجوهر الديني"، ويضيف قائلًا أنه ليس من الضروري أن يحكم الدين في أنواع من القضايا، على سبيل المثال، قوانين الإجارة وأحكام المواريث. 94 كما يتساءل " لماذا يُعطى الدين هذه السلطة الواسعة كي يغطي كل جوانب الحياة، وتُمنع الهيئة التشريعية من تخطي هذا المجال". إن رأي "ب-ر. أمبيدكر" لا يمكن أن يؤخذ على أنه مجرد حالة فردية شاذة. فقد اتخذت محكمة بومباي العليا فيما بعد عدة قرارات تحمل نفس التفسير الضيق للدين، وكذلك

ما تعنيه الحرية الدينية التي كفلها القانون رقم 25 (1) بل والتقدم خطوة إضافية لتقويض دور الدين بجعله مجرد تعاليم أخلاقية وسلوكية إذ ينص:

"لذا فإن أيا كان ما يقيد الإنسان بضميره، وأيا كانت المبادئ الأخلاقية السلوكية التي تنظم حياة الناس، فإن ذلك فقط يمكنه أن يمثل الدين كما يفهم من الدستور. فربما يكون للدين نشاطات علمانية متنوعة وربما يكون له بعض المظاهر العلمانية إلا أن هذه النشاطات والمظاهر العلمانية لا تمثل دينًا يتفق مع الرؤية الدستورية".⁹⁵

والتحقيق العميق للكفالة الدستورية المزعومة لحرية الأديان يقودنا إلي الاستنتاج بأن هذه الفقرة من الدستور تترك مجالاً ضيقاً لنحيا حياة إسلامية كما صورها كتاب الله وسنة رسوله. فالحرية الدينية المزعومة التي آمن بها المسلمون، والتي لطالما كافح قادتهم من أجل استقرارها، لم يكن ليفي بوعوده القليلة نحو متطلبات الحياة الإسلامية في واقع الأمر. إن ديننا كالدين الإسلامي له برنامج عالمي الذي يدعو إلى إقامة السلام والعدل، ويعتبرهما ركنان ركينان لتوجيه حياة الإنسانية جمعاء، يجد نفسه في حالة من عدم التوافق الكامل مع مواد الدستور الهندي. ويتساءل أتباع هذا الدين كيف يتسنى لهم الاستفادة من هذه المادة "السخية" في نص القانون.

المسلمون والقومية الهندية

لقد أصبحت القومية - كما ذكر سابقاً - تمثل جزءاً هاماً من الفكر الإسلامي إبان حركة الاستقلال، ومع ذلك فقدت جاذبيتها في الهند الحرة. وكان المسلمون يواجهون أسوأ موقف في تاريخهم من المحارق (الهولوكوست) والمذابح التي ارتكبت ضدهم. إن مفهوم القومية الائتلافية، تلك الفكرة التي مفادها أنّ المسلمين والهندوس، بالتعاون مع بعضهم البعض، سوف يؤسسون الهند المستقبلية التي يحملون بها، كان شيئاً من الماضي. ولم يكن الابتعاد عن سحر القومية الائتلافية، والتي عاش المسلمون في ظلها لبعض الوقت، والتي اعتبروها كذلك جزءاً من دينهم، شيئاً سهلاً. لكن بسبب تلك الحكايات التي قيلت عن المحن العظيمة التي عانى منها المسلمون عقب الاستقلال على يد أنصار القومية، طُرحت فكرة القومية الائتلافية في مزبلة التاريخ. ومع ذلك ظلّ تراثها يؤثر في العقل المسلم الذي ظل مؤمناً بأن الوطنية والولاء للدولة يمثل جزءاً من الدين الإسلامي. وذلك يشبه التعبير العربي "حب الوطن من الإيمان" الذي اكتسب - رغم مخالفته للعقيدة الإسلامية - درجة من القدسية وذلك يرجع إلى أنه لفظ عربي صرف. وفي تلك الفترة من التدهور، ارتقت بعض الألفاظ العربية الأخرى إلى منزلة النص،⁹⁶ وهو أساس الحكم الإسلامي.

وعلى عكس الهندوسية، لم يؤمن الإسلام بعبادة قطعة من الأرض وتمجيدها. كذلك لا تمثل الهويات القومية، واللغوية، أو العنصرية، أو الجغرافية أي أهمية على الإطلاق من وجهة النظر العالمية للإسلام؛ فالمسلمون ينظرون إلى الكون كوحدة كاملة ومتناسقة خلقت للبشرية وخاضعة لبعض قوانين الطبيعة، فليس هناك جزء من الكون أو قطعة من الأرض لها تمجيد أو قداسة خاصة بها إلا إذا كان ذلك أمراً من الله تعالى. وترتكز الهويات القومية في الإسلام على الفكر الأيديولوجي وينقسم العالم بصفة أساسية إلى نوعين من الأمم: أمة الإسلام وأمة الكفر. فالمؤمن، بغض النظر عن بلد المنشأ، أو اللون، أو الجنس، أو أهل اللغة التي ينتمي إليها يمثل، من المنظور الإسلامي، جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، كذلك، ووفقاً لقواعد الدين الإسلامي، فإن ولاء المؤمن الأول يكون للحق متجاوزاً بذلك كل حواجز الولاء القبلية والقومية.

فالمسلم لديه من التكليف الديني ما يدعم الأجندة الإسلامية التي تدعو إلى إقامة الحق والعدل، ويجب أن يكون ولاءه الرئيسي والأول لله ولرسوله، هذا الولاء واجب ديني في الإسلام ويرفض الولاء لأي شيء آخر. وهذا هو الوضع الإسلامي الحق الذي لا خلاف حوله بين المسلمين. لكن فكرة القومية التي لاقت القبول أيام الهتافات في كفاح الهند من أجل الحصول على الحرية، والتي من المفترض أنها كانت تعبيرات طبيعية عن العداوة ضد الحاكم البريطاني كان لها تأثيراً بعيد المدى على العقل المسلم. ولقد آمن المسلمون بأن الولاء للوطن يعادل حب الله وحب رسوله "حب الوطن من الإيمان". وعقب الاستقلال، رأى المرء أنّ مفردات إسلامية مثل مصطلح "الدولة" ومصطلح "الأمة الإسلامية" مترادفين ويحل كل منهما محل الآخر. وقد اعتبرت القيادة الإسلامية أن الولاء للدولة أو للأمة الإسلامية أمراً واحداً، الأمر الذي جعلنا نؤمن بأن خدمة الدولة أو الأمة لا تُعتبر فعل نفس الشيء فحسب ولكنها أمر متأصل ومستقى من التعاليم الإسلامية. لقد بلغ حماس المسلمين لخدمة الأمة الهندية مبلغاً أعلنوا فيه صراحة أنهم ليس لهم علاقة بمصلحة الأمة الإسلامية إذا كانت خارج الحدود القومية للهند. وقد طالب مولانا حسين أحمد مدني، رئيس معهد ديوباند وأكثر العلماء تأثيراً في الوسط الهندي في أعقاب استقلالها، طالب المسلمين أن يهتموا فقط بالمصلحة القومية لمسلمي الهند قائلاً:

لقد أدى تقسيم الهند إلى تقسيم مصلحة المسلمين أيضاً. فما هو ملائم الآن لمسلمي باكستان قد لا يكون بالضرورة ملائماً لمصلحة مسلمي الهند. وعلى النقيض من ذلك، قد يكون هناك شيء ما مفيداً لمسلمي باكستان، وفي نفس الوقت يكون مضرراً لمسلمي الهند. حقيقة، إننا لسنا مسئولين عن مسلمي باكستان الذين يجب عليهم إنهاء مشاكلهم بأنفسهم. ولكننا فقط ملزمون بالاهتمام بأربعين مليون مسلم داخل الدولة الهندية. وقد اتخذنا كل الإجراءات الضرورية التي تستطيع حماية المسلمين الذين يعيشون في الدولة الهندية، وكلما نما لدينا فهم التعاليم الإسلامية مع وضعها موضع التطبيق في المستقبل، كلما تحسن حالنا ونظهر كالجند الفخورين بوطنهم الحبيب والمقومين الحقيقيين لهذه الأرض.⁹⁷

إن التسرب الخفي والسهل لمفهوم القومية على البناء السياسي للإسلام كان وسيلة حولت أمة الإسلام من أمة عالمية إلى قطعة ممزقة مقسمة إلى ولايات وطنية مختلفة. وهذا لم يؤدي إلى التقسيم الجغرافي للدولة فحسب، ولكن هذا كان سبباً أجبر الفكر الإسلامي على أن ينشأ داخل هيكل الولاية الوطنية. ولكن الولاء لله ورسوله في الإسلام هو الإيمان الثابت الذي لا يهتز، كما أنه ولاء مكملاً لأنواع الأخرى من الولاء. لكن بمجرد أن تم قبول تقسيم مصالح الأمة على أسس قومية وتم تبريرها على المستوى الأيديولوجي، أصبح ممكناً للمسلمين أن يعلنوا "إننا مخلصون حقاً، لكن إخلاصنا واجب للوطن الأم فقط."⁹⁸ لقد أصبح الولاء للدولة مطلقاً وبلا حدود، وإعلانه تعبيراً صادقاً عن العقيدة الإسلامية، وقد جعله أبو الكلام آزاد، فيما بعد، شرطاً ضرورياً للمسلمين إذا أرادوا أن يحيوا حياة سالمة وهادئة داخل الهند، وصرح قائلاً: "إن ولاءكم المطلق للدولة الهندية لن يدع مجالاً لأي مصدر قلق أو ندم لكم."⁹⁹ ولو أن هذه الخطبة القومية كانت مجرد نتيجة للنظام الوحشي القمعي، ومجرد تصريحات سياسية، لم يكن هناك حاجة لأن نأخذها على محمل الجد. لكن الموقف أصبح مقلقاً عندما اتخذت جماهير المسلمين مثل هذا الزيف والزيغ كتعبير صادق عن العقيدة الإسلامية، وكذلك عندما أعلن العلماء صراحةً أن خدمة نظام الكفر كان واجباً على المسلمين. لقد ارتكب هذا الجيل من القيادة الإسلامية خطأ فادحاً عندما اعتبر مصطلحي **الدولة والدين** كلمتين مترادفتين، متجاهلين حقيقة أن مصطلح **الدولة** حقيقة جغرافية ذات حدود معينة، بينما مصطلح **الدين** يعبر عن كينونة عالمية ذات حدود عالمية غير متغيرة. ولكن بالنسبة لهذا الجيل من القيادة الإسلامية، والذي آمن، في بعض الأحيان من تاريخه بخلق هوية للدولة على أساس حدود جغرافية؛ لم يكن غريباً حدوث اضطراب في مثل هذه القضايا. وقد احتل الولاء للقومية مكانة في العقل المسلم، لدرجة أنه من أجل مستقبل الهند، كان لزاماً على المسلمين إيجاد مثل هذه الطرق التي لا تقذف بظلال من الشك على أن ولائهم الأول للدولة. وإذا ما كان المسلمون الآن مستغرقون في التفكير حول مستقبلهم، فالطريق الوحيد الذي تُرك أمامهم كان لإثبات قيمتهم في النظام الديمقراطي، ولإبراز أنفسهم خدمة مخلصين صادقين له. ومن كلمات مولانا حسين أحمد مدني:

إذا كان المسلمون حقيقة يرغبون في مستقبلٍ مشرقٍ لهم، فإن عليهم أن يثبتوا جدارتهم ومنفعتهم من خلال أقوالهم وأفعالهم. وكلما برهنوا على جدارتهم بالقومية الهندية، كلما حصلوا على الاحترام والاعتراف بهم. ففي ظل نظام ديمقراطي، لا يتأتى هذا الاعتراف والتشجيع بالانتماء الديني أو العرقي للفرد؛ ولكنه يتأتى فقط من خدمة هذا الفرد ومقدرته الخاصة. فيجب علينا أن نعد أنفسنا إعدادًا صادقًا ومخلصًا لخدمة الدولة والدين. وسوف يحالفنا النجاح في نهاية المطاف.¹⁰⁰

إنه ليس من السهل أن نحكم إذا ما كان هذا الجيل من القيادة المسلمة قد تجاهل هذه المسألة متمددًا، أم أنهم لم يكونوا مدركين حقيقة أن مصلحة الدولة والدين لا يتطابقان مع بعضيهما البعض، ولا يذهبان سويًا في اتجاه واحد. وقد ارتكزت الأجندة الجديدة التي تضمنت القضاء على الشعارات الإسلامية في ظل خدمة الدولة - كما جاء في كلمات حسين أحمد مدني - على فهم الموقف المعاصر أكثر من ارتكازها على نظرة جديدة على كتاب الله وسنة نبيه. وبدلاً من أن تستند الأجندة الجديدة على القرآن والسنة، استندت على الحقائق الواقعية وعلى مقدمات منطقية تفترض أن المسلمين يمثلون الآن جزءاً من النظام الديمقراطي للدولة الهندية، حيث يقتصر التأسيس والاعتراف على إثبات المرء جدارته؛ ولذلك كان واجبا على كل مسلمي الهند أن ينشئوا في أنفسهم روحاً صادقة للخدمة. لكن ما الذي قصدوه من وراء روح صادقة، وما هو الدور المتوقع من المسلمين تحت مظلة نظام غير إسلامي، لقد تجاهلت القيادة هذا المسألة تماماً.

وفي بعض الأوقات بدا جلياً للمسلمين أن الولاء للدولة والولاء للدين متعارضان مع بعضيهما البعض. وعندما حان الوقت أمام هؤلاء الذين نمت لديهم عادة الكلام عن الولاء للدولة والدين في عبارة واحدة ليختاروا واحداً فقط منهما، فقد أظهروا أفضلية فورية للولاء للدولة على التزاماتهم الدينية. وحتى هؤلاء الذين كان من المفترض فيهم أنهم علماء إسلاميون موثوق بهم ومعروفون بالتزامهم الإسلامي عندما واجهوا هذا المأزق وقعوا فريسة للقومية. ولإثبات هذه النقطة، أذكر نص من السيرة الذاتية لأكثر العلماء الإسلاميين شهرةً في فترة ما بعد استقلال الهند، فهو يخبرنا في هذه الكلمات البسيطة كيف أن اضطر لمواجهة هذا المأزق:

عندما عُرفت الهند منذ القدم للعالم الخارجي بحبها للسلام، والأخوة، وحالة اللاعنف الذي تشهده الآن، مرارًا وتكرارًا، والحوادث المخزية والتي تعطيها سمعة سيئة، وتجعل الهنود الذين يزورون العالم الخارجي يطأطئون رءوسهم في خجل. وأخبركم صراحة أنني قد قابلت في التاسع من يناير 1992 رئيس الوزراء نارسيما راو في دلهي، وبعد ذلك مباشرة، تسلمت دعوة من أكبر منظمة عالمية إسلامية ومقرها مكة وهي رابطة العالم الإسلامي وأنا واحد من بين أعضائها المؤسسين. وقد تم إعداد كل الترتيبات اللازمة لسفري، ولكن في اللحظة الأخيرة، قررت أن أقطع رحلتي وقد فكرت فيما يجب علي أن أقوله إذا سألته عن مأساة السادس من ديسمبر والشغب الطائفي الذي تبعها، حيث لا يمكنني أن أكذب ولا أقول الحقيقة؛ ولذلك فضلت أن لا أذهب. 101

لقد سبب دخول مفاهيم أجنبية مثل القومية و"المصلحة القومية" على الهيكل الفلسفي للإسلام ضعف المسلمين دينيًا واضطرابهم فكريًا. وتفضيل مسلمي الهند الواضح لمصلحة القومية على المصلحة الإسلامية جعل من الواضح أنهم لم يعد يمثلون جزءًا من الأمة الإسلامية التي وصفها نبيها بأنها كالجسد الواحد. واليوم وبسبب إيمانهم بالعلمانية الهندية، قيّدت هوية مسلمي الهند القومية آفاقهم الفكرية ويقومون بمحاولات يائسة لحل مشاكلهم داخل الحدود السياسية للهند. ويستقر الآن في العقل المسلم أن الديمقراطية العلمانية عبارة عن أيديولوجية قريبة جدًا من الإسلام في أن كل الرموز المحلية والقومية والتي ليس لها علاقة بالإسلام قد اكتسبت معاني دينية في الحياة اليومية. ويرجع انحدار الأمور إلى هذا الوضع إلى أنه حتى الذين ادعوا أنهم حُجّة في الشريعة، وظهروا بيننا كأوصياء مزعومين على الشريعة، لم يشعروا بأي تردد في تحية العلم الوطني، أو في إقرار البيعة للرموز القومية. وقد بدا واضحًا أن حادثة تحية العلم الوطني في السنوات الأخيرة في بيهار عن طريق الوصي المزعوم على الشريعة وإعلانه أن يوم الاستقلال يمثل (يوم الحساب) ¹⁰² - قد أظهر أن المسلمين لم يحتضنوا فقط الفكر الأيديولوجي العلماني الجديد وإنما اكتشفوا أيضًا أن هناك مصطلحات إسلامية مناسبة لهذا الدين الجديد.

وفي الهند، يجب علاوةً على ما سبق أن تبدأ مناقشة جادة لمثل هذه القضايا الحساسة، ويجب أن يبدأ المسلمون في تحليل الأشياء السلبية التي يتضمنها النظام العلماني فيما يتعلق بحياتهم الدينية. وإذا كان الإسلام قد عارض فكرة الولايات القومية، فإنه ما زال يُسمح للمسلمين بتحية العلم الوطني. لقد وجدت المحكمة العليا بالولايات المتحدة أنه من الصعب أن تتخذ قراراً في قضية إجبار أطفال المدارس على تحية العلم الوطني، حيث إنه تم إعفاء بعض الأطفال الذين ينتمون إلى طائفة مسيحية تدعي Jehovah's Witness من تحية العلم بحجة أن هذا العمل في اعتقادهم يعادل الوثنية.¹⁰³ وفي الوضع الهندي، افتنن المسلمون بالديمقراطية العلمانية، وأرهبتهم آليات الدولة لدرجة أنه لم يحق لمثل هذه المناقشات أن تبدأ. لقد كان تحول المسلمين إلى العلمانية كلياً، حتى أن علماء الشريعة الكبار لم يجرؤوا على إبداء اعتراض يمليه عليهم ضميرهم، كما أنهم لم يسعوا لإصدار فتوى في هذه المسألة.

أولو الأمر

تعتبر فكرة أولي الأمر أو السلطة فكرة أساسية بالنسبة للفكر السياسي الإسلامي؛. فطاعة أولي الأمر من طاعة الله ورسوله؛ حيث إن أولي الأمر أو القيادة السياسية - كما نطلق عليها- هي النواة الرئيسية التي يجب على المسلمين تنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية في ضوءها. ومع ذلك فإننا نرى لأول مرة تغييراً في موقف السير سيد تجاه أولي الأمر، سعياً وراء إيجاد تعريف جديد للمصطلح. ويعد السير سيد أول مفكر إسلامي يبرر شرعية ولاية غير المسلمين، وربما يرجع السبب في ذلك إلى سقوط دلهي. ولكن كما أوضحنا سابقاً، لم تكتسب آرائه أرضية كبيرة بين المسلمين بسهولة، كما أن المرء لا يكاد يجد عالماً دينياً بارزاً في عصره قد أيد رأيه. ولقد أشرنا كذلك سابقاً، أن محمد علي قد أعطى دوراً قيادياً، أثناء حركة الخلافة، لغير المسلمين مثل غاندي، الذي وصفه بأنه عالم روعي عظيم. وربما يتذكر القراء كيف أدرك محمد علي سريعاً هذا الخطأ الفادح، وقام في النهاية بوضع غاندي في المكان الذي يتعين أن يكون فيه في كافر. ويستحيل في الإسلام تولي غير المسلم القيادة السياسية أو الروحية على المسلمين؛ حيث تقوم الولاية على المسلمين أساساً بتعهد الحاكم بتولي مسؤولية الأمة باعتباره مفوضاً من النبي صلى الله عليه وسلم.

ولقد كان يوجد في الهند الحرة مركزي قوة أساسيان هما: السلطة الروحية المتمثلة في غاندي، بينما يقع جهاز الدولة تحت السيطرة التامة لنهرو. لقد اعتاد قادة المؤتمر سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، التحدث عن مستقبل الهند القادمة المتمثلة في مثل غاندي العليا وقيمه. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ المسلمين التي يجدون فيها أنفسهم، بعد الكفاح المرير وسفك الدماء، مواطنين في دولة قامت على المثل العليا لغاندي، واتخذت شخصاً غير مسلم أباً للأمة والذي كان على الرغم من ادعاءاته الروحية، ليس له علاقة بالرسول أو رسالته. وربما لا يزال البعض يعتقد بان السلطة الروحية، خاصة بعد الاستقلال، قد تجسدت في ابي الكلام آزاد الذي كان يشتهر بين المسلمين بلقب "أمير الهند". ولكن بالنسبة لي، فإنني أرى أن القيمة الرسمية لهذا اللقب "أمير الهند" ليس له ثقل كبير كتلك التي يجدها المرء في ذات آزاد

الروحية. ورغم الاعتراف به كعالم إسلامي كبير، ومفسرٍ عظيم للقرآن إلا أنه دائماً ما كان ينظر إلى غاندي على أنه الشخص المبجل "المهاتما" وعلى أنه عالم روحي. وفيما يتعلق بالسلطة السياسية، أو أولي الأمر، فلم يندفع المسلمون في الهند الحرة بأن السلطة التنفيذية قد حُوِّلت إلى رئيس الوزراء نهرو. ولقد اكتسب المسلمون خبرات كبيرة من النكسات الكبرى العديدة التي مروا بها على مدار تاريخهم: مثل انقلاب الوضع من النصر إلى الهزيمة في غزوة أحد، والاستيلاء على بغداد، وسقوط دلهي الإسلامية، ولكن مع ذلك فإنهم لم يتخيلوا حتى وهم في أسوأ أيامهم أنه سيأتي اليوم يقوم فيه قادتهم الدينيون، والمشهورون منهم بمحض إرادتهم بقبول عالم روحي غير مسلم واتخاذة كقدوة ومثل يُحتذى بدوره في القيادة. وكان من الصعب عليهم أن يصدقوا بأن رجلاً مثل حسين أحمد مدني من الممكن أن يحث المسلمين على العمل من أجل "البشرية والديمقراطية والمساواة والسلام؛ وذلك لأن المهاتما (غاندي، الروح العظيمة) قد كرس حياته الثمينة من أجل هذه المثل النبيلة.¹⁰⁴ ووصل به المدى في حث المسلمين على اعتبار هذه المثل العليا في الهند الديمقراطية تعبير عن رسالتهم الخاصة.¹⁰⁵ ولقد حققت المثل العليا لغاندي درجة كبيرة من القدسية بين المسلمين، وإذا كان لنا أن نبرهن على ذلك، فيكفي أن نقول بأنها قد تمتعت بتأييد كل من غاندي ونهرو. فعندما يقرأ امرأ، على سبيل المثال، المقال الافتتاحي في مجلة هامة مثل مجلة برهان الناطقة بلسان منظمة ندوة المصنفين، حيث "يعتبر كل ما كتبه صحيح وصادق؛ لأنه لا يمكن أن توجد معايير للحكم على صحة ما تقول أفضل من حقيقة أن نفس الرأي يعتنقه كلا من غاندي ورئيس المؤتمر الوطني وكذلك رئيس الوزراء".¹⁰⁶ إن نعي غاندي الذي نُشر في نفس المجلة، والذي يصفه بأنه قدوة لكل الهنود ويؤمنون أن أفكاره طريق أكيد للنجاح والرخاء، يكشف تماماً كيف شعر المسلمون في الهند الحرة بالانجذاب إلى منهج غاندي:

لقد انتزع الله أخيراً الجوهرة الثمينة من التاج الهندي، كوهي نور،
والمعدن القيم الوحيد على ثوب البشرية البالي، والذي كان الأمل الوحيد
والأخير لكل من الهند والبشرية في هذا العالم القذر والأناني، والشخص
الوحيد الذي كنا نضع آمالنا عليه في إحياء ماضينا المجيد.¹⁰⁷

لكنه القدر الإلهي الذي جعل غاندي، مثل كل من كان له فضل على البشرية والداعين إلى الفضيلة، يموت ميتة العجز. وعلى الرغم من أن جسده ليس بيننا الآن إلا أن روحه ستعيش إلى الأبد، فكل ذرة من رماد جثته المحروقة تناديننا قائلة: إن سر الحياة يكمن في اللاعنف وفي الصدق. فإذا أرادت الهند أو أية دولة أخرى أن تزدهر وتنمو فليس أمامها خيار آخر سوى الالتزام بهذين المبدأين.¹⁰⁸

فإذا كانت أكثر الصحف اهتمامًا بعلماء الهند تبرز مبادئ غاندي كمتطلبات أساسية من أجل تقدم وتنمية الدولة، فأين سيبحث المرء إذا عن الهدي الإسلامي. وإذا كان أتباع النبي محمد صلى الله عليه وسلم قد أصبحوا الدعاة لمذهب غاندي الفكري، فمن سيدعو الناس إذا إلى الله ورسوله. ولقد أخبرتنا تلك الافتتاحية بأن الالتزام بهذه المبادئ سوف يجعل روح غاندي ترقد في سلام، وتجعل أرواحنا في أمان ورخاء،¹⁰⁹ ويا لها من حسرة عظيمة! إن المثل العليا الروحية والأخلاقية لغاندي قد ارتقت مكانة فوق تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لدرجة أن المسلمين قد شعروا أكثر من غيرهم من غير المسلمين ممن يقطنون هذه الأرض بالحنن الشديد لأن روح غاندي رقدت في سلام. ولم يتردد المسلمون في الهند الحرة في اعتبار غاندي النموذج الروحي، وكذلك لم يكن لدى المسلمين البارزين أمثال آزاد ومدني أي تحفظ في تسميته الشخص المبجل "المهاتما" أو الروح العظيمة. فالدين الغاندي الذي يتألف من "خادي" (*Homespun Cloth*)، و"تشارخا"، واللاعنف قد اعتبره المسلمون عموماً منهجاً مثالياً للحياة. كما شاعت سنة تشارخا الغاندية بين العديد من العلماء البارزين في هذا العصر. ولقد ذكر موقف الشيخ حسين أحمد مدني، عندما اجتاحه الغضب ذات مرة أثناء إمامته لصلاة جنازة؛ وذلك عندما لاحظ أن الميت لم يلف في بخادي.¹¹⁰ لقد أصبح غاندي يمثل مرجعية لهم لدرجة أنه كلما عانى المسلمون تحت قبضات النظام العلماني، سارع قادتهم في الإعلان بأن الدولة قد انحرفت عن منهج غاندي. وربما كان في أعماق قلوب قادة المسلمين اعتقاداً آخر غير هذا، إلا أن أقوالهم وأفعالهم هي التي جعلتنا نؤمن بأن إنقاذ هذه البلاد يكمن في الحقيقة في تبني مبادئ غاندي بخصوص اللاعنف والديمقراطية العلمانية.

ومع ذلك فقد تراجعت تدريجياً الحماسة لمبادئ غاندي عندما أدرك المسلمون أنّ أعمال الشغب ضد المسلمين هي الوجه الحقيقي والنتيجة المنطقية لمبدأ اللاعنف والعلمانية. ولقد بدأت بعض النفوس اليائسة والمشمّزة من المثل العليا للديمقراطية العلمانية التي يدعوا إليها نهرو بالبحث عن بديل. وكانت اتفاقية لاكناو التي نظمها سيد محمود في عام 1964 محاولة أساسية لتشكيل أولي أمر آخرين من داخل النظام العلماني. وإذا كانت الاتفاقية قد فشلت في صياغة استراتيجية جديدة؛ فالسبب يرجع في الأساس إلى افتقاد المنظمين إلى الشجاعة والبسالة المطلوبة لتعدي حدود نظام الحكم العلماني. لقد ناشد دكتور عبد الجليل فريدي، الذي ظهر كأول ثائر خلال انتخابات 1967، المسلمين لرفع راية الثورة ضد المؤتمر، ولكنه سرعان ما وجد نفسه في تحالف أعمى، حيث لم يكن هناك مجال كاف لإحداث تغيير جوهرى داخل النظام. وربما لم يدرك فريدي ورفاقه حقيقة أنه لن تكون هناك إمكانية قيام دولة جديدة دون استعراض مناسب لاتجاهنا السياسي. وليس هناك شك في حقيقة أنهم كانوا أول من كشف عن المكائد الدستورية والقانونية التي أعاق النظام ظهور القوة السياسية الإسلامية من خلالها، ومع ذلك فقد فشلوا فشلاً ذريعاً في إدراك أنّ الدولة الجديدة لا يمكن أن تتشكل دون الرفض الكامل والإبعاد التام للأيديولوجيات الأجنبية التي ظهرت فجأة داخل الفكر المسلم على مدار عقود من انتشار المبادئ العلمانية.

وعندما أصبحت السلطة السياسية أو أولو الأمر لغير المسلمين أمراً مقبولاً لدى المسلمين، كان من الطبيعي جداً بالنسبة لهم أن ينحرفوا بعيداً عن منهج الإسلام أو أن يكرسوا أنفسهم من أجل نظام غير النظام الإسلامي. ولن نكون مبالغين إذا قلنا أنّ القبول العام من جانب المسلمين للقيادة غير المسلمة كان نقطة تحول أدت إلى تغيير الأجندة الإسلامية نفسها. وترجع شعبية نهرو بين المسلمين، إلى حد ما، إلى وجهة نظره غير المناصرة للعلمانية، وكذلك إلى الاضطراب السائد في العقل المسلم الذي كان لا يرى أيّ خطأ في اتخاذ أولي الأمر من غير المسلمين. فالنعي الذي نشر عن نهرو في الصحف والمجلات الاوردية في ذلك الحين قد أبرزته على أنه المنقذ الأمة، وكما لو كان المسلمون قد فقدوا بموته الناصح والمرشد الحقيقي. ولقد شهدت السنوات الخمسون الأخيرة ظهور العديد من الناصحين المخلصين الذين حظوا بنفس الشعبية بين المسلمين. ويوجد لدينا العديد من الفتاوى والمناشادات التي وقّع عليها أشهر علماء

المسلمين وقادتهم الدينيين في ذلك الحين، والتي تدعو المسلمين إلى الدخول تحت راية السيد فلان أو السيد فلان، الذي يدافع -من وجهة نظرهم- فيما يبدو من أجل قضية إسلامية هي العدالة الاجتماعية.¹¹¹ فعلى مدار التاريخ الإسلامي لم تخول القيادة الإسلامية إلا إلى قائد مؤمن فقط. فلم يحدث أبدًا من قبل في التاريخ الإسلامي أن دعا علماء الإسلام الناس أن يعهدوا بالسلطة إلى قبضة غير المسلمين، أو أن يبذلوا قصارى جهدهم في إجازة نظام غير إسلامي. ولقد تجاوزت هذه الكارثة الفكرية في حجم فداحتها من الاستيلاء على بغداد عام 1258 أو حتى إنهاء الخلافة عام 1924؛ وذلك لأنها تسببت في الموت النهائي والتام لحضارة الإسلام النابضة بالحياة والمتجددة بنفسها. وعندما اعتُبر بابو- أي الأب كما كان يشار إلى غاندي- أبا للأمة فقد أصبح من الواضح جدًا أنه من تلك اللحظة فصاعدًا، ستصبح الأجنحة الإسلامية في هذا البلد مجرد تابع وخادم لتطلعات غاندي. وعندما دخل جيل من علماء المسلمين تحت سلطان غاندي، فقد أصبح من الأيسر بالنسبة للأجيال المتأخرة البحث عن أباء لهم من العصر الذي يعيشون فيه. ولقد ساعد هذا الانحراف الفكري وما تضمنه من أيديولوجيات على خلق شكوك خطيرة تتعلق بمدى صلة شخصية النبي بعصرنا، حيث جُعل النبي هدفًا فقط للمدح والتمجيد في الاحتفالات الدينية بالميلاد النبوي، وترك عالم الواقع بأسره تحت إرشاد وسيطرة الكفار والمشركين.

دار الإسلام في مقابل دار الكفر

تشكل أحكام الشريعة الموقف الذي يتخذه المسلمون تجاه دولة ما بشكل أساسي، وهذا يعتمد على ما إذا كانت هذه الدولة هي دار للإسلام أو لا. وقد ناقشتُ فيما سبق كيف أن المسلمين لم يقبلوا الدين الجديد للعلمانية إلا عندما تم تغليفه وتقديمه في شكل مصطلحات فقهية شائعة. وقد اكتملت الأزمة التي يعاني منها العقل المسلم بعد الاستقلال وذلك عندما تعرّض المسلمون لتعريف الدار الجديدة التي تم تأسيسها على ضوء أيديولوجية غاندي، وتم السيطرة عليها من قِبل حكومة نهرو. هل مازال من الممكن أن نطلق على الهند دار الإسلام؟ إنهم يفكرون حول ذلك. لقد قام الفقهاء المتقدمون بتقسيم الدار إلى ثمانية عشرة فئة، بيد أنه لم يطبق أي منها في الوضع الهندي، حيث إن وهم المشاركة في السلطة قد جعل المسلمين يعتقدون أنهم ليسوا مجرد خاضعين ولكنهم شركاء حقيقيين ومتساوون في العملية الديمقراطية. وقد اعتقد بعضٌ منهم أنّ هذا الموقف ربما يكون فريداً في تاريخهم؛ ولذلك فإنه لا يمكن تطبيق مبادئ الفقه التقليدي عليه. أما هؤلاء الذين مازالوا يؤكدون على التعريف الفقهي، فيجدون أن دار المعاهدة هي أقرب مرادف له. ومن المحتمل أن يكونوا قد وجدوا موقفاً مشابهاً للموقف الهندي في معاهدة المدينة التي عقدها النبي نفسه مع اليهود داخل المدينة على الدفاع المشترك عن المدينة ضد أي عدوان خارجي. ومع ذلك، فقد فانتهم نقطة هامة تتمثل في أن تلك المعاهدة قد وضعت النبي -صلى الله عليه وسلم- في مركز السلطة المطلقة؛ أما بالنسبة للموقف الهندي، فالمعاهدة التي يقصدون بها الدستور الهندي، قد منحت الأغلبية فيها أفضلية واضحة على المسلمين. كما أنهم قد تغاضوا أيضاً عن حقيقة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد عقد المعاهدة بنفسه في المدينة، فهو قائد المجتمع المسلم بلا نزاع، ولكن من يزعمون أنهم ممثلو المجتمع الإسلامي في المجلس التأسيسي لا يمكن أن يطلق عليهم، وفق أي من الأحكام الإسلامية، أنهم ممثلو المسلمين. وفي الإسلام فقط، لا يحق لأحد أن يبرم معاهدة باسم الأمة إلا الخليفة أو ولي العهد. وربما لم تُلقَى المناقشات الفقهية التقليدية حول

مصطلح "دار" الضوء على الموقف الهندي بشكل كافٍ. ومع ذلك، فالإسلام يقسم العالم بوضوح إلى قسمين: دار إسلام ودار كفر. ويطلق على الأشكال المختلفة لدار الكفر مسميات شتى على أساس علاقاتهم بالدولة الإسلامية. وقد بين الفقهاء المتقدمون أنه على الرغم من تباين اتجاهات هذه الدول إزاء الدولة الإسلامية، سواء قاموا بعقد معاهدة سلام، أو أعلنوا العداء صراحة، فإنها تتدرج تحت فئة أوسع هي دار الكفر، ولكن لا يمكن اعتبار أي منهم معادلاً لدار الإسلام. ولتبرير موقفهم، كان علماء المجلس مخطئين في تفسير معاهدة المدينة، حيث أخطأوا في اعتبار دار الأمن أو دار المعاهدة مسميات أخرى لدار الإسلام، طالبين من المسلمين اتخاذ نفس الموقف الذي يجب عليهم أخذه تجاه دار الإسلام.

وإذا كان قد أمكن لدولة باكستان أن تصبح دار إسلام عن طريق اتخاذ قرار بذلك، فليس من العدل إذاً أن نحاول إثبات أن الهند طبقاً للدستور الذي وضعته مؤخراً مازالت تُعتبر دار كفر، ولاسيما عندما نعلم أن الدستور قد أعلن أن دولة الهند دولة علمانية. والحكومة العلمانية لا تكون متحيزة إلى أي من الجماعات الدينية. إن الدستور - كما نعلم - يعلن صراحةً أن المسلمين كأى جماعة دينية أخرى سوف يتمتعون بالحريّة الكاملة فيما يتعلق بالشؤون الدينية والثقافية. وبالنسبة لتسمية هذه الدولة دار المعاهدة أو دار الأمن، فهذا ضمان كافي من الدستور.¹¹²

ومع ذلك، فإنه حتى أولئك الذين يخلطون بين مصطلح دار الأمن أو دار المعاهدة مع مصطلح دار الإسلام يملكون بعض الأفكار المبهمة عن أن هذه الدولة العلمانية ليست دار إسلام أيضاً، ومحاولة تبرير الدار الجديدة على أسس إسلامية، وإطلاق مصطلحات "دار السلام" أو "أرض المعاهدة" عليها، عن طريق عمل قياسات ضعيفة تقوم على أسس واهية واتخاذ مصطلحات خاطئة، كل هذا أدى إلى مزيد من التشوش لأولئك الذين قدموا إسهامات أكاديمية حول هذا الموضوع.¹¹³ ويظهر جلياً من النص التالي كيف تم الخلط بين الشريعة والدستور معاً في عقولهم أو كيف تم استخدامهما كمصطلحين قابلين للتبادل من خلال السطور التالية:

إذا تحدثنا من الناحية الإسلامية، نجد أن الهند من الناحية الدستورية تعد دار أمن للمسلمين فيها، حيث إنهم، مثلهم مثل الهندوس، يتمتعون بحقوق متساوية في هذه البلد وأمام حكومتها؛ لذلك، فمن الهراء أن نطلق عليها دار الكفر. أمّا أولئك الذين ينظرون إليها بوجهة نظر غير هذه ربما يعتقدون أن علمانية الهند تعد سبباً كافياً لاعتبارها دار كفر. فإذا كان الأمر كذلك، فإن على الحكومة الهندية إذاً ألا تأخذ هذه الفتاوى على محمل الجد، حيث إن الحكم من هذا المنظور يجعلنا نكتشف بأن الحكومات القائمة في تركيا وإندونيسيا والعراق وسوريا حكومات علمانية.¹¹⁴

إن حالة القبول العامة للعلمانية بين المسلمين قد أدت تدريجياً إلى ظهور الجدل الفقهي حول مفهوم "دار" كتعبيرات بالية في الفكر. وعلى الرغم من ذلك، تسبب التهديد المستمر لحياة وسلامة المسلمين في دار الأمن المزعومة في تسرب الشكوك إلى نفوسهم من وقت لآخر عن الأوهام المنتشرة حول "دار السلام" أو الدولة العلمانية.¹¹⁵

وقد أدى الإخفاق في الوصول إلى الفهم الملائم لمصطلح "دار" وتطبيقه على الوضع الهندي إلى أن سلكت الأمة الاتجاه الخاطئ. وكان من الصعب التصديق بأن الهند دار سلام أو أرض معاهدة في ظل سيناريوهات الشغب الطائفي. ولم تكن هناك إجابات لمثل هذه الأسئلة المثارة حول من الذي قام بعقد المعاهدة ومتى؟ إن هؤلاء الذين ينظرون إلى أعضاء المجلس التأسيسي باعتبارهم أطراف في المعاهدة لم يكونوا على يقين من الشرعية الإسلامية للمجلس وأعضائه من المسلمين. ففي الإسلام، الخليفة أو ولي الأمر فقط هما اللذان يملكان الحق في عمل معاهدة مع جماعة أو دولة غير مسلمة. وبالنسبة للأعضاء المسلمين في المجلس التأسيسي، فلم يرشحهم الخليفة، ولم يختارهم المسلمون كممثلين لهم. وتتمثل الحقيقة في أن المجلس التأسيسي الذي كان عليه أن يضع مسودة دستور ديمقراطي قد تشكل من أفراد، كانت المواد التي أدخلوها لا تمت للديمقراطية بأي صلة، ولذلك فقد الأعضاء المسلمون مصداقيتهم على كل من المستويين الإسلامي والديمقراطي. إن المفارقة تكمن في أن المجلس الذي تم تأسيسه بهدف صياغة خطة تفصيلية عن

مستقبل الديمقراطية كان مسرحاً صاخباً لأشخاص لم يتم اختيارهم على أسس ديمقراطية، الأمر الذي لم يكن من الصعب تقبله، ولكنه يبرهن على أن الدولة التي كانت أرض المعاهدة احتاجت إلى مناقشات شرعية ملائمة وليس مجرد التلاعب بالمصطلحات الإسلامية. وقد أصبح التوصل إلى حكم شرعي مستحيلاً لأنه لم يعد كل من الفكر الإسلامي أو الدولة يعملان في نطاق الهيكل الإسلامي. ولذلك فإن المتبقين من جماعة الإسلام التي أسسها المودودي والتي اشتهرت بفهمها للإسلام من منظور أحادي قد لجأوا إلى استخدام مصطلحات واضحة مثل "دار الدعوة" بدلاً من التطرق إلى رأي الشريعة عن مفهوم كلمة دار،¹¹⁶ وذلك يعبر عن حالة واضحة من التلاعب بالمصطلحات.

ويرجع الإخفاق في تحديد حقيقة لفظ "دار" أو تحديد الوضع الهندي في المنظور الإسلامي المناسب إلى بعض المفاهيم المغلوطة عن النظام الديمقراطي الذي نجح في تكوين انطباع بأن المسلمين شركاء مساوون في السلطة، حتى أن البعض قد اعتقد أنها هي نفس الديمقراطية التي قدمها الإسلام في البداية إلى العالم. ولكن هذه النظرة عن الديمقراطية الهندية كانت مجرد سراب، حيث أصبح أولئك الذين كان يُفترض فيهم أنهم مسلمون مشاركون في السلطة مجرد دمي في أيدي قادة الحزب. وربما كان آزاد هو الاستثناء الوحيد، فقد كان يمتلك قدرًا من الثقة بالنفس، وبخلاف ذلك فقد انتاب كل رجال السياسة المسلمين الشعور بأن مركز قوته مجرد نعمة من القيادة العليا للحزب. ودائمًا ما كان يشعر الدكتور ذاكر حسين بأنه يدين بالفضل لنهرو في سطوته السياسية، وكان هذا نفس شعور فخر الدين على أحمد الذي كان رئيسًا إمعة من صنع إنديرا غاندي. وقد أعمى كل من القيادة بالنيابة أو الدمي السياسية الذين يحملون أسماء إسلامية المسلمين عن الحقائق السياسية المريرة. ومع ذلك لا تخفى حالة اليأس وخيبة الأمل التي أصيب بها شخص مثل آزاد، ومع ذلك رآه المسلمون كيف أنه كان يلزم الصمت أثناء مناقشات المجلس التأسيسي فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية الحساسة مثل اللغة الأوردية، وهي اللغة التي يعتز بها. إن حالة القبول العامة للقيادة بالنيابة من ناحية وسوء فهم الديمقراطية على أنها تعتبر مسمى آخر لنظام الشورى في الإسلام من ناحية أخرى قد أعطت انطباعًا عامًا بأن النظام الجديد ليس مغايرًا تمامًا للإسلام كي نطلق على

الهند دار الكفر. وفيما يتعلق بالسؤال عن السبب في معاناة المسلمين تحت وطأة هذا النظام، فإنه المسئولية كاملة يتم إلقاؤها كالعادة على "النشأة غير الديمقراطية":

وقد ثبت تاريخياً أن الإسلام دين جماهيري ودين للإنسانية بصفة عامة، رغم أنها تعد حقيقة قاسية. إنه دين ديمقراطي حقاً. فإله المسلمين هو إله العالم أجمع، ونبي الإسلام هو رحمة للعالمين، والقرآن كتاب هداية للجميع، والأمة الإسلامية شاهدة على الجنس البشري قاطبة. ولكن على الرغم من الطبيعة الديمقراطية للإسلام، إلا أن الحقيقة تؤكد أن المسلمين لم يمارسوا الديمقراطية مطلقاً إلا في عصر صدر الإسلام.¹¹⁷

ومثل هذه المكائد الديمقراطية لهذا النظام الوحشي لم تمهل تلك الأمة المتدهورة أبداً الوقت لتقييم الموقف من وجهة نظر إسلامية. فالوهم بأن الديمقراطية تعد جزءاً من العقيدة الإسلامية قد تم أخذه كحقيقة عامة توجب على الأمة أن تتخذها منهجاً لرسالتها. ولقد تم تهدئة أولئك الذين أرادوا التعبير عن استيائهم ضد هذا النظام القمعي والاستبدادي بكلمات العزاء مثل "لو اعتاد المسلمون على الحياة الديمقراطية متمسكين بالاتجاه الإسلامي إزاء هذا العالم وسكانه، لما شعروا بالأسى تجاه الموقف الحالي، ولما انتهى بهم الحال إلى السقوط في مثل هذه الحالة من العجز المطلق وخيبة الأمل التامة."¹¹⁸

وقد أخطأ عامة المسلمين عندما اتخذوا الديمقراطية العلمانية على أنه شكل آخر لنظام الشورى في الإسلام، أما الذين يعلمون جيداً أنها في حد ذاتها دين يختلف عن الإسلام فقد التزموا الصمت نتيجة القيود التي فرضها هذا النظام الاستبدادي، وذلك خشية أن يطلق عليهم لقب "مناهضي القومية". والقول بأن النظام الديمقراطي يعتبر من أكثر النظم السياسية ملائمة في الموقف القائم لا يحتاج إلى أي نقاش منطقي، حيث إنه يكفي القول، كما صاغها أبو الحسن علي ندوي بذكاء شديد "لا حاجة الآن لمزيد من الكلام عن الديمقراطية، فهي نظام مقبول عالمياً."¹¹⁹ وفي الهند الحرة، أظهرت المؤسسات الإسلامية وعلمائها حماساً فائقاً حتى يروا أن المثل الديمقراطية العلمانية قد تم إرساء قواعدها بشكل مناسب. فهم لا يشعرون بالخجل من العمل علانية من

أجل مبادئ غاندي وبذلك فهم يرتكبون خيانة في حق الأجنحة الإسلامية المجمدة بالفعل.¹²⁰

وإلى جانب وهم المشاركة في السلطة، تمثل المظاهر الاجتماعية والثقافية للحياة الدينية المزعومة عاملاً آخر أعاق الأمة عن إدراك الواقع بموضوعية. وكان المسلمون بلا شك يعيشون حياة علمانية، ولكن المصطلحات الدينية القديمة كانت كثيراً ما يجري استخدامها. وقد شهدت الهند العلمانية أيضاً ظهور مجلس عظيم للشريعة، وكانت الكلمات الرنانة مثل قاضي الشريعة وأمير الشريعة وأمير الهند وغيرها مازال معمولاً بها. وقد نجحت القيادة الدينية في ترويض الإسلام، الأمر الذي أدى إلى ظهور نمط جديد من الشريعة يطالب المسلمين أن يحيوا حياةً إسلاميةً سليمة تحت نظام كافر. وقد باتت الشريعة في السياق الهندي مرادفاً لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي، والتفسير الحنفي للأحكام الإسلامية الخاصة بأمور الزواج، والطلاق، والميراث الخ. وأصبحت حماية قانون الأحوال الشخصية لحماية للشريعة ذاتها، وهي ذاتها يجب أن توضع موضع التنفيذ بدلاً من المطالبة بحمايتها. وكان هناك أفراد من بيننا يسعون وراء البيعة لأنفسهم مثل رئيس الشريعة أو أمير الهند، مؤكدين أن البيعة هي السبيل الوحيد لحياة إسلامية خالصة. ثم نجد دار القضاء، والمحكمة الإسلامية العليا للدعوى والعدل، يعملون بشكل مريح تحت نظام الكفر، قاصرين النظر في القضايا الإسلامية على أمور الزواج والطلاق والميراث فحسب. ولم تكن هذه المحاكم تمتلك سلطة تنفيذية، ولكن الألقاب الفخمة التي أطلقت على موظفيها قد نجحت في خلق شعور عام عن مدى مسايرة الإسلام للنظام العالمي. وهذا النمط الجديد من الشريعة الذي مازال يتمتع بالقبول العام وبالشعبية في الهند لم تترسخ جذوره على أساس من القرآن والسنة، ولكنها ترسخت على المثل العربي الشائع "مالا يدرك كله لا يترك جله" الأمر الذي يعد انتهاكاً صريحاً للأحكام القرآنية:

﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ۖ ۞ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ ۖ ﴾

وهذا الفهم المغلوط للشريعة الإسلامية على أنه يمكن ممارستها داخل نطاق النظام العلماني، قد عرقل الفكر المسلم عن إدراك الطبيعة الهدامة للدولة العلمانية من ناحية، وقام من ناحية أخرى بخلق انطباع عام بأن الشريعة عبارة عن مجموعة من قوانين

الأسرة البالية التي يمكن مباشرتها داخل أي بناء سياسي. وحينما تأسست نظرية الحياة الإسلامية المزعومة داخل نطاق الهيكل العلماني، بدأ مفكرو المسلمين بالتفكير في حقوق المواطن المسلم في ظل دولة غير إسلامية. ومع ذلك، لم تبدأ أي مناقشة تصورية خالصة حول هذا الموضوع، حيث اعتُبر الهدي القرآني، في الهند الحرة، ضرورياً فقط في الأمور التي تخص قوانين الأسرة، بينما اعتبرت القضايا الاجتماعية والسياسية الأخرى مناسبة للنقاش داخل نطاق الدستور. وحتى عندما بدأت السلطات المزعومة للشريعة تتناول القضايا السياسية، قامت صراحة ودون خجل بتفضيل الدستور كمرجع على القرآن والسنة.¹²¹

وهذا العقل المسلم الذي لطالما واجه أزمة فكرية متفاقمة بعد الاستقلال لم يعد يتسم بالقوة اللازمة لخلق استجابة جديدة للوضع الهندي الحديث. ومع ذلك، يبقى هناك أمل في أن الشتات العقلي للمسلمين سوف ينتهي، استناداً إلى تحرر المسلمين من وهم الأيديولوجيات الأجنبية التي أسفرت على المستوى العملي عن سلسلة متواصلة من حالات الشغب الطائفي. وكان هناك عدد غير قليل من النفوس اليائسة داخل المجتمع المسلم، والمعيرة عن استيائها من النظام، ولكنهم كانوا يفتقرون إلى الجرأة والشجاعة اللازمتين لتدبير انقلاب أيديولوجي. إن حدوث ثورة ضد الأيديولوجية العلمانية أو إيجاد تقييم فقهي عن أيديولوجية الدولة حول هذا الموضوع يتطلب - كما أخبرنا العلماء - معرفة خاصة أكثر من مجرد النظرة المتعمقة للقرآن والسنة، تلك المعرفة التي لا يمتلكها - بناءً على هذا الرأي - إلا العلماء الحقيقيون. وبما أن العلماء قد رغبوا في احتكار الوعي الإسلامي عن طريق وسائل الإكراه المتنوعة، فقد قاموا بوضع مؤهلات إضافية لتحليل الموقف من وجهة النظر الإسلامية. لذلك أصبحت إمكانية الانقلاب الفكري هي وسيلة احتكارهم الوحيدة، مخيِّبين كل الآمال في عودة الفكر السياسي الإسلامي إلى موطنه الأيديولوجي وهو الإسلام. ويجب على الأمة أن تتبع هؤلاء العلماء فقط، فقد أخبرنا قاري محمد طيب وهو يعد أكثر المعلمين الروحانيين الموقرين لعلماء ديوباندي في عصره، والذين كانوا يمتلكون العلم لدني وعلم المعرفة، وكان كذلك لديهم القدرة على توظيف ما أنزله الله سرّاً إلى قلوبهم بدلاً من الاعتماد على الوحي فقط. وقد طرح المتطلبات الضرورية للقيادة الدينية في العصر الحديث قائلاً:

(بالنسبة له) ليس كافياً أن يكون عالماً لديه القدرة على إلقاء المحاضرات وتدريس الكتب، ولكن يجب أن يشعر بأنه تحيطه هالة من القدسية لكونه مفوضاً من قبل النبي، ولأن معرفته تنطوي على الكمال المدرك، ويجب أن تكون هذه القيادة خالية من النقص وتحظى بالحماية الإلهية، وكذلك يجب أن تعكس تقواهم وورعهم وإمامهم وعنايتهم بالقضايا الإسلامية أنهم لن يقوموا بتضليل أي شخص ولن يستطيع أي شخص تضليلهم. فهم أناس لا يقومون بتضليل الناس، ولم تجعلهم أفكارهم الخاطئة من الضالين. وعندما يتم الاعتراف العام بالصفتين المتلازمتين "الإلهام الباطني" و"الحماية الإلهية" حينئذ يستحق هؤلاء العلماء أن يطلق عليهم أنهم حقاً على صواب.¹²²

إن الدين الإسلامي "المروّض" وهو الشكل الوحيد للإسلام الذي قد كفل له الدستور البقاء في ظل النظام العلماني قد برز أيضاً على أنه النمط الحقيقي الوحيد من قبل علماء طائفة المجلس. ولإثبات صحة وجهة نظرهم، فهم يرون أنهم لا يحتاجون إلى تستند مناقشاتهم على القرآن والسنة، فهم -كما يدعون- على معرفة أعظم مما يطلقون عليه "علم لدني" و"إلقاء رباني" و"إلهام باطني" وغيرها. فلو كان هؤلاء العلماء، بدلاً من إبراز الإسلام على أنه دين مقدر لا ينبض بالحياة واعتبار أنه النمط الوحيد، بينوا بوضوح أن هذا القدر فقط من الإسلام هو الذي يمكن تطبيقه في السيناريو القائم، ، لحمل إلينا هذا الموقف على الأقل قيمة استراتيجية، ولكن استطاع أن يخلص العقل المسلم من المزيد من الاضطراب. ولكن وا حسرتاه! لم يترك الاتجاه الشائع لقبول نقاش على أساس هالة التقديس التي أحاطت العلماء، وليس الحكم عليه على أساس القرآن والسنة أي مساحة لإحياء الفكر الإسلامي.

وكانت ظهور المفاهيم الأجنبية في الإبتمولوجيات الإسلامية الظاهرة مثل إلهام، وإلقاء، والعلوم الباطنية، والعلم اللدني وسائل مساعدة في تحول نواة الفكر الإسلامي من القرآن والسنة إلى الأهواء الشخصية، وإلى فهم أو بالأحرى سوء فهم العلماء. ومن المعلوم في الإسلام أن أي إلقاء أو وحي شخصي -حتى لو كان نابعاً من أفضل العلماء نبلاً وأكثرهم تقى- ليس له أي أهمية على الإطلاق إذا ما تمت مقارنته بالوحي الخاتم. أما فيما يتعلق بالعلم اللدني، فإن هذا المصطلح لا يعد مخالفاً للعقيدة الإسلامية فحسب ولكنه يعد أيضاً مصطلح غير سليم من الناحية اللغوية. وطبقاً

للعقيدة الإسلامية فالقرآن هو الكتاب الخاتم للرسالات السماوية وأكملها، أنزله الله على نبيه ليبلغه إلى الأمة في شكله النقي الخالص. والتاريخ يشهد على أنه في يوم عرفة، حينما كان الرسول يلقي خطبة الوداع قد أشهد الأمة بأسرها على أنه قد بلغ الرسالة إليهم. والآن، وبعد هذه الدلالات الواضحة، إذا ما ظل بعض الناس يعتقدون بأن النبي قد أخبر فقط قلة من الأشخاص المميزين، أو إذا ما ظل شخص ما يعتقد بوجود أشخاص معينين يمتلكون نوعاً خاصاً من المعرفة مثل العلم الباطني، فإن ذلك ليس أقل من أن يوصف بالزندقة. فالمعرفة القرآنية هي الآن ملك جماعي للأمة، بل للبشرية قاطبة. لقد أدى النبي مهمته على أكمل وجه، ونقل الإسلام إلينا كاملاً بشكل لا يترك مجالاً لمدعي النبوة في العصر الحديث أن يفسره في ضوء "الوحي الشخصي" أو حسب أهوائهم.

ولطالما دأب الإسلام في شبه القارة الهندية على عادة استخدام المصطلحات الصوفية لتفسير الروحانية، فبعض الألفاظ مثل كشف وإلهام ليست جديدة على العقل المسلم في الهند. لقد اعتاد أولئك الذين لديهم الوعي بكتابات مجدد ألف ثاني وشاه ولي الله على الروايات التي صورت أحلامهم وأخبرتهم كيف يتصرفون في الموقف الراهن. إن ادعاء ولي الله بأنه معين كقيم الزمان وولي العصر يرجع أيضاً إلى حلمه الصوفي أو الكشف، وربما كانت هذه طريقة للحلم أثناء اليقظة. وبناءً على هذه الخلفية، بدأ اعتماد العلماء على رؤاهم وإلهامهم في حكمهم على النظام العلماني وصياغة أجندة إسلامية جديدة أمراً طبيعياً وعادياً لعامة المسلمين. ولقد تأسس فيما بعد هذا الاتجاه الذي ينظر إلى العلماء على أنهم معصومون من الخطأ أو متلقون لـ"الوحي الأصغر"، لدرجة جعلت سيد أبو الحسن علي ندوي يعلن ولاءه للعلمانية الهندية، فبدلاً من أن يكلف نفسه عناء البحث عن مبرر لها في الأصول الإسلامية، اعتبر أنه يكفي أن يستند على مشاعره الخاصة قائلاً إنه نظام إلهي مقدر على دولة الهند. وقد زعم أنه "لضمان مستقبل أفضل، يرى قادة هذا البلد أنه من الضروري جعل "الهند" بلداً ديمقراطياً علمانياً لا يتسم بالعنف. ويعد هذا القرار في حقيقة الأمر تكليفاً إلهياً"¹²³

إن نظام التكليف الإلهي المزعوم الذي قام على أنقاض دار الإسلام السابقة نظر إلى الدين، بما في ذلك دين الإسلام، على أنه شأن خاص بالفرد. وقد أدى إحكام السيطرة

على الحياة الاجتماعية والسياسية إلى تطور أيديولوجية الدولة الحديثة إلى دين مكتمل النضج مع العلمانية، والديمقراطية، و اللاعنف، والقومية الائتلافية، إلى جانب التعددية والوطنية كعناصر أساسية، وكذلك أصبح العلم الوطني، والنشيد الوطني، والأغنية الوطنية بمثابة رموز وشعائر لهذا الدين الجديد. وعلى المستوى الوجداني، لا شك أن المسلمين كانوا على ارتباط وثيق بالإسلام ولكن على مستوى الحياة الاجتماعية، كان لهذه المفاهيم الأجنبية آثارها المميّزة عليهم. و كما تمّ تقديس هذه الشعارات الوطنية أيضاً في المنتديات الإسلامية والجامعات العربية التي من المفترض أن تقوم بتدريس سياسة الإسلام العالمية. لقد تولى علماء الشريعة بأنفسهم مهام رفع العلم الوطني، ومراسم الاحتفال باليوم الوطني، وبالمهرجانات القومية. ومع ذلك يستطيع المرء بسهولة ملاحظة افتقاد الحماسة في مثل هذه الاحتفالات إذا ما قورنت ببعض الأحداث المماثلة التي تعقدتها مؤسسات غير مسلمة أو علمانية. وأحيانا ما أجبر الارتباط الوجداني بالإسلام، والشعور العميق بالمجد المفقود، وحالة الضغط المستمرة لمسايرة الاتجاه القومي السائد -أجبر القائد المسلم على الجزم بقوة قائلاً "نحن معشر المسلمين لا نعرف شيئاً عن الاتجاه القومي السائد، إن الشيء الوحيد الذي نعيّره اهتمامنا في الحقيقة هو التيار الإسلامي".¹²⁴ ولكن في المجال السياسي، بات المسلمون جزءاً هاماً من الاتجاه العلماني السائد، وكرسوا أنفسهم لخدمة السياسة العلمانية الخالصة. وقد ولد هذا الدين الجديد للعلمانية الشعور العميق بالوطنية في نفوس علماءنا، لدرجة أن الشيخ أسد مدني قد اضطر أن يقدم استقالته من مجلس الشورى الإسلامي، ويرجع السبب في ذلك ببساطة -من وجهة نظره- إلى أن "مجلس الشورى لم يلعب أي دور هام" عشية اشتعال الحرب الهندية الباكستانية.¹²⁵ وعلى نفس المنوال، نجد الدكتور ذاكر حسين يعلن ولاءه للقومية وعقيدتها. وقد تعرض الدكتور ذاكر نفسه قبل توليه الرئاسة لانتقاد لاذع من قبل الهندوس الإصلاحيين الذين إتهموه بأنه مسلم معتدل قد عارض حدوث أي تغيير في قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وقد تفاعل سريعاً مع الموقف قائلاً إنه لم يعارض أبداً حدوث تغيير في قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وعلى العكس من ذلك، كان ما يعنيه هو " أن مطلب التغيير هذا يجب أن ينبع من داخل المجتمع الإسلامي".¹²⁶

ويوجد بين معتقي هذا الدين الجديد أولئك الذين مرت قلوبهم وعقولهم بعملية تحول كاملة. إنه من العار والخزي أن يطلقوا على أنفسهم مسلمين، أو أن يتتبعوا آثار ماضيهم الإسلامي. على سبيل المثال، أعلن عبد الكريم شجلا، أحد المسلمين البارزين الذين ينتمون للطائفة العلمانية بكل فخر بأن الدم الهندوسي يجري في عروقه. وبالمثل، اضطر إم إف حسين -وهو فنان مشهور- للقول بأنه مقارنة بالإسلام، يشعر بأنه أقرب إلى الهندوسية.¹²⁷ ولا يختلف الأمر بالنسبة لحالة سيد شهاب الدين الذي كان يوماً ما أكثر زعماء حركة مسجد بابري شهرة، والذي بلغ به إخلاصه الشديد للدين العلماني حداً جعله يعلن أن نهرو هو مثله الأعلى.

وكان عدد الذين اعتنقوا هذا الدين الجديد (العلمانية) ليس قليلاً. فهم قد مثلوا معاً أنواعاً مختلفة من المسلمين المزعومين، والعلمانيين، والسياسيين، لدرجة أن بعضهم قد بلغ به المدى إلى ارتكاب كفر بين؛ فعلى سبيل المثال، يُعد اتخاذ الحاكم المسلم لبيهار، ووزير السكك الحديدية المسلم أماكن للعبادة في المعابد الهندوسية، والمثول أمام تماثيل الآلهة الهندوسية، وممارسة الأرتي -نوع من الطقوس الهندوسية القديمة- عقب عودة وزير الداخلية المسلم من الحج وسجود الوزير المسلم أمام السيدة جايا لاليتا، ثم رئيس الوزراء فيما بعد في تاميل نادو، كل تلك الأمور دلالات واضحة على حقيقة أن اعتناق المسلمين للعلمانية كان كاملاً. وعندما انفصل المسلمون عن الإسلام في شؤونهم الجماعية، متخذين من العلمانية بديلاً له، كانت مثل هذه الحوادث المخجلة هي المحصلة المنطقية الوحيدة.

ومع ذلك، كان هناك مجموعة أخرى من المعتنقين الذين لا يرغبون في الانفصال عن أيديولوجية الإسلام وجدانياً، ولكنهم من الناحية العملية كانوا يعملون على استقرار النظام العلماني. وقد تمت الإشارة سابقاً إلى الشيخ حسين أحمد مدني الذي قام في الأيام الأولى من الاستقلال بحث المسلمين على اعتبار أجندة الهند العلمانية هي شعار رسالتهم. وهكذا، تزامن ميلاد الهند الحرة مع سحب وانتهاء الأجندة الإسلامية. ولو قام مجتمع ما صراحة وعلمانية بإعداد أجندة غير الأجندة الإسلامية، ودعا الناس للعمل من أجل استقرار نظام ما غير النظام الإسلامي، حينئذ لا يوجد أي مجال للشك في ارتداد الفكر والأيديولوجي. ويرجع السبب في ذلك في الأساس إلى الانحراف

الذي جعل علماء الأمة وفقهائها ينظرون إلى الرموز القومية الخالصة باعتبارها عناصر مألوفة للعقيدة الإسلامية. وقد اعتبر بعضهم يوم الاستقلال كيوم الحساب، بينما اعتبره آخرون مناسبة للاحتفال بتوزيع الحلوى كنوع من البرشاد العلماني. ولم يعد خفياً الآن أن التحول الفكري لمسلمي الهند هو تحول شامل. ولكن إذا تردد على المسامع من حين لآخر بعض أصوات المنشقين أو الدعوة لحماية قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، فإن ذلك يرجع أساساً إلى أن هذا الجيل من المسلمين مازال يشعر بامتداد جذوره الوجدانية في الإسلام، فهم يرون أن تحية العلم القومي تخالف الأيديولوجية الإسلامية، ولكن في نفس الوقت يجدون أنه من اللائق أن يعبر المرء عن حبه للوطن.¹²⁸ وهناك جماعة أيديولوجية ثورية قد استسلمت لقدرها، عازلة نفسها عن الدور القيادي في ظل الدعاية الزائفة للأقلية مؤمنة بأن دورها في قلب الأحداث قد انتهى، لاشك أن مثل هذه الجماعة محكوم عليها بالموت. وخلال الخمسين عاماً الأخيرة، لا يمكن شرح إخفاقنا في إيقاف تدهور الأمة بطريقة أخرى.

خاتمة

إن أناسا يملكون تاريخًا عظيمًا من السيادة على العالم، وكانوا قد ارتقوا وجدانًا للدور القيادي، تعد الآن مطالبتهم بحماية حقوق أقليتهم الخاصة ظاهرة نادرة يصعب تفسيرها. هل تستطيع أمة أن تعيد قراءة تاريخها من جديد في الوقت الذي تعيد فيه تحديد مكانها في الوضع الجديد؟ لسوء الحظ، هذا ما حدث بالضبط لمسلمي الهند. وإذا كانت القوة العددية لـ 250 مليون مسلم اليوم في الهند تبدو تعسة، وتؤمن كثيرًا بالأقلية المفترضة، وكذلك بدعاية الدولة التي تؤكد أن تاريخهم قد انتهى؛ فإن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى أن هذا الجيل من المسلمين قد حرم من الرؤية النبوية ومن إدراك التاريخ. لقد أدت عملية انحراف الفكر الذي أحدثه سقوط دلهي إلى تحول أمة الإسلام إلى العلمانية. كذلك أدى عدم إدراك مسلمي الهند اليوم للأجندة الإسلامية واضطرابهم بشأن تحديد هويتهم الخاصة إلى وضع وجدوا فيه أنفسهم في مفترق طرق، وغير قادرين على تحديد الاتجاه الذي يذهبون ويتقدمون فيه. فطيلة الخمسين عام والمسلمون يعانون أزمة فكرية شديدة، ومعضلة لا يعرف حجمها، الأمر الذي أدى إلى حدوث انفصام في الشخصية. وليس هناك من شك، لأسباب عديدة، أنهم قد احتضنوا العلمانية كدين جديد، لكنه مازال لديهم شعور قوي بأن كل الأمور ليست على ما يرام مع هذه الأيديولوجية الجديدة. ومن الناحية العملية، نجد أن المسلمين قد كرسوا أنفسهم من أجل دعم استقرار النظام الجديد وما يليق به من مسئوليات، ولكن استيائهم قد زاد مع زيادة استقرار النظام وما تولد عنه. ويرجع إلى نظرة العالمية للإسلام أن المسلمين لم يشعروا بأية حماسة تجاه الاحتفالات والرموز القومية، ومع ذلك فقد شعروا أنهم مجبرون على أن يكونوا أول من يعبر عن حُبهم للقومية خشية أن يتهموا بأنهم ضدها. إن الإسلام كحضارة حية لم يعد لها وجود، ولكنها مازالت حية كمادة أكاديمية ووجدانية. واليوم نجد أن الرسالة الإصلاحية للإسلام قد تم التعتيم عليها بالانفسيرات التحريرية والنفسيات الحديثة و العلمانية والتقليدية، وقد أفقد هذا مسلمي الهند مسار تاريخهم. ولكن حتى في هذه الحالة من الشتات الفكري، أدى التناول القليل للتراث الإسلامي في الماضي، أو الصوت

الضعيف من الانشقاق إلى إثارة الشكوك حول صحة هذا النمط الإسلامي. إن الديانة التي تدعو لنبذ العنف والتي تضم أناسًا خاضعين خائعين - كما يطلق على إسلام اليوم ليس له علاقة بالإسلام الحقيقي الذي دعا إليه محمد ﷺ والذي مازال محفوظًا في القرآن والسنة. لقد عاش المسلمون إبان الخمسين سنة الأخيرة مذنبين بين الإسلام وبين الديمقراطية العلمانية. فواقعيًا، انفصل المسلمون عن دينهم في حياتهم الاجتماعية والسياسية؛ لكن وجدانيًا، لم يكونوا في حالة تجعلهم يتقبلون هذه الحقيقة المفجعة.

إن شعبًا قد ارتقى فكريًا ونفسيًا إلى الدور القيادي يستطيع، تحت الضغط الاجتماعي أو السياسي، أن يتكيف مع أي وضع خارجي، ولكن في هذه الحالة لا يستطيع تقديم يد العون. وإذا ما أصر مسلمو الهند على تقدمهم وهم أقلية، فإن عليهم أن يقلعوا عن حلمهم الإسلامي، وينفصلوا وجدانيًا عن الإسلام، وهو الأمر الذي لا يستطيعون فعله. إن اليهود أو السيخ أو أي جماعات صغيرة أخرى تبلوا بلاء حسنا كأقليات لا يمكن أخذها كنماذج يحتذى بها المسلمون طالما كان هناك إحياء للارتباط الوجداني مع الإسلام. والحقيقة أنه على الرغم من الانحراف الفكري الواضح للمسلمين وعيشهم حياة بعيدة عن تعاليم الإسلام، إلا أنه يترسخ في مكان ما في العقل المسلم، أن حل جميع مشاكلهم يكمن في العودة إلى الإسلام النقي الخالص. وكما قال إقبال: إن الأمة الهاشمية الإسلامية أمة فريدة في بنيتها، ولذلك لا يمكن أن تساويها أمة أخرى، ولا يمكن لأي صيغة لنهوض الأمم الأخرى أن تكون فعالة كما هو الحال مع الأمة الإسلامية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور جيل من المسلمين المدافعين عن الدين والذين تعقبوا أزمة المسلمين ولكن ليس من خلال وجهة نظر الديمقراطية العلمانية الغاشمة والقاسية ولكن من خلال اتجاه المسلمين الذي لا يتكيف مع الحياة الدنيا. وبناءً على هذه النظرة، نمت لدى المسلمين عادة إلقاء اللوم على النظام الحاكم في كل ما يعتليهم من علل، في حين أنهم لا يتخذوا أية مبادرة تساعد على تحسين شؤونهم الاقتصادية والصحية والتعليمية. إن السبب الرئيسي لأزمة المسلمين اليوم - كما قيل لنا - يكمن في العقل المسلم ذاته، وربما يبدو أن هناك ذرة من الحقيقة من خلال هذا التصريح.

لكن السبب الذي أدى إلى عدم تكيف العقل المسلم أمر يستحق المناقشة. فالعيش لمدة نصف قرن تقريباً تحت مظلة نظام كافر، جعل المسلمين يخضعون لتحول جذري، فلم يعد هذا هو الشعب الذي يملك نظرة مستقبلية أو حتى أي اتصال بماضيه العريق، ولأنهم غير مدركين لهويتهم الحقيقية فقد أصبحوا شعباً بلا أمل أو بصيرة. وفي بحثهم الأحمق لتحديد هويتهم، أخذوا أحلام الآخرين كما لو كانت أحلامهم، ولكن اتضح أن الأمر في النهاية مجرد كابوس. ويعكس الخط البياني للانحدار الذي يعاني من المسلمون باستمرار في مختلف مجالات الحياة الفوضى والتداعي على مستوى كل من العالمين الوجداني والفكري. وإذا ما ظلّ المسلمون يعانون الاضطراب في الدور الذي من الممكن أن يقوموا به في الهند العلمانية، فلا يمكن أن يكونوا مواطنين مستعدين للتعامل مسبقاً مع الصعاب التي تواجهها هذه الدولة، وفي نفس الوقت لا يمكن أن يقدموا شيئاً مثمراً بالنسبة لرسالة الإسلام. إن مجرد توجيه نصائح جيدة لهم بأنه يجب عليهم إثبات جدارتهم، وأن يكونوا مثل سلفهم في إعطاء القدوة الطيبة ذات الشخصية النبيلة التي تغزو قلوب الناس من خلال قوة الأخلاق العالية - بمثابة طريقة أخرى تخلق المزيد من الاضطراب. فمهمة بناء الشخصية الإسلامية لا يمكن تنفيذها في نظام غير إسلامي أعطاه المسلمون الولاء عن طيب خاطر. أما هؤلاء الذين ينتظرون سلوكاً نبوياً أو أخلاقاً عالية من أمة أقامت طويلاً تحت مظلة نظام كافر، فإنهم لا يظهرون جهلهم بالإسلام فحسب، ولكن أيضاً يظهرون جهلهم بالطبيعة البشرية وبالتاريخ.

وإبان فترة الخمسين عاماً الماضية، تركزت معظم محاولاتنا لفهم أزمة المسلمين على المظاهر السطحية والخارجية للمشكلة دون الغوص في جذورها. فمن السهل أن تقع أمة حُرمت الرؤية والحلم وأحاطتها الأيديولوجيات الأجنبية فريسة للمنقذين الزائفين ومدعي النبوة الذين يريدون يخدعوها. ولقد تميزت العقود القليلة الماضية بظهور العديد من المنظمات والكثير من المصلحين الذين كانوا مفرطين في قيادة الأمة للوصول إلى قدرها التي تختاره بنفسها. وما من شك أنه كان يوجد بينهم من هو ملئ بالإخلاص وكانوا يريدون تحطيم أغلال العبودية السياسية. إنَّ الثورات السياسية الباردة التي كانت تظهر مراراً وتكراراً، ونشأة مجلس مشاورات للمسلمين، وظهور المجلس الدكتور فريد الإسلامي في أثار براديش، وتصديق أربعين عضواً مسلم في

البرلمان على مذكرة إسلامية مشتركة أثناء ولاية السيدة أندريا غاندي، وكذلك المناقشات الأخيرة المؤيدة لدولة إسلامية مستقلة- كل ذلك يمثل دلالات على حقيقة أن الأمة ما زالت تنازع من أجل البقاء. ولكن الثائرين ضد النظام، وعلى الرغم من إخلاصهم وولائهم، قد فشلوا في إدراك أن السبب الرئيسي في خنوعهم السياسي لا يكمن بالدرجة الأولى على شقاقتهم الاجتماعي، ولكنه يكمن في الفوضى الأيديولوجية والارتداد الفكري. إنهم يتجاهلون حقيقة أن الشقاق الاجتماعي نتاج للاضطراب الأيديولوجي ذاته. ويوجد بيننا أناس عرفوا بالمواقف البعيدة عن السياسة والذين طالبوا المسلمين بالنهضة بحياتهم الاجتماعية بعيدًا عن اقتحام عالم السياسة. يعمل بعض هؤلاء دون ملل كي يبعث إلى الأمة حياة جديدة من خلال البرامج التعليمية، بينما يؤمن آخرون بأن إعادة إحياء الحياة المليئة الدينية يمكن فقط من خلال كسر الحلقة المفرغة من الفقر الذي يُفترض أن يكون السبب في الأمية التي نعاني منها. ويعتبر البعض أن السلامة والصحة أمور ذات اهتمام رئيسي، ويقطعون البلاد طولًا وعرضًا لنشر الوعي بين الجمهور، بينما هناك من هو ثابت على عقيدته في أن مستقبل المسلمين في الهند يكمن في التزامهم بالدعوة الإسلامية وحدها. وما من شك في أن هذه القضايا لها علاقة مباشرة بمشاكلنا، وأن أي محاولة لوضع الأشياء في نصابها الصحيح في أي من هذه الاتجاهات، من الطبيعي أنه يضيف بعض النشاط على أمة الإسلام التي تحتضر. لكننا يجب أن لا نفقد البصيرة عن حقيقة أنه حتى التنفيذ الناجح لمثل هذه البرامج التي تم ذكرها آنفًا، لا يضمن ظهور أمة من الممكن أن يطلق عليها أمة إصلاحية وأمة آخر الأنبياء تكون قادرة على قيادة العالم المعاصر. وتمثل فكرة التدرج أو التنفيذ المتدرج لتعاليم الإسلام لإنجاز القليل في الحاضر، وتأجيل العديد من القضايا الحاسمة إلى الغد نظام غير معروف في الفلسفة الإسلامية، فتوظيف مثل هذا المنهج الإصلاحي في الخطط التحديثية عمل محكوم عليه بالفشل، حيث إن التغيير الإصلاحي يحتاج إلى عمل ثوري، فلا يستطيع المرء دون التخلص من نظام الكفر أن يفكر في إقامة نظام عادل. فإذا كان مسلمو الهند اليوم قد وضعوا آمالهم في المنهج الإصلاحي مؤمنين بصدق أنه يمكنهم من خلال إحياء النهضة التعليمية والاقتصادية في المجتمع أن يعطوا الإذن ببزوغ فجر جديد؛ فإن ذلك يعود بصفة أساسية إلى أن العقل المسلم لم يعد يعمل داخل الإطار الإسلامي.

لقد ابتعد الفكر المسلم عن الإسلام؛ ولذلك لم يشعر مفكرو المسلمين بأنهم مضطرون إلى تبرير وجهة نظرهم على أساس من الشريعة الإسلامية، بل إنهم يعلنون صراحة تفضيل علمهم وحكمتهم على منهج القرآن والسنة. والحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن معظم مساعينا لبعث النهضة في المجتمع، سواء كان ذلك عن طريق المنظمات الإسلامية أو الهيئات الحكومية، إنما تهدف في المقام الأول إلى خلق مساحة يتنفس فيها المسلمون داخل نظام الكفر الخانق. كل هذه المخططات قد تم صياغتها على اعتبار أن المسلمين أقلية، وكذلك كمحاولة تهدف إلى النهوض بهذا المجتمع على أنه مجموعة أقلية كي تبقى على عجزها وعلى هذه الأقلية للأبد. ولا تنظر أي من هذه المخططات إلى الأمة على أنها جماعة إصلاحية قد عهد إليها بالدور القيادي، وكذلك لم يهدف أي منها إلى إحيائها باعتبارها الأمة العظيمة لآخر الأنبياء. وإنهم، في الحقيقة، يرفضون تمامًا قبول هذه الحالة الخاصة للأمة وكذلك قبول إمكاناتها الأيديولوجية لهذا الدور القيادي. ومن ذلك يتضح أن كل هذه المخططات للتقدم بالمجتمع لن تستطيع خلق فجر جديد لمسلمي الهند. وعلى الرغم من تحامل هذه المخططات على الإسلام الإصلاحي، إلا أنه إذا كان البعض منا مازال يعتقد أن هذه المخططات التي تنتشر الرفاهية تحمل المستقبل لمسلمي الهند، فإنهم ليسوا فقط على خطأ عظيم، ولكنهم مذنبون أيضا في إقرار فكر إسلامي خاطيء. لقد حان الوقت أن يفكر المسلمون في إيضاح غموضهم الفكري الذي يجعل من الصعب عليهم اكتشاف الأجندة الإسلامية التي يجب عليهم الالتزام بها، وأن يودعوا كل مخططات الرفاهية والتقدم الزائفة.

وفي النهاية يقودنا تحليلنا لهذه المشكلة إلى استنتاج أن مستقبل مسلمي الهند يكمن في إعادة اكتشاف الأجندة الإسلامية، تلك الأجندة التي يعوزها الوضوح في هذه الأيام نتيجة الغموض الفكري. ونحن نتفهم أن هذه ليست مهمة سهلة. لقد تجاهل مسلمو الهند الأجندة الإسلامية طويلا، فلم تعد تجذب تعاطفهم واهتمامهم. إنهم وبدلا من ذلك قد اعتادوا على العمل مع الأفكار غير الإسلامية. ولن يكون من السهل أن نجعلهم يدركون أنهم بهذا يرتكبون ذنبًا لا يقل فداحة عن ارتدادهم الفكري. وما من شك أن تدمير مسجد بابري قد كشف عن الوجه الحقيقي للديمقراطية العلمانية، وعقب ذلك التدمير اهتزت عقيدة المسلمين في تلك العلمانية. ولن يكون من الصعب خلق شكوك

قوية عن قابلية هذا النظام للحياة، أما تجديد إيمانهم عن قابلية الإسلام للحياة، وإمكانياته في خلق نظام عالمي عادل قائم على أنقاض الكفر ليس بالأمر السهل إنجازه. وسوف يعتمد خلق منهج جديد للتغيير كثيراً على قدرتنا على التحليق في ماضي تاريخنا الفكري للعودة إلى الإسلام النقي الطاهر. ويكمن نجاح المفسرين الجدد للإسلام إلى فهمهم للحياة الحديثة بالإضافة إلى قدرتهم على الإدراك التام لعصر صدر الإسلام، أو بعبارة أخرى، أن يأخذوا رحلة جوية تخيلية للعودة بالوقت والمكان، لربط العالمين القديم والحديث على الأسس الأيديولوجية والوجدانية. إن فهم الفقه العباسي لا يمكن أن يقودونا في الحياة الحديثة، حيث إنه لم يصمم ليبي تحديات حاضرننا.

واليوم يمر المسلمون في الهند يمرون بمرحلة انتقالية في تاريخهم. ولا يمكن أن توصف أقليتهم بأنها ظاهرة دائمة. لذلك فإنه يجب على الفقهاء اليوم، وبدلاً من خلق فقه جديد للأقليات المسلمة، أن يركزوا الجهود حول القضية الأساسية وهي كيفية جعل الإسلام أجندة القرن الحادي والعشرين في الهند، بل وأجندة العالم اجمع. وستكون عملية إنشاء فقه دائم لوضع انتقالي وغير دائم أمر لا طائل من ورائه. إن القضية الرئيسية التي تعطي الأمل في المستقبل تتمثل في مدى قابلية المنهج الاصلاحى للتطبيق. إن جعل الإسلام أجندة واقعا المعاصر ممكن فقط بإعادة اكتشاف الفكر الاسلامي متجاوزين كل عوائق الزمان والمكان، طارحين جانبا كل المسائل الفقهية الزائدة وغير الضرورية التي جمعناها خلال قرون طويلة من التفكير. إنه بدون إعادة بناء مناسب للفكر الإسلامي، وبالتالي هدم الإسلام العلماني، فإنه لن يكون وجود أي تخطيط لتقدم المجتمع أو أي حركة للإصلاح الاجتماعي ذا فاعلية. هذا بالتحديد هو جوهر المشكلة والسبب الجذري لكل علل المسلمين التي تسببت في وضع الأمة الإسلامية في الهند وفي كل مكان في حالة من الشتات الفكري. إن الإصلاح يبدأ من العقل؛ فهو عملية فكرية. ونظراً لإيمانهم بأقليتهم المزعومة، فإن مسلمي الهند يعيشون في مخيمات من التركيز النفسي التي صنعوها بأيديهم. وطالما لم يكسر المسلمون هذا الحاجز النفسي فلن تكون لديهم القدرة على استئناف المنهج الإسلامي في الحياة، أو إعادة أنفسهم إلى موقع السلطة والهداية.

الجزء الثاني

الخطاب الرئاسي

الجلسة الكبرى الأولى للبرلمان الملي

أيها الأخوة والأخوات

إخوتي في الإسلام

تعد هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها المسلمون برلمانهم في مدينة دلهي بعد فقدانهم السيطرة على القلعة الحمراء، حيث يعد هذا الحدث من الأحداث التاريخية البارزة، لذا فربما أن معظمنا ليسوا على وعي كامل بمدى أهمية مثل هذا الحدث حتى الآن، لكن سوف يكتب المؤرخون في المستقبل أن هذه الجلسة، التي انعقدت في العقد الأخير من القرن العشرين، تمثل بوضوح نقطة الانطلاقة للنهضة الإسلامية في الهند، ومن يدري أن هذه الزمرة الصغيرة من المسلمين البؤساء المعذبين والمضطهدين قد اجتمعوا في هذا المكان من شتى أرجاء البلد يعترهم الشعور بالاستياء، واضعين نصب أعينهم هدفاً واضحاً ألا وهو أن يكونوا حاملي راية الأمة بأسرها، هم بأنفسهم من اختارهم الله لبلورة المستقبل. ولا ريب أن ذلك يكمن في قدرة الله تعالى التي يمكنها أن تجعل فئة قليلة تصنع أشياء عظيمة، وندعو الله أن يكمل جهودنا بالنجاح.

والسؤال الذي طالما فرض نفسه منذ التفكير في افتتاح البرلمان الملي هو: لماذا يحتاج المسلمون لوجود برلمان مستقل في هذا البلد؟ علاوة على ذلك، هل يمكن لبرلمان لا يملك أية سلطة تنفيذية أن يلعب دوراً فعالاً بأي شكل من الأشكال في إحداث أي تغيير مرغوب فيه؟ فالكثير منا يخشى من أن أي تجمع للمسلمين على أساس ديني أو مجتمعي قد يزيد من حدة عداة الهندوس للمسلمين، ويتيح لهم الفرصة لإطلاق حملتهم الدعائية المناهضة للإسلام؛ بل ربما يعتقد البعض أيضاً أن تشكيل برلمان من هذا النوع هو مؤشر واضح على ضياع الإيمان في النظام العلماني القائم، وقد يكون ذلك بمثابة شن الحرب على النظام الحالي. وربما تحمل مثل هذه التكهانات شيء من الصحة، ولكن لا ينبغي علينا أن ننساق وراء مجموعة من النتائج التقديرية لما قد يحدث في المستقبل، حيث يستلزم علينا أن نضع في الاعتبار جدوى تأسيس مثل هذا البرلمان على أرض الواقع في حماية الهوية الإسلامية وفي نشر رسالة

الإسلام الإصلاحية فضلا عن إرساء قواعد مجتمع عادل يقوم على أساس المبادئ القرآنية.

إذا كان من الممكن تحقيق كل ذلك وثبت أن تشكيل البرلمان الملي سيكون خطوة في اتجاه تطبيق الرسالة النبوية، في هذه الحالة سوف تكون هذه المزاعم والمخاوف المذكورة أعلاه ذات قيمة قليلة عندنا، وعندئذ لن نستطيع الأمة إضاعة وقتها وجهودها على مثل هذه المخاوف التي لا طائل من ورائها.

ويجب على أولئك الذين يربطون بين تأسيس برلمان خاص بمنطقة معينة أو تنظيم عسكري بعينه أن يعوا تمامًا أن البرلمان الملي لا يقف عند حدود إقليمية، ويشمل هذا البرلمان أناسًا تحطم طموحاتهم أية حدود جغرافية، فليس من شأن البرلمان أن يولي أهمية لأي فتوحات عسكرية أو يؤسس أيديولوجيته على أساس الاستيلاء على أي نظام سياسي؛ فعلى النقيض من ذلك، يتجاوز مدى تأثير البرلمان أية حدود سياسية معروفة أو أية قوة سياسية راسخة، ولكنه عوضًا عن ذلك، يحكم قلوب الملايين من الناس. وعلى الرغم من حقيقة أنه ليس له ولاء لقوة سياسية بعينها، إلا أنه يملك القدرة على تحطيم أعظم القوى السياسية والعسكرية، فإذا ظهر مجموعة من المصلحين المسلمين المستعدين للتضحية بكل شيء في سبيل نصره قضيتهم، يكون نجاحهم مضمونًا بتأييد من الله ﷻ، وهذه ليست مجرد عبارات رنانة ولكن التاريخ يشهد على حقيقة أنه في الماضي عندما كانت مجموعة قليلة من المصلحين تقوم بالجهاد بهدف إحداث تغيير، لم تستطع أي قوة على وجه الأرض الوقوف أمامها، فأولئك الذين يعبرون عن عدم رضاهم عن الأحداث المذهلة التي جرت في الماضي أو ممن يساورهم الشك في نصر الله ﷻ أو الذين مازالوا يجدون صعوبة في الاعتقاد بأن النصر يمكن أن يتحقق بفضل عون الله، يكفي أن نسوق لهؤلاء مثال مجابهة ثلة المجاهدين الأفغان لواحدة من أعظم القوى في العالم. فمن الحقائق المعروفة أنه حينما تقرر مجموعة من الناس غير مدربة أو مسلحة ولكنها لديها حماس كبير لتغيير مجرى الأحداث، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفتت القوى العسكرية العظمى، تتبع مثل هذه القوة من الثبات الذي يملك القدرة على التأثير على حدوث التغييرات الضخمة، ولكن شريطة أن يقوم تشكيل مثل هذه المجموعة على أساس المبادئ التي أرسى

دعائها النبي ﷺ وأن تخلو قلوب حملة هذا الإصلاح من أية اعتبارات مادية، بل ينبغي عليهم، عوضاً عن ذلك، أن تتوجه قلوبهم إلى السماء بحثاً عن النصر من عند الله.

ولا عجب، إذا أصبحت فكرة تكوين نظام بديل هي الحقيقة القائمة مع تأسيس برلمان ملي، فما هو الضرر في البحث عن بديل سياسي في نظام يسمح بحرية الفكر، والحقيقة هي أن النظام السياسي الحالي غير قادر على أن يكفل حقوق الإنسان الأساسية، كما إنه يعجز عن تقديم أية رؤية لاستئصال شأفة الاستبداد والظلم، فالرحلة السياسية الطويلة التي دامت 46 عاماً لا تعدو إلا أن تكون ليلة حالكة السواد، ضوء صباحها ليس بالمستحيل البعيد. في هذه الحالة، إذا اشتدت الرغبة في بعض القلوب أن ترى ضوء الصباح وتحدي بعض من الناس المحنة بغية تبديد غيابات الظلمة، فإن هذه الجهود التي يبذلونها تستحق بكل تأكيد كلمات المديح والثناء وليس الإدانة، وهذا هو الشعور بالحاجة إلى شروق الشمس والذي كان دافعاً وراء حضور جميع أبناء الأمة من كافة أرجاء البلد.

لقد تزامن تاريخ عقد جلسة البرلمان الملي مع انهيار الهيكل العلماني المزعوم. فكل فرد يدرك فشل العلمانية ولكن عدم وجود بديل أخر جعل مفكرينا والمحللين السياسيين يؤكدون مجدداً الحاجة إلى إصلاح هذا النظام الذي أثبت فشله بالفعل. أما فيما يتعلق بالأيدولوجية السياسية، فإن البلد يمر بمرحلة انتقالية، فهو في أمس الحاجة إلى بديل حيوي صائب؛ فأولئك الذين يملكون أية أيدولوجية أو لديهم بديل سياسي يحملون على عاتقهم مسئولية التقدم وملء هذا الفراغ الإيدولوجي الذي نشأ نتيجة هذا التدمير. وإذا نظرنا من هذه الزاوية، فإننا نرى أن إعادة تنظيم الأمة المسلمة ككيان ديني واحد وإحياء مستقبلها في الدعوة إلى التعاليم النبوية تعني أكثر بمصلحة الدولة أكثر من مصلحة المجتمع الخاص بهم، حيث أصبح عقد جلسة البرلمان الملي في هند ما بعد التدمير أمراً من الأمور الملحة ووثيقة الصلة.

وقد ازداد الخوف خلال الشهور القليلة الماضية من أن يصبح هذا البلد سفينة على وشك الغرق، وليس عندي أدنى تردد أن أقول أن رجال السياسة الفاسدين الذين يسعون فقط وراء مصالحهم الخاصة قد قادوا الدولة إلى مثل هذا المنزلق الذي لا

سبيل للهروب منه وليس هناك علاج لإصلاحه. وإذا ما استمرت مجريات الأمور تسير في هذا الاتجاه القوي، فأخشى أن أجزم القول بأن هذا البلد ينتظره مستقبل مشؤوم؛ فالمستقبل الذي أتوقعه يشبه اللحم المفزع أو تستطيع القول أنه كابوس، فما أراه هو حالة من السكون المميت والسكون المفزع، بحرًا لا ينضب من النيران والدماء، حربًا أهلية تنتهي بنا إلى الهلاك الشامل. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يمكن لقادة الأمة بعث الروح في هذه الدولة للتخلص من عثرتها الحالية؟ بلا شك، الأمة التي يقع على عاتقها مسئولية إنقاذ هذا البلد هي نفسها الأمة التي تعاني من العديد من المشكلات الداخلية ويحتاج إحياءها، بوصفها مجموعة إصلاحية تدعو لإتباع التعاليم النبوية، إلى جهاد دائم ومستمر، وهذه هذه النقطة التي سنتناولها وإلقاء الضوء عليها خلال جلسة انعقاد المجلس التي تستغرق يومين.

وقبل الشروع في إجراء أي عمل، ينبغي أن يكون لدى المرء تقييم صادق لقدراته، فالأمة التي تحمل على عاتقها مهمة خلاص هذا البلد في اليوم الحاضر والتي عليها أن توقف المذابح الوحشية والقتل ثم القضاء على شوكة الطغاة، يجب أن تمتلك على الأقل القدر الكافي من القوة اللازم لبداية فعالة. يتضح جليًا أن اليأس يخيم بظلاله على الموقف؛ فقد فقدت الأمة رؤية هدفها وليس لديها أدنى فكرة عن الحياة الإصلاحية بسبب خوض تجربة مدتها 46 عامًا من حياة فعلية داخل دولة وحشية مليئة بالمذابح، وقد أخذ زعماء الأمة أي مخطط أو حركة استراتيجية تهدف إلى القيام بجهاد إصلاحي منظم، بل ولم يكن لدى الشباب، من جهة أخرى، أي فكر واضح أو أية استراتيجية عملية، لذا فهم ينجذبون وراء أي تفكير فوضوي، الأمر الذي أدى إلى إحداث حالة من الفوضى العارمة بين جنبات الأمة على كل من المستويين الفكري والعملي، لاسيما إن كان هذا في ظل وضع انهار فيه هيكلها الروحي وساد جو من عدم الوعي بين الأغلبية العظمى من أفراد الأمة بأي نوع من أنواع التطهير الروحي في بعض الأحيان؛ وذلك عندما أصبح شائعًا بين الناس أن يبحثوا عن مساعدة للأحزاب السياسية ورجال السياسة المتعطشين لإراقة الدماء والمشعوذين العلمانيين الوحشيين، وعندما كان من بين أفراد الأمة العديد ممن يفضلون مصالحهم الشخصية ويضحون بمصلحة الأمة من أجلها، هؤلاء الأشخاص قد احتلوا للأسف مكانة بارزة في المجتمع الإسلامي؛ وعندما أصبح الموقف محزنًا

لدرجة جعلت بدلاً من مقاطعة الحزب الحاكم المتعطش للدماء، أصبح من الفخر إقامة علاقة ودية مع أصحاب السلطة والنفوذ، لذا إذا لم يكن القيام بأي كفاح إصلاحي مستحيلاً، فإنه على الأقل ليس عملاً يسيراً. أما أولئك الذين يضحون بمصالحهم الشخصية ويحتفظون بحلم تحقيق الإصلاح الإسلامي حياً في قلوبهم ومستعدين للتضحية بأرواحهم في سبيل نصره هدفهم العظيم؛ والحقيقة أنه على الرغم من مكانتهم الروحية، فهم يشعرون بعجزهم عن لعب أي دور مؤثر في النظام السياسي القائم والمجتمع المسلم المتدهور الذي شكله نظام الكفر. يرجع ذلك إلى حد ما إلى عدم رغبتهم في أن تكون لهم القيادة في حياة فعالة تحت مظلة نظام الكفر الحالي، وقد يرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة أن النظام ذاته لا يعطي الفرص إلا إلى الزعماء الذين يسعون وراء مصالحهم الشخصية فقط في البلد، كما أن غياب قيادة حقيقية تتصف بتقوى الله سبباً آخر يحول دون قيام أفراد الأمة الورعين غير الأنانيين بالكفاح الإصلاحي. وأولئك الذين كان لهم دور فعال خلال الأعوام القليلة الماضية والذين يقومون من وقت لآخر بمحاولات يائسة لمطالعة مجرى الأحداث قد انتابهم الشعور بالإحباط تماماً، فهم يشعرون كما لو أنه لم تعد هناك إمكانية للقيام بعملية تغيير جذري في الدولة، ففكرة سيادة الإسلام في الهند فكرة غير عملية، ببساطة لأن استعادة أمجاد الماضي أمر مستحيل، كما أن خلق جو جديد من توازن القوى أمر غير وارد، وربما يشعرون بأنه ليس هناك مخرج من مثل هذا الموقف المؤلم والمفزع والمؤسف.

على مدار الخمسين عام الماضية، كانت مسيرة الأمة تهيم على وجهها في الفلاة، فأولئك الذين رأوا أن تطوير العلوم الإسلامية ونشرها أمر ضروري للمحافظة على بقاء الإسلام، سخرُوا كل جهودهم في تأسيس المنتديات الدينية لكن دون وجود تخطيط صحيح، ومما جعل الأمور تزداد سوءاً هو أن بقايا العلوم الإسلامية هي التي كان يُنظر إليها على أنها المعرفة الحقيقية للإسلام. ولم يكن هناك رأياً جاداً حول مسألة نظر الإسلام إلى المعرفة الجديدة المستمدة من الغرب وكيف أن التأكيد على المنهج التقليدي الذي عفا عليه الزمان فقط مع التجاهل التام لما ظهر في الغرب على مدار 400 عام، يمكن أن تكون استراتيجية فعالة وحيوية للسيطرة على العالم. وقد افتقد التعليم الديني أيضاً أي تخطيط سليم، فلم تكن واضحاً بالشكل الكافي عن الدور

الذي يلعبه العلماء في مجتمعنا وعن طبيعة الخدمات التي يقدمونها للمجتمع وإلى أي جهة يجب أن يسيروا بالمجتمع إليها وعن الذي يتولى تمويل مثل هذا العدد الضخم من العلماء، بالطبع هذا هو السبب في أن محصلات المنتديات الدينية لم تتبوأ مكانها الصحيح داخل المجتمع المسلم وأنها لم تلعب أي دور بارز في الحركات الدينية السياسية. كما أن الحالة الاجتماعية المتواضعة التي كان يعاني منها العلماء في المجتمع جلت الجماهير المسلمة ينظرون إلى ما يملكونه من معرفة؛ أي كتاب الله ﷻ وسنة النبي ﷺ، بشيء من عدم الاكتراث. وعلى الجانب الآخر، فأولئك الذين اعتقدوا أن الرخاء الاقتصادي يستطيع وحده أن يكفل حياة سعيدة للمجتمع المسلم قد ضلوا الطريق وراء مساعيهم المادية. ولم تتمكن أجيال عديدة حتى من التفكير في سبب وجودهم هنا أو معرفة المسؤولية الملقاة على عاتقهم كجزء من مجموعة إصلاحية إيديولوجية. ونرى أنه على أرض الواقع، قد فقدت الأمة عناصرها النشطة في كلا المستويين: فالبعض قد ضل الطريق في هذا العالم الدنيوي والبعض الآخر قد أضاع حياته باسم الدين.

فالأمة التي يقع على عاتقها مسئولية تقديم طوق النجاة إلى هذه الدولة في عصرنا الحاضر هي نفسها الأمة التي تحتضر، لقد أدى استغلال هذه الأمة سياسياً على مدار الخمسين عاماً الماضية إلى الوصول إلى مثل هذا المأزق الذي تشعر فيه بالربكة والحيرة حول هويتها الإيديولوجية الحقيقية، وربما يزعم مسلمو الهند الذي يبلغ عددهم ألفين مسلم أنهم حملة آخر الرسالات السماوية ولكنهم من الناحية الثقافية ليسوا أفضل حالاً من الهندوس؛ فلم يعد المسلمون يرون أنفسهم أصحاب جهاد نبوي عظيم، بل إنهم عوضاً عن ذلك أصبحت تغلب عليهم سمة خاصة من الثقافة الهندية التي اكتسبوها خلال تفاعلهم الطويل مع المشركين على مدى القرون المتعاقبة. وفي حقيقة الأمر، لقد ضاعت الكثير من جهودنا للحفاظ على هويتنا الإسلامية في سبيل الحفاظ على ما يمكن أن نطلق عليه اسم الميراث الإسلامي الهندي والذي، في تقديري، لا يمت بصلة أو علاقة مباشرة مع الاتجاه الإسلامي الإصلاحي، لأننا حتى لو كنا قادرين على الحفاظ على الميراث الإسلامي الهندي على حساب الرسالة الإصلاحية الصحيحة، فإن هذا لا يضمن مستقبلاً مشرقاً للإسلام في هذا البلد. إن الحقيقة المعلومة لنا جميعاً هي أن معظم المؤسسات والمنظمات توجه طاقاتها للحفاظ على

الرموز الإسلامية الهندية، لكن الذي يثير دهشتي حقًا هو أن كل فردٍ منا: علماء ومفكرين وأصحاب المذهب الروحاني قد كرسوا جهودهم إلى الحفاظ على هذه الرمزية فقط، وهذا هو السبب وراء عدم شعور المنظمات الإسلامية في عصرنا الحالي بالحاجة الملحة إلى نشر الأيديولوجية الإصلاحية العظيمة ولكنهم عوضًا عن ذلك يكتفون بمجرد التفكير الوقائي. وعلى مدار الخمسين عامًا الماضية أو يزيد، اكتسب اتجاه الحفاظ على الميراث الإسلامي انتشاراً هائلاً لدرجة أنه في الوقت الحالي لم يعد الاتجاه الإسلامي الإصلاحي المتقدم ذو رؤية واضحة. ويتعجب المرء إذا ما نظر إلى الأنشطة التي يقوم بها العلماء والصوفيين؛ مثل أي نوع من الإسلام ينشرون دعوتهم وأي كتاب يرشدهم ويحثهم على تكريس كامل طاقاتهم إلى الحفاظ على التراث الإسلامي دون تفعيل دور الإسلام الإصلاحي، كذلك لماذا يحبون هذا النوع من الإسلام التقليدي الذي له قيمة أثرية. في تقديري، إن الاتجاه للحفاظ على الميراث الإسلامي أو وهم قيادة حياة إسلامية غير إصلاحية لا يثير شكوكًا خطيرة عن مستقبل الإسلام في هذه الدولة فحسب، ولكنه يعد أيضًا حالة واضحة من رفض القوة الإصلاحية الهائلة للإسلام التي تستطيع في وقت قليل أن ترسم ملامح تاريخ جديد لهذا البلد. أما فيما يتعلق بالرمزية الإسلامية الهندية، يتعين علي في معرض الحديث أن أوضح أن الشيرواني والبيربيرياني واللغة الأردية ليس لهم نفس أهمية الحفاظ عليهم على حساب نشر مثل هذه الرسالة الإصلاحية.

دعونا نرى هذه التساؤلات: أليس هناك عدد هائل من المؤسسات الإسلامية الكبرى الشهيرة التي حظي بعضها بقدرٍ من القدسية؟ ما هو الغرض الذي من أجله تعمل مثل هذه المؤسسات داخل الأمة؟ ألا يعملون جميعًا لمجرد الحفاظ على التراث الإسلامي الهندي؟ وهنا لابد أن نتساءل أين ضاعت الرسالة الإصلاحية للإسلام؟ ما الذي جعل هؤلاء الناس يرتضون حياة أقلية مهيضة الجناح لا حول لها ولا قوة؟ وإذا كان هذا هو حال العلماء، يمكن للمرء أن يتصور تأثير ذلك على الجماهير.

أيها الأخوة والأخوات!

كان من المأمول أن يتشكل اتجاه جديد من الفكر والعمل بسبب هذا الموقف الشائك في هند ما بعد الانهيار، هذا الاتجاه الذي يجعل الأمة التي لطالما عاشت وهي تتجاهل

تماماً الرسالة الإصلاحية، تدرك الآن عيوبها وأنها، مع بث روح جديدة من الإخلاص والحماس، سوف تحدد قافلة الإسلام الإصلاحي وجهتها مرة ثانية، ولكن لسوء الحظ، قبل أن تأخذ هذه التوقعات شكلها العملي، بدأت القيادة الإسلامية التقليدية حملتها لكي تجعلنا نعتقد بأن "كل شيء على ما يرام" وأن الأمة ليست بحاجة إلى صحوه أيديولوجية. إنَّ الشعور القوي بالقلق والرغبة في التغيير قد طُرحت جانباً حتى من قبل أولئك الذين تمتعوا بمكانة القدسية في داخل الأمة، فقد شعرت بالصدمة عندما رأيت الإعلان بأن ثلاثة أعضاء من مجلس قانون الأحوال الشخصية الإسلامي قد أعلنوا الولاء المطلق لدستور الهند منشوراً في مطبوعة ضخمة باللغة الأردية، وذلك بعد المرحلة الثانية من الإبادة الجماعية للمسلمين في بومباي. فأنا لا أستطيع أن افهم الداعي وراء قيام زعمائنا بالإدلاء بمثل هذه التصريحات، ألا يدركون أنهم بانغماسهم في مثل هذه التصريحات التي لا مبرر لها، يجعلون المكانة الدستورية التي يتمتع بها 200 مليون مسلم في هذه البلد محل سخرية وأنهم بإدلاهم بمثل هذه التصريحات أيضاً يحقرون أنفسهم تماماً في عيون الأمة.

يمكننا القول أنه من المحتمل ودون مبالغة أن السياسة الإسلامية في هذا البلد هي السياسة الوقائية، لكن تدمير مسجد البابري قد وضع علامة استفهام حول هذا الاتجاه السياسي؛ وبعبارة أخرى، إنَّ الاتجاه العيش كمواطنين من الدرجة الثانية والذعر من النتيجة التخمينية للجهاد الإصلاحي دفع بالأمة إلى نقطة يتحول فيها كل سراب عن حياة أكثر سعادة إلى شرك من الموت المحقق، ويجب عليهم أن يختاروا بين نوعين من الموت، فالأول لا قيمة له والثاني يتمتع بقيمة بالغة في نظر الله ﷻ، وهذا أحد الأسباب التي جعلت المسلمين يشعرون بالانجذاب الشديد للنوع الأخير من الموت، فهذا النوع يقدم الوعد بحياة جديدة ولكني اشعر بالأسى عندما أرى أن هذا الاتجاه الإصلاحي العظيم قد تم تجاهله باسم الشريعة أو الإسلام، فهناك قائمة طويلة من رجال الدين المعروفين وغير المعروفين الذين يعملون بنشاط ليلاً ونهاراً لاستعادة إيمان المسلمين المفقود في الأيديولوجية العلمانية التي أخفقت بالفعل؛ فأولئك الذين لم يتمكنوا من الحفاظ على مصداقيتهم في لجان العمل الخاصة بمسجد البابري قد استعادوا نشاطهم من جديد تحت أسماء وشعارات جديدة، ومرة أخرى تطرح قضية مسجد البابري بنفس الطريقة ولكن مع وجود فارق وهو أنه في هذه المرة تم إقرار

هذا الموضوع برمته باسم الشريعة، والسؤال الآن هو إلى متى يمكن أن تتحمل الأمة الانخراط في مناقشة مثل هذه الموضوعات التافهة متجاهلة مهمتها الإصلاحية الأساسية وإلى متى يمكن للمسلمين أن يتحملوا حياة العبودية السياسية.

قد تكونون على دراية كاملة بهذا الشعور بالبوؤس وقلة الحيلة والعجز الذي انتاب الأمة في الشهور القليلة الأخيرة، وبدا الأمر لأسابيع عديدة بعد الانهيار كما لو أنه ليس هناك أي مستقبل للمسلمين في هذه الدولة، حيث تحولت الدولة بأكملها إلى مسرح فعلي من المذابح، حيث كان يفطر الحزن قلوب كل المسلمين هناك، حيث انتشت بيوت كل المسلمين بالحزن، ولم تخل أي عين من الدموع، لم يعد هناك أي شاب مسلم يحلم بمستقبل مشرق، كما أنه لم تعد هناك سيده مسلمة تشعر بالأمان، إلا أنه في خضم كل هذا الحزن واليأس كان هناك أمرًا مفاجئًا أكثر من كل ما سبق وهو أن المسلمين ليس لديهم الآن أي شكل للقيادة التي تتسم بالإدراك، فيا لها من مأساة! فإن الأمة الهندية القوية التي تتكون من مائتي مليون نسمة لا تدرك أهمية قيام استراتيجية إصلاحية إنقاذها من هذا الوضع الرهيب، فلا توجد حتى أية محاولة لإدراك أية استراتيجية واضحة مذكورة في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ بشأن هذا الموقف، وأما بالنسبة للعلماء الذين بدأوا حملتهم لاستعادة عقيدة الإسلام في هذه الأيديولوجية العلمانية التي عفا عليها الزمان، فإن الحقيقة هي أن هؤلاء الأفراد لا يتمتعون بالبصيرة الصادقة للرسالة الإصلاحية ولا يملكون العزم المطلوب لخوض هذا الصراع.

وفي مثل هذا الموقف العصيب الذي لم يستطع فيه كبار رجال الأمة رؤية أي بارقة أمل، والذي شعر فيه الحكماء عندنا بالتشويش التام، وتفتقر الأمة بأكملها؛ الجماهير وعلية القوم والعلماء والمفكرون؛ الكل يفتقر إلى وجود استراتيجية واضحة، عندئذ يكون من الأفضل إيقاف المسيرة بعض الوقت، وإعادة التفكير في طبيعة رحلتنا بدلاً من السير في اتجاه غير معروف، فإذا لم يجد المرء نورًا على الجانب الآخر من الطريق، عليه التوقف عن مسيرته إلى أن نستعيد الطاقة المطلوبة لقيادة القافلة بأمان خلال هذا الطريق الطويل والمظلم والمحفوف بالمخاطر. وبالمثل يقع على عاتق هؤلاء الذين أنزل الله عليهم رسالة نبوية واضحة ومسئولية كبيرة تجاه قيادة مسيرة

الأمة نحو نهج إصلاحي من الكفاح، فلقد اصطفى الله في كل عصر بعض الأشخاص الضعفاء والفقراء من أجل إنجاز هذه المهمة العظيمة والنبيلة، وبالتالي لا يكون أمام مثل هؤلاء أي وقت لرتاء حالة ضعفهم، بل يجب عليهم أن يقودوا المسيرة متسلحين بإيمانهم القوي في عون الله. وبسبب صعوبة الموقف، وعندما يشعر عقل المرء بأنه يناضل عبثاً عندما تبدو كل استراتيجية وكأنها تهوي أرضاً، وعندما يوقف هول المشكلة العقل البشري ووقفاً تاماً، عندئذ يجب ألا يفقد أي مسلم إيمانه في قلبه ومحاولة انتقاء كل استراتيجية ذات علاقة أو شأن من المعين الذي لا ينضب وهو القرآن والسنة، واليوم وفي هذه الحقبة من التاريخ، تحتاج الأمة إلى إحياء الإيمان في الوحي الإصلاحي العظيم مع انتقاء استراتيجية مناسبة لعصرنا.

البرلمان الملي

خطوة نحو هدف إصلاحي

إن تأسيس البرلمان الملي هو نقطة البداية في هذا الجهاد الإصلاحي، فهو محاولة لتذكير الأمة بمهمتها تجاه الدعوة المنسية، بداية متواضعة لتوجيه قافلة الأمة نحو هدف إصلاحي، ومحاولة لحل مشكلات المسلمين في إطار إصلاحي، محاولة لإنشاء مثل هذه المجموعة الإصلاحية التي ربما في كل لحظة من لحظات الأزمة تشعر أنه يكفي طلب الرحمة الإلهية؛ وبعبارة أخرى، إن البرلمان الملي هو محاولة لخلق مثل هذه العاصفة التي قد تهب في صورة أشد على هذه الأرض، أو هو حركة استراتيجية ربما تستعيد مجد الإسلام الضائع في هذا القطر؛ أو هو بداية إصلاحية لانفجار كبير قد ينفجر ربما أكبر من انفجار عمالقة الطغاة.

إن إنجاز مثل هذه المهمة العظيمة يحتاج إلى معركة حامية الوطيس وجهاد مستمر. وبالنسبة لأولئك الذين يطمون بمستقبل جديد للإسلام في هذا القطر؛ يجب أن يكونوا على استعداد بأن يضحوا بكل شيء في سبيل تحقيق هذه المهمة العظيمة. ويجب على أولئك الذين يحملون على عاتقهم إنجاز هذه المهمة النبيلة أن يمتلكوا، على الأقل، القوة الروحية التي لا تستطيع الحياة المادية، في أي مرحلة من مراحل جهادهم، أن تحول انتباههم بعيداً عن هذه المهمة النبيلة، وقد يبدو عليهم أنهم ضعفاء من الخارج ولكنهم يجب أن يكونوا أقوى من الداخل، ويجب أن تكون الرغبة الوحيدة التي

يسعون إليها هي متعة لقاء مولا هم عز وجل، كما يجب ألا تقتصر دعوة هذه الحركة الإصلاحية على طائفة معينة من المجتمع؛ فكل من يزعم أنه مسلماً؛ يكون باب الانضمام إلى هذه الحركة مفتوحاً أمامه على مصراعيه. ولا ينبغي أن يسمح لأحد أن يميز نفسه على أساس انتمائه لأي مجموعة دينية معينة أو مدرسة فكرية أو انتمائه لعائلة ما؛ ولا يحق لأحد أن يحكم على صدق إيمان أحد؛ بل بدلاً من هذا يجب أن تعطي الفرصة الكاملة لعامة المسلمين، حتى الآثمين منهم، أن ينضموا يلحقوا ركب هذه الحركة ومن ثم يخضعون لتغيير شامل. وإذا تكلمنا بشكل أكثر دقة؛ فإن بداية هذه الحركة الإصلاحية يجب أن تجلب حياة جديدة للأمة الإسلامية، حياة من الإيمان والجهاد؛ تلك الحياة التي اتسمت بها الأمة في باكورة أيامها.

إحياء الأمة

إنه من نعم الله علينا أن الدعوة إلى توحيد الأمة، والتي لم يمض عليها إلا بضعة أشهر، لم يتم تجاهلها. واليوم؛ وفي هذا الجو غير الودود وفي هذه الحرارة اللافتة؛ يأتي تجمع هذا الحشد من المفكرين المسلمين من جميع أنحاء هذا القطر بمثابة دليل واضح على أنني لست الشخص الوحيد الذي يعمل على إنقاذ هذه الأمة من وضعها الراهن؛ كما أنني لست الوحيد في هذا الجهاد النبيل الذي يحاول إنقاذ قاطني هذا القطر من نار جهنم، إنها لرحمة كبيرة من الله أن يمنحنا كثيراً من المساعدين. وهنا؛ نسأل ما الذي نحتاجه أيضاً لكي نبدأ جهادنا الإصلاحي؟

إن تأسيس هذا البرلمان الملي ليس له هدف آخر سوى أن يجتذب نشطاء هذه الأمة، المنشغلين بالفعل بجهادهم الإصلاحي كل في مكانه، إلى العمل العام، ومعنى هذا أن تأسيس البرلمان الملي محاولة لتوحيد جميع من يعملون من أجل التغيير من أجل نيل رضا الله ﷻ فقط؛ في شكل موحد من أجل أن يكون تأثير عملهم أكبر وأوسع نطاقاً. وعلاوة على ما سبق؛ فإن هؤلاء النشطاء يجب أن تكون لديهم جذور ممتدة بين جموع المسلمين حتى يتمكن كل برنامج من برامج البرلمان الملي من جذب أكبر قدر من هذه الجموع ودعمها؛ لأنه إذا كان البرلمان الملي يريد أن يوقظ الأمة بأكملها كحزب إصلاحي واحد؛ فإنه يجب أن يتشكل من سدنة الأمة الذين تعتمد مصداقيتهم على جموع المسلمين؛ والذين يكون محور نشاطهم هو نيل رضا الله ﷻ فقط. ومادام

البرلمان الملي لم يجر عملية التطهير الذاتي وما دام لم يظهر مجموعة من المتحمسين الحقيقيين؛ فلا يمكن أن تظهر هذه الحركة كحركة جماعية. والمغالطة التي تنتشر على نطاق واسع بين الناس هي أنه لا توجد أية مجموعة إصلاحية يمكن أن تأخذ على عاتقها قضية الدفاع عن المسلمين أو عن حقهم في الرفاهية. وطبقاً لوجهة النظر هذه فإن أية مجموعة دعوية لا يكون لديها أي التزام خاص نحو مجتمعها؛ وليس لها أي حق في أن توجه مجتمعها نحو أية خدمة خاصة ذات طبيعة عامة. ومثل هذه المثالية الساذجة قد خلقت ارتباكاً كبيراً في بعض طوائف الأمة لأنهم لا يرون اختلافاً بين المسلمين غير العاملين بمبادئ الإسلام وبين الكافر التقليدي. وفي تقديري، وجهة النظر كهذه قد فشلت في تحقيق العاطفة القوية والخفية للإسلام في قلوب المسلمين غير العاملين التي تأتي بهم إلى الصدارة في أي جهاد إسلامي. وبالرغم من أنهم في حياتهم اليومية قد لا يظهرون التزاماً قوياً بالقضية الإسلامية؛ إلا أن إرادتهم في التضحية بأرواحهم في سبيل الله لم تغب أبداً عن عقولهم.

وإذا لم يظهر منهم أنهم ممثلون حقيقيون لدينهم؛ فإن ذلك ليس لأنهم يفتقدون الإرادة على تطبيق الإسلام؛ لكنهم لأنهم لم يلقوا التدريب على ذلك. وأولئك الذين يعملون بجد من أجل أن تسود القيم الإسلامية في هذا القطر؛ لا يمكنهم أن يتحملوا تجاهل مثل هذه الأرواح التي تحيط بها هالة من التقديس للأمة الإسلامية. وإنه لحقيقي أن نقول إن الحركة الإصلاحية للإسلام لا تعتمد على دعم المجتمع المسلم وحده، وأن الإسلام لا يدعو إلى الطائفية، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه في كل عصر من العصور تجتذب الحركة الإصلاحية الإسلامية أنصارها من داخل الأمة في المرحلة المبدئية لها. وليس لأحد غير النبي الكريم ﷺ الحق في أن يحكم على صدق إيمان شخص على أساس مساهمته أو مساهمتها في الحركة الإسلامية؛ ذلك لأن هناك احتمال كبير في أن يكون عدم انضمام الناس للحركة الإصلاحية يعزى إلى بعض سوء الفهم وأن البعض قد وصل به سوء فهمه إلى الحد الذي يجعله يشعر بأنه يجب عليه معارضة هذه الحركة الإسلامية، ولكنهم على أي حال من الأحوال لا يمكن اعتبارهم أعداء للإسلام. وبدلاً من أن يقوم المصلحون الإسلاميون بالرد على الآراء المخالفة لهم من أفراد مجتمعاتهم؛ عليهم أن يركزوا جهودهم على تطهير قلوبهم، وفي الدعاء لإخوانهم غير المهتمين. وعليهم أن يقبلوا أي قدر من التعاون قد يتلقوه

من أي فرد من أفراد الأمة وليس تحديد قدر معين من التضحية يقبل على أساسه الفرد هذه الحركة الإصلاحية وينبغي أن يكون طريق التعاون مفتوحاً حتى أمام أفراد الأمة الضعفاء؛ إذ أنّ أي انضمام لهذا الجهاد الإصلاحي يعد في حد ذاته عملاً له القدرة على تحويل حبات الرمل إلى إلى نجوم لامعة.

البحث عن قيادة

إذا كان على البرلمان الملي أن يقود حركة جماعية إسلامية، فإنه يجب عليه أن يصبح مركزاً لآمال الأمة وطموحاتها بالشكل والقدر الذي يجعل الأمة تأخذ في الاعتقاد بأن القيادة الجماعية التي تخاف الله عز وجل أصبحت موجودة. ومن ناحية أخرى؛ يجب أن يتحد أعضاء البرلمان الملي تحت قيادة قادرة. وقبل أن نتقدم أية خطوة في هذا المسار، فإن سدنة الأمة والقائمين على خدمتها يجب أن يخولوا بعض الشخصيات النبيلة لكي يوجهوا قدراتهم وطاقاتهم في قنوات محددة. إن مسألة أن يسلم المرء نفسه لقيادة يجب أن يكون بدافع نيل رضا الله عز وجل فقط، ولا يكون للاعتبارات الشخصية أو المحاباة أو غيرها أي دور في ذلك. ويجب أن يتم إرساء القيادة التي تخاف الله عز وجل على مبادئ إسلامية خالصة؛ وأن تكون جذورها الأيدلوجية نابعة من نظام الشورى وليس على أساس المعايير الديمقراطية. إن النظام القائم على الشورى هو الوحيد الذي يمكن أن ينقذ البرلمان الملي من مساوئ النظام الديمقراطي الغربي مثل العداوة بين الجماعات المتنافسة وجماعات الضغط والاتجاه غير السليم نحو تحييد الرسالة نفسها عن مسارها. وينبغي كذلك الترحيب بأي نقد سواء كان بناءً أم هداماً ويجب أن يكون هناك نطاق كاف للقضاء على أي حركة تنتهك تعاليم القرآن والسنة ولا ينبغي أن يكون هناك متسع لأي جماعة معارضة قد تتسبب في تجميد خطة العمل التي نحن بصددتها؛ أو أن تأخذ الهدف إلى مسار مختلف تماماً عن الرؤية الحقيقية للقائد.

وبمجرد أن تتحقق القيادة في داخل البرلمان الملي؛ فإن على سدنة الأمة والقائمين على خدمتها أن يبذلوا كل غال ونفيس في جعل البرلمان الملي ذائع الصيت، وأن يكون منتدى ممثلاً للمسلمين في الهند. وبهذا تؤمن الأمة في أن برلمانها قد خرج إلى حيز الوجود؛ وأن قوانينه وأعضاؤه سيحققون المعجزات وأنه سيحدث تغييراً جذرياً

في وضع الدولة وأن مشاركتهم في هذا الجهاد الإصلاحى هو تكليف دينى. وعلى هذه القيادة أن تدرك أن البرلمان الملى سوف يشبه أكثر ما يشبه حركة الجموع الإصلاحية ولذلك فإنه من الضرورى لأعضائه أن يكون لديهم الشجاعة والقدرة على التحدث بلغة الجموع من أجل خلق استخدام مقيد للرموز الدينية والألفاظ البلاغية التى قد تثير جموع المسلمين. إن نجاح أى قيادة إصلاحية يكمن فى قدرتها على تحويل أفكارها العقلية المتقدمة إلى شعارات. إن هذه ضرورة لكل منا لكي نخرج من أبراجنا العاجية وأن نصبح بحق أمل أكثر من 200 مليون مسلم فى الهند، وهذا قد يخلق نوعاً من الحماس الإصلاحى الذى يهدف إلى تغيير اتجاه قافلة الأمة فى مسار إصلاحى، وإنه من المأمول جداً أن نحى الحياة الروحية للأمة. وباختصار؛ فإننا يجب أن نعمل بجد واجتهاد لكي نعيد للأمة مجدها المفقود وأن نعطي للإسلام الإصلاحى فرصة فى خلق سلسلة مستمرة من الأحداث السعيدة.

البحث عن بديل سياسي عادل

(الخطاب الرئاسي)

الجلسة الشتوية
المجلس الملي
من 14 إلى 15 يناير 1996
شري كريشنا ميموريال هول، بتنا

أيها المسلمون البائسون المظلومون في هذا البلد!

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري أن أكون بينكم اليوم، فيما سيسجله تاريخنا على أنه أهم حدث في تاريخ مسلمي الهند بعد التقسيم. وهذه هي أول فرصة بعد التقسيم الذي عاني المسلمون خلاله من اضطهاد النظام السياسي البغيض، والاستبدادي، والقمعي على مدار الخمسين عامًا الماضية؛ وبعد أن فاض الكيل بالمسلمين تجاه حياتهم البائسة، فقد استجمعت بعض النفوس التقية الشجاعة لتجتمع هنا اليوم من أجل رفض هذا النظام الكافر. إن انعقاد هذه الجلسة الحالية للبرلمان الملي في باننا يعد أول حدث يكسر حاجز خمسين عامًا من صمت المسلمين الذي لا يزال قائمًا حتى الآن. إن هذا الحدث بحق يعد في حد ذاته حدثًا تاريخيًا عظيمًا، وربما يسير في طريق طويل حتى يبلغ آفاق الصحو الجديدة.

وعلى الرغم من تقلبات الطقس، إلا أن الشيء الذي أتى بكم جميعًا اليوم من أنحاء متفرقة من هذا البلد، هو إدراك أننا كمسلمين، ننتمي إلى أمة النبي الخاتم، ومثل هذا الشرف لا تستطيع أن تتاله أية أمة أخرى على وجه الأرض. ويجب علينا ألا نفقد حقيقة أنه إذا كانت هناك أمة تفخر بأن رصيدها آخر الكتب السماوية المنزل من عند الله، فبالطبع سنكون نحن تلك الأمة، ولذلك فانه من الصعوبة بمكان أن تعيش مثل هذه الأمة الإصلاحية، والمفضلة على سائر الأمم، تحت هيمنة الكفار والمشركين. فالعيش تحت هذه الهيمنة لا يمثل إهانة لنا فحسب، ولكنه يعد إهانة للنبي العظيم نفسه، هذا النبي الذي من أجله وفي سبيله، يمكن لكل فرد منا حتى اليوم أن يضحى بحياته. وإذا كان حبنا للنبي ﷺ بهذه القوة، فكيف لنا أن نقبل بالحقيقة التي تتمثل في أن هذه الأمة النبيلة أصبحت خاضعة لرحمة الكفار والمشركين. إن هذه الجلسة للبرلمان الملي ترفض الموقف السياسي على مدار الخمسين عامًا الماضية. وبناءً على ذلك، فإننا نعلن اليوم أنه وفقا للشريعة الإسلامية، يكون محرماً على مسلمي الهند أن يتبعوا قيادة غير المسلمين في أي منحى من مناحي الحياة. إن أولئك الذين لا

يصلحون أن يقودونا داخل المسجد، لا يمكن أن يكونوا لنا قادةً خارجه من خلال أي قانون من قوانين المسلمين، وذلك يعد مبدأً إسلامياً قائماً غير قابل للجدل من قبل أي شخص مهما كان علمه، ومهما كان ملماً بالقوانين القائمة، رجلاً كان أو امرأة.

هيا بنا اليوم لنعلن سوياً أننا قد كرسنا أنفسنا بشكل حصري وأساسي من أجل مبادئ الإسلام، وأننا مسلمون، مسلمون فقط، ولا شيء آخر. وأن هويتنا تنبثق من هوية الرسول الكريم، وأننا لسنا شيعيين ولا سنيين، ولسنا حنفيين ولا شافعيين، ولسنا باريلفيز ولا ديوباندس، إذا كنا أي شيء، فلا بد أن نكون مسلمين. وإذا كان هناك مرشد لنا فلا بد أن يكون القرآن ليس إلا، وإذا جادلنا في أحد الأمور من الناحية العملية، فلا بد أن يكون جدالنا مستمد من أحاديث الرسول ﷺ، وأي شيء مغاير لذلك يعتبر زيفاً. هذا هو ديننا البسيط، وذلك هو تعريفه الذي لا يمكن لأي فرد من بين 200 مليون مسلم يعيشون في الهند أن يختلف عليه.

وبإعلان ولاننا للإسلام، وبالإعلان الصريح عن عقيدتنا، أصبح من الواجب الملزم علينا كمسلمين أن نكون على أهبة الاستعداد لنشر رسالة الله، وإحياء سنة النبي في هذا البلد. لا تدعوا أية عقبة أو أية قوة دنيوية تثبتنا عن السير في هذا الطريق النبيل، لا تدعوا الأنظمة القمعية أو الحكام الطغاة يعوقوا سبيلنا، اجعلوا حب النبي ﷺ هو الدافع الذي يجعلنا غير مباليين بأصابع الاتهام التي تشير إلينا، ومهما يسخر منا الكفار أو المشركون أو الأعداء؛ وسواء أكان النظام الكافر يمهد الطريق أمام وضعنا في السجون أم كان يخصص زنانات التعذيب لتكون من نصيبنا؛ أم كان الولاء لله ولرسوله يقودنا إلى المشنقة، فإنه ينبغي علينا أن نكون مستعدين لتقبل هذه المشاق بصدر رحب. وإذا كان الكفار والمشركون اليوم يتقلدون أعلى المناصب، ففي يوم الحساب سوف يخفض المشركون والكفار رؤوسهم في خزي وعار أمام الله. وفي ذلك اليوم الواقع لا محالة، سوف ننال نحن المسلمين الشرف بأن نقول للنبي ﷺ بأننا قد ضحينا بأنفسنا من أجل الإسلام، وسوف يقول شباب جيلنا أنهم قد ذاقوا أشد أنواع التعذيب، وتحطمت عظامهم؛ لأنهم أتباع الرسول ﷺ. وسوف نتحدث أخواتنا من النساء عن حالات مضايقتهن، واغتصابهن، وعن حالات الاغتصاب الجماعي اللاتي تعرضن لها بسبب كونهم مسلمين؛ كما سيكون أولئك الذين تعرضوا للمشاق في مكانة

تسمح لهم أن يقولوا بكل فخر بأنهم قد فقدوا أرواحهم، لأنهم حاولوا فقط تخلص الناس من الأنظمة القمعية.

الإخوة والأخوات!

أي شكل من أشكال التعذيب لم تذوقوه خلال الخمسين عامًا الماضية؟ وزنانات التعذيب الشديد لا تزال في انتظارنا ،. ونساء المسلمين غالبًا ما يتعرضن لمواقف الاغتصاب الجماعي، ويأتي عقب ذلك مباشرة، سلسلة من العنف غير المنتهي ضد المسلمين، والذي يحمل من القوة الكافية ما يستطيع القضاء على أرواحنا في أي وقت وفي أي مكان في هذا البلد. فالتعذيب والمحن موجودون هنا في الحقيقة، لكن هذه الجهود سوف تضيع هباءً إذا لم تكن التضحية نابعة عن إيمان عميق بالدين. فكل يوم يتعاقب، يتطلب منكم تقديم تضحيات جديدة، ولكن الثمن المدفوع لها ليس كافيًا لبزوغ فجر يوم جديد. إن ظلال العبودية السياسية تميل إلى أن تكون أكثر ظلمة، كما أنكم أصبحتم فريسة سهلة للكفار والمشركين؛ ولذلك فإن العمل الجبان يعتبر جريمة مروعة، ولن تستطيعوا أن تقدموا أية حجة معقولة عنه أمام الله، وهذا لأننا قد غضضنا الطرف عن الهدى الذي يقدمه لنا القرآن في مثل هذه الأوقات. ويا للحسرة! لم يعد كتاب الله بالنسبة للعديد من قادتنا غير المحنكين وبعض الساسة المسلمين هو المنهج الذي يجب عليهم أتباعه،. فهم على وضوح في تصريحهم الذي لا يستحق الثقة، والقائل بأن الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد للمجتمع الهندي المتعدد الثقافات والديانات، وهذا من وجهة نظري يعد إعلانًا بالحرب على الله ورسوله. والعديد منا تستيمله ، سواء عن وعي أم دون وعي، دعاية الأعداء التي تدعي أن المنهج القرآني عن الحياة لا يمكن تطبيقه بشكل عملي في هذا البلد، وأن هذه المشاعر المزدوجة يتم إلقاء الضوء عليها فقط كي تطابق قانون هذا البلد.

وفي هذا المنعطف التاريخي، وعندما يقع وجودنا الروحي مجروحًا بشكل خطير في أيدي الديمقراطية العلمانية، وعندما أدرك كل منا الخداع الدستوري الذي يسمى الديمقراطية العلمانية، وعندما رأى قادتنا ضعاف البصيرة، وضعاف التمييز، تدمير مسجد بابري، وعندما رأى الليبراليون المزعومون من بيننا الحقائق بازغة أمامهم وهي أن العنف ضد المسلمين ما هو إلا الوجه الآخر لعملة الديمقراطية العلمانية.

وحتى بالنسبة إلى أخواتنا اللاتي ولين وجوههن إلى الثقافة الغربية، فإن الهدية التي أتى بها النظام العلماني إليهم كان في صورة اغتصاب جماعي، وعندما يقف الوجه الوقح والزائف لهذا النظام مفضوحاً تماماً أمام كل منا، في هذا الوقت، لا تكون حاجة الساعة هي القيام باحتجاجات فردية متهورة، ولكن بدلاً من ذلك نقوم بعمل رفض تام لهذا النظام بشكل جماعي، وعلاوة على ذلك يجب أن نسير بخطى مسرعة من أجل نظام بديل عادل.

وتعتبر هذه الجلسة للبرلمان الملي خطوة صغيرة تجاه عصر النهضة؛ حيث يجتمع المسلمون المعنيون من كل أنحاء الهند من أجل صياغة استراتيجية عملية لإسقاط هذا النظام القمعي. ومن خلال رؤية الجماعات المتجانسة من الأشخاص المجتمعين، فإن نشعر بالقوة بأننا لسنا وحدنا من يقف ضد هذا النظام.. وما يحفزنا أكثر هو إدراك أن كسر أغلال العبودية السياسية قد أصبح من أكثر الأمور إلحاحاً.

وربما يكون العديد منا غير مدركين لذلك، لكن سوف يسجل المؤرخون في المستقبل أن صوت هذه الجلسة التي تُعقد بمدينة باتنا، كان بداية النهاية لنظام بغيض. ففي هذا الوقت، هذه هي اللحظة التي لا تجلسون فيها وسط مجموعة من المسلمين المستائين المغلوبين على أمرهم، ولكن في هذه اللحظة أنتم تشتركون في عملية صنع التاريخ، والتي سوف تعرف في التاريخ فيما بعد على أنها مجموعة من الآمال التي تعلو في الأفق السياسية المظلمة لهذا البلد. في هذه اللحظة الحالية، يعيد التاريخ تشكيل نفسه، فلقد وقف الناس ضد خمسين عاماً من العبودية السياسية، وقررت مجموعة صغيرة من النفوس الطاهرة أن تجعل من المستحيل ممكناً؛ من أجل بزوغ فجر جديد في هذا البلد. ومن حسن الحظ أن نجد أنفسنا اليوم مجتمعين في هذه الجلسة، وعند هذا المنعطف التاريخي. الهام هيا بنا لنجعل هذه اللحظة الخطيرة مدوية بالثناء على الله والتسليم على رسوله ﷺ.

الإخوة والأخوات!

في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ، يتعين علينا إعادة بناء حلمنا، وإحياء رؤية نبينا التي لسوء الحظ زُجَّ بها إلى الوراثة. لقد حان الوقت لإنعاش ذاكرتنا بخطبة الوداع للنبي ﷺ، وإعادة إحياء التزامنا بالرسالة التي يفترض علينا أن نأخذها إلى أركان العالم الأربع. تذكروا! بأننا قد وعدنا رسولنا الحبيب بأنه مهما كان الثمن، وأيا كانت الحقبة التاريخية، فإننا لن نغير أي نظام أية مصداقية غير النظام الذي اختاره الله ورسوله. تذكروا تلك اللحظة التي أعطينا النبي ﷺ فيها وعدًا بأننا لن نألو جهدًا في رؤية نظام قائم على العدل التام. ولقد مضى على ذلك أربعة عشر قرنًا فقط، ولا عجب إذ ظهر لنا حادث جديد، وتاريخ معاصر، إن جبل الرحمة ووادي عرفات يسألوننا عما حدث لو عودنا القديمة التي قطعناها على أنفسنا؟ لقد كان من المتوقع منا ونحن نحمل رسالة النبي الإصلاحية بين أدينا، أننا سوف نغير العالم بأثره رأسًا على عقب، وأننا سوف نقيم نظامًا عادلًا، وأننا لن نسمح لأي طاغية في أي مكان في العالم بالهروب. ولكن يا للحسرة! فإن رسل الإصلاح العالمي السابقين قد قبلوا اليوم الهيمنة السياسية للكفار والمشركين،. ويا لها من حسرة عظيمة!

إن جبل الرحمة ووادي عرفات لا يزالان موجودين حتى اليوم، وكذلك مازالت خطبة الوداع التي ألقاها النبي ﷺ موجودة. ولكننا نفتقد هذه النفوس النبيلة التي نشرت رسالة النبي في كل ربوع الدنيا، بالإضافة إلى ذلك الحماس الإصلاحي الذي لم يستطع معه أي طاغية أو إمبراطور عظيم أن يتحلى بالشجاعة ويعترض طريقهم. وعندما قرر شاب صغير من هذه القافلة، هذا الشاب الذي نعرفه بمحمد بن قاسم أن ينقذ الشعب المضطهد على هذه الأرض، لدرجة أن أعتى الطغاة قد شعروا بأنهم مجبرون على الاستسلام. هذا الشاب كان رجل عقيدة، وتابعًا حقيقيًا للرسول ﷺ. هذا الشاب لم يكن خبيرًا بالسياسة العالمية، ولم يكن لديه أي خبرة بالمناورات السياسية، ومع ذلك فقد كان هذا الشاب قادرًا على غزو البحر اللجي المعتم للكفر الهندي. أفلا يعد إذاً مما يثير الضحك اليوم، أن نفس القافلة التي تتشكل من 200 مليون مسلم، قد قبلت بالفعل حياة العبودية السياسية.

والآن، ومن خلال نعمة الله علينا، أننا قادرون اليوم على كسر حاجز خمسين عامًا من الصمت، ومن خلال بزوغ فكر سياسي جديد علينا، ومن خلال جيلنا من الرجال

والنساء الذي بات مصرا على كسر أغلال العبودية السياسية، فقد أصبح من الواجب على كل شخص منا أن يحرر نفسه وجسده من كل شيء غير مسلم، إنه يجب علينا أن نتخلص من كل هذه الأحلام والطموحات التي ليس لها علاقة بالرسالة النبوية. إن حلمنا يجب أن يكون واحداً، من أجل بناء نظام عادل، كما بين لنا نبينا الحبيب ﷺ. واليوم، وفي هذا الاجتماع التاريخي والتمثيلي لمسلمي الهند، يشرفني أن أعلن بأن كل الأنظمة عدا نظام العدل القرآني تعد أنظمة كاذبة. إنه إيمان 200 مليون مسلم يعيشون على هذه الأرض بأن القرآن هو الكتاب الذي لا بد من تطبيقه، وهو النموذج الذي لا بد من تبنيه، ونحن المسلمين من الواجب علينا أن نرفض النظام الكافر وأن نقيم النظام القرآني في هذا البلد. واليوم هو يوم تجديد إيماننا، وهو يوم الإعلان عن إيماننا الراسخ بالإسلام. وبناءً على هذا فنحن نعلن هنا بأننا من الآن فصاعداً، لن نقبل نظام خالٍ من رسالة محمد ﷺ، وبأننا لن نقبل أي قيادة سياسية كانت أو غير سياسية، غير القيادة المحمدية. ولا نذيع سرّاً إذا قلنا بأن النظام الوحيد الذي يتوجب علينا إقامته من الناحية الإسلامية في هذا البلد هو النظام الإسلامي فقط؛ ذلك النظام الذي يتساوى فيه جميع الأفراد دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الطائفة، أو أي تفرقة من أي نوع. إن إقامة ذلك النظام الإسلامي العادل بدلاً من النظام الحالي الزائف، هو شعارنا الملي. فنجاحنا في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة يعتمد على ذلك. أما فيما يتعلق بأولئك المسلمين الزائفين الذين يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على سلامة هذا النظام الزائف، أو أولئك الذين يعتبرون الديمقراطية العلمانية هي المنقذة لهم، أو أولئك الذين يعملون ليل نهار من أجل تسليم القيادة السياسية للأمة الإسلامية إلى المشركين، فإنهم يقتربون جرائم لا تقل عن جريمة الشرك، جريمة لا يمكن أن يغفرها الله.

ويجب علينا أن لا نتجاهل حقيقة أن الهند هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان المسلمين الموجودين بها؛ حيث تعد مقراً لما لا يقل عن مائتي مليون مسلم. فبأي معيار إذاً يمكن أن يُطلق على مجتمع بهذه القوة العددية الهائلة لفظ أقلية. إن مصطلحين مثل أقلية أو أغلبية لم يرد ذكرهما في القرآن، ولكنها ألفاظ ظهرت في مناخ غير قرآني؛ بهدف إعاقة المسلمين عن إدراك إمكانياتهم الحقيقية، فعلياً إذاً أن

ننأى عن هذه المفاهيم غير القرآنية. إن النظرة العالمية للقرآن تقسم الناس إلى صنفين : ملة الإسلام، وملة الكفر، وكل منهما علي طرفي نقيض، ومن المستحيل أن يعيشان في وفاق تحت قبة مجتمع واحد، ولن تكون حالة التعايش السلمي بينهما إلا وهماً. إننا يجب أن لا نتجاهل الحقيقة التاريخية التي تقول بأن هذا البلد كان داراً للإسلام لما يقرب من ألف سنة، وأنها كانت دولة بارزة لها مكانتها في العالم الإسلامي، ولكن هذه الدولة العظيمة التي كانت داراً للمجد الإسلامي في وقت من الأوقات، فقدت دور القيادة السياسية للعالم الإسلامي؛ بسبب بعض الأحداث غير السارة، وليس ذلك بالماضي السحيق. وفي تاريخ الأمم لا تعد مثل هذه الحوادث أمراً غريباً أو أمراً لا سبيل إلي إصلاحه، فالأمم التي تحترم ذاتها تعرف كيف تحول هزيمتها إلي نصر، فإذا كان الأمر كذلك فلم إذا تشعرون بهذا الإنهاك في مجرد نصف قرن من الزمان؟ وأين اندثر حلمكم بعالم يسوده العدل؟ أليس من العجب أن تستجدوا الرحمة في بلدكم؟ فأحدهم يعدكم بخمسمائة مليون روبية، والبعض الآخر يتحدث عن تخصيص قطعة من الأرض لكم، وآخر يقدم اقتراحاً بإقامة جامعة أوردية. وقلما تذكرتم في خضم تلك الوعود الزائفة، أن هذه هي نفس البلد التي ظلت تحت قيادتكم لما لا يقل عن ألف سنة، فكيف بكم تتجاهلون هذه الحقيقة التاريخية بهذه البساطة.

إن ما تعيشه البلاد من وضع متردٍ، وظلم اقتصادي، وفوضى اجتماعية، وتمركز للثروة في أيدي قلة من الناس، والخوف المتزايد من اندلاع حرب أهلية شاملة، هذا الوضع يهيب بالأمة أن تعود للمقدمة، حتى تخط لهذا البلد طريق نجاته. إن أولئك المتمردين علي الأوامر الإلهية، الذين لا يتبصرون بما وراء ذلك العالم المادي، ليسوا أهلاً لتولي أمر هذا البلد بأي حال من الأحوال. إنه لا يكاد يمر يوم دون أن نسمع عن فضائح مالية جديدة، وأصبح عادياً أن نسمع كل يوم بحادثة اختلاس جديدة. أما الانحلال الخلقي في عالم السياسة فلا حدود له، وكلما كان المجرم ذا شأن، كانت المكافأة السياسية أكبر. إننا لا نجد من بين هؤلاء القادة من يهتم بجدية بمستقبل هذا البلد. ومن المؤلم أن اللصوص هم من يتولون المسؤولية عن موارد هذا البلد، بينما نقف نحن كمتفرجين عاجزين حيال ما نراه، وكأن ذلك ليس من شأننا. كيف لنا أن نسمح بهذا الوضع، بينما ندرك حقيقة أن كل جريمة نهب، وكل فضيحة مالية، تؤثر بشكل مباشر علي حياتنا.

ونفس الفوضى تسيطر علي سياساتنا تجاه الأمن الداخلي والخارجي، حيث لا يعرف صناع السياسة، إلي أي اتجاه يقودون هذا البلد، فوقعنا باسم مكافحة الإرهاب، في مخاطر عسكرية وأصبح استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأمن الداخلي قيمة مقبولة لبنائنا الديمقراطي المزعوم. فما يجري في كشمير علي مدار السنوات الأربع الماضية ما هو إلا عمليات عسكرية كاملة، ومن ثم فإن مواردنا تتبدد دون أدنى درجة من الوعي. ودائماً ما يضطرنا التخبط في السياسة الخارجية إلي الانغماس في مخاطر عسكرية في سريلانكا، وأحياناً يضطرنا إلي التحول إلي سيانغن جلاسير لخوض صراع عديم الفائدة ولا طائل منه، ولا يوجد من يقوم بمناقشة تلك السياسة الزائفة، أو من يقوم بمنع الدولة من ارتكاب تلك المجازفات الجنونية. إن غالبية سكان هذا البلد يقعون تحت خط الفقر، ولا يجد أطفالنا سبيلاً للحصول علي تعليم جيد، ولا نزال في حاجة لرعاية صحية أكثر فعالية، ولكنه بدلاً من الاهتمام بهذه الحاجات الأساسية، يبدد جزء كبير من ثروات البلاد في تكنولوجيا التسليح وتطوير الترسانات النووية. إلي متي سنظل ذلك الشاهد الأبكم علي ذلك الموقف المؤلم؟ إنه لمن الواجب علي مائتي مليون مسلم من أبناء هذا البلد أن يكتفوا نضالهم حتى يكون لهذا البلد قيادة مؤمنة ذات رؤية هادفة.

إن هذه الكلمات يجب أن لا يستنتج منها أحد أنني أحاول بها تأليب المسلمين علي الهندوس في هذا البلد، مطلقاً! فأنا لست ضد أي أمة، لكن ما نحن ضده جميعاً هذا النظام الظالم لنا على حد سواء، يستوي في ذلك الهندوس، أو المسلمون، أو المسيحيون، أو أي عضو من أعضاء الجماعات الأخرى. إن ما نقوم به اليوم لا يعدوا أن يكون مجرد تذكرة للأمة المسلمة برسالتهم التي طالما نسوها، والتي يتوجب عليهم القيام بها كمثلين للنبي ﷺ، ولذا يصبح من واجبنا كمسلمين أن ننقذ أهل هذا البلد الذين يعانون وطأة الاضطهاد، فنحن من الأساس نقف ضد أولئك الحكام الشيطانيين، والطغاة السياسيين المسؤولين عن حرمان خمسة وثمانين بالمائة من السكان، من خمسة وثمانين بالمائة من ثروات هذا البلد، ويبقي خمسة عشر بالمائة فقط يسيطرون علي خمس وثمانين بالمائة من ثروات هذا البلد، وأحياناً يؤدي ما بأيديهم من ثراء فاحش إلي استغلال ثرواتهم في تصنيع أسلحة فتاكة، الأمر الذي ينجم عنه انفجارات نووية في بعض الأحيان، ونحن إذ نعتبر أنه من واجبنا الديني

تغيير ذلك الموقف المؤلم. وعلى هذا الأساس فإننا نعتقد أن تأسيس نظام سياسي عادل هو أولى اهتماماتنا، ولو أبدت مجتمعات غير مسلمة اهتمامًا بمعاونتنا علي هذا الأمر فمرحباً بهم، ومع ذلك يتوجب علينا أن نعلنها صريحة، بأننا لا يمكننا أن نكون شركاء لهم في أي كفاح من أجل إقامة نظام سياسي مستقبلي؛ وذلك لأن الإسلام لا يجيز لنا أن نعمل من أجل نظام غير إسلامي، أو استبدال نظام غير إسلامي بغيره من الأنظمة الكافرة على مختلف أشكالها، إذ أن مثل هذا التغيير لا يلقي قبولاً عندنا نحن المسلمين، إذ أن الأمر لا يختلف بالنسبة لنا، إذا قبل المسلمون المنبوذين كمخلصين لهم بدلاً من البراهمة المشركين. فالأمر برمته غير جائز مطلقاً بالنسبة لنا كمسلمين.

الإخوة والأخوات!

دعونا نفتح عما عزمنا عليه بالأبلا يظل المائتي مليون مسلم الموجودين بالهند يقومون بدور المتفرج الصامت، وأن لا نسمح لأعداء الله والمتمردين عليه بأن ينهبوا ثروات هذه الأرض العظيمة، ولن نغض الطرف عن ظالم ولن نسمح له أن يهرب بفعلته بدون عقاب، كما لن نصم الأذان عن صرخة المظلوم، وسنمد يد العون لكل ضعيف، وننتصر له من الظالم. إن هذا الجمع الصغير من المؤمنين ربما يبدو ضعيفاً في عُدته، إلا أنه لا يمكن أن نشك فيما لديهم من قوة إيمان، فإذا ما تعمق إيماننا بالله تعالى فإننا سنكون قوة لا يستهان بها. لقد أخبرنا القرآن أن الملائكة تنزل على أولئك الذين يؤمنون بالله تنصرهم وتؤازرهم. إنني لا أفهم كيف يمكن لأحد أن يفضل فرقة المشركين البغيضة، علي أن يكون في معية الملائكة المقربين. إنه يتعين علينا أن لا نبالغ في تقدير القوة الحقيقية للطغاة العلمانيين في هذا البلد، فربما يبدو أنهم أقوياء، ولكن الحقيقة أن حياة الشرك جعلت قلوبهم نخرة خاوية، وسقط في أيديهم أن العبارات التي يستخدمونها كالعلمانية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان لم تعد تصلح أن تكون ستاراً يخفون وراءه نواياهم، فباتوا يعتقدون أن كل محاولة لإخفاء الحقيقة لا تزيدهم إلا افتضاحاً، وأصبحوا في هذا الموقف يرتعدون من أي صوت معارض مهما كان ضعيفاً. إن أولئك الذين يعانون من أزمة وجدانية واضحة، ووجدوا ملاذاً

في عبادة الأوثان، والذين طالما انحنت رؤوسهم لأي شيء عظيم، لا يحتاجون مؤكداً إلي جهد فائق حتى يعلنوا استسلامهم التام.

وعلي أي حال فإن كل خطوة تجاه تحقيق هدفنا الثوري يجب أن تكون محسوبة جيداً، فالعملية الإصلاحية ليست محاولة يائسة، وليست مجرد رفع لشعارات أو توضيحية بحياتنا غير مخطط. لها. إنها في الواقع خطوة سديدة ومحكمة، لتحويل أي خطر يحقق بها إلي فرصة نقتنصها ونستفيد منها قدر الإمكان. إن الأمر يتطلب شجاعة فائقة، وشعور بالالتزام ينبع من أعماق نفوسكم، وعلينا أن لا نتأثر بما يظهره الأعداء من قوة، وبدلاً من أن ننظر لعتادهم وأسلحتهم الثقيلة، والرعب يملأ قلوبنا، علينا أن نرفع أبصارنا إلي السماء حيث تنزل علينا الملائكة كما وعدنا الله تعالى بذلك، لذا كلما كان إيماننا بوعد الله ونصره لنا قوياً، يزيد شعورنا بأن ملائكته تحيط بنا في كل لحظة من لحظات كفاحنا الإصلاحي. فإذا ما بلغت درجة إيماننا هذا الحد؛ فلن تستطيع أي قوة علي ظهر هذا الكوكب مواجهتنا، وتذكر، أنك وأنت في معية الله لا يوجد لغز دون حل، ولا توجد أزمة دون علاج، ولا يوجد موقف دون تبدل وتغيير، فلم إذا لا يستطيع مسلمو الهند أن يجدوا لأنفسهم مخرجاً من عذاب هذا السجن الذي امتد لخمسين عاماً؟

الإخوة والأخوات!

ربما تكونوا قد رأيتم ذلك الجمال الخلاب الذي تحدثه الدوامة؛ حيث كلما ظهرت أزمة علي السطح، يندفع الماء بقوة من كل جانب لكي يبقي صفحته خالية من الأزمات، وهذا الأمر له ما يماثله في المجتمع الإنساني أيضاً، وفي كل أزمة من الأزمات، يخلق الله بعض النفوس الطاهرة التي تسارع بإنقاذ المجتمع الإنساني ولا توجد اليوم قلة في هذه الشخصيات النقية القادرة على إنقاذ الأمة. وحقيقةً إننا نخشى أن يغرقنا التاريخ في دوامته، وربما يوجد بيننا من يعتقد بأن الوقت ما زال مبكراً للقيام بمثل هذه الخطوة، وربما يعتقد بعضنا بأنه من الحكمة أن نؤجل ذلك الكفاح الإصلاحي حتى يحين وقت أكثر ملائمة، ولكني علي أي حال لا أو من بإضاعة الوقت في الانتظار، فهناك شيء ما في الطبيعة هو الذي يجعل الماء يتدفق صوب الدوامة- وهذا

هو محور الأزمة- بغية تدارك الموقف، فلا يجب أن يمعنا خوفنا من المستقبل المجهول، من المضي قدماً في اتجاهنا الإصلاحى.

لقد أبدي علماءنا الأخيار وبعض أصدقائنا الذين تربطنا بهم صداقة طويلة، ردود أفعال متضاربة تجاه دعوتنا الإصلاحية، فهم يؤيدون تحليلي للموقف، ولكنهم يعتقدون بأن الوقت غير ملائم لمثل هذا الكفاح الشامل، وهناك بعض الناس قلوبهم معنا، ولكنهم لا يملكون الشجاعة الكافية للإفصاح عن موقفهم، وحتى بعض شركائنا الذين طال عهدنا بهم يأملون في تأجيل هذا الكفاح بدعوى أننا لا زلنا جماعة صغيرة، وأن المسلمين ما زالوا يرفضون تلك المغامرة الإصلاحية، ولكني أرى أنها مسئوليتنا نحن في أن نلقي أول حجر في بحر الكفر المعتم والساكن، وعاجلاً أو آجلاً، ستكون البداية، أقصد البداية المثيرة، لا بد أن تكون من جانبنا. أما فيما يتعلق بحجة تأجيلها لبعض الوقت، فإننا في واقع الأمر قد أجلناها لمدة الخمسين عاماً الماضية، مما يعني قد أضعنا بالفعل وقتاً كافياً. إن ألك الذين ينادوننا بالتأجيل، إما أن يكونوا بمنتهى السذاجة، وإما أن يكونوا متجاهلين لموقفنا المثير للشفقة. هذا الموقف الذي عندما تكون فيه تحت هجوم مستمر، وعندما تطأ أقدام الوحوش المتعطشة للدماء بيتك، وعندما تقتحم تلك الوحوش التي ترتدي زياً موحدًا، بيتك في ليالي البرد القارس التي فرض فيها حظر التجول، تحت زعم النقثيش وتهين نسائك، وعندما يأخذون ابنك لزنزانات التعذيب بدعوى العثور على أسلحة في حوزته، وعندما تحول العصابات الفاشية منزلك إلي رماد، والكثير من هذا القبيل الذي يجعلك مطالباً أن تتعامل مع سلسلة لا نهاية لها من قضايا الشرطة، وعندما لا تجرّعك الحياة في كل لحظة في الحياة إلا مرارة، وعندما يسألك ابنك قائلاً: يأبت، لم لا تبادر لوضع نهاية لهذه الحياة المأساوية، وعندما يجدهك في ورطة، يبدأ هو في التخطيط لخطوة أبعد مما تفكر فيه أنت! عندها فقط سوف تقول نعم، وتدرك أن وقت الانتظار قد نفذ. وأنه في هذا المنعطف التاريخي للهند، الذي نعايشه الآن، يكون تأجيل الإصلاح بالنسبة لنا مستحيلًا، حتى ولو كنا نرغب في ذلك.

إن أولئك الذين يقفون على تاريخ الثورات العالمية سوف يوافقونني الرأي على أن وقت الثورة لا يأتي من تلقاء نفسه، بل لا بد لها من داعٍ، فإذا لم تشرعوا في نضال

إصلاح، وإذا ظل الحلم بعالم جديد يتضاءل في مخيلتك، فعليك أن تفكر في العيش تحت نظام ظالم علي أنه وضع طبيعي، وأن كل شيء علي ما يرام. لذا فإن الموقف يتطلب أن نشرع في ثورة عالمية بدلاً من أن نضيع الوقت سدى. وإذا كان أتباع الشيطان لا يتوانون عن العمل ليل نهار، وإذا كانوا ليسوا في حاجة إلى الانتظار للوقت المناسب، فلم إذاً نشعر نحن أتباع الرسالة السامية بالخجل. وفي كل اقتراح بالتأجيل تكمن محاولة لإخفاء ما نحن عليه من جبن. تذكر يا أخي أن الإيمان والجبن لا يجتمعان في قلب مسلم، وقد حان الوقت لكل من يعتبر أن الدعوة الثورية التي ينادي بها المجلس الملي صحيحة تأتي في وقت غير مناسب، أن يعتنوا بالجانب الروحاني لديهم، كما حان الوقت بالنسبة لهم للقيام بتقييم الذات، حتى يتأكدوا إذا كان الخوف من سلطان غير سلطان الله قد تمكن من قلوبهم أو لا، وكل من أمل وتفائل بأنني في كفاحي لتحقيق سيادة الإسلام ورفعته، سوف أجد عوناً من الأمة الإسلامية في كل بقاع الأرض. فشبكة المدارس والمعاهد الإسلامية، والجامعات العربية الشهيرة المنتشرة في كل ربوع الأمة، والأكثر أهمية أن علماء الدين سوف يقفون من أجل نصرتنا. وعلي أي حال إذا لم تقابل دعوتي بالترحيب الحار لأي سبب من الأسباب، فإنني لن أراجع أبداً، غير مبالٍ بما سوف يحدث لي، أو بأي مصيبة قد تلم بي، بل سيستمر كفاحي للأبد، ويبقى الأمر بيد الله يرعاني ويحفظني.

إن التجارب التي خضتها قد قادتني إلى نتيجة مفادها، أن تأجيل بزوغ فجر جديد علي هذا البلد لم يحدثه خصوم الإسلام وحدهم، بل كان لخصوم العلمانية والمسلمين ذوي التوجهات السياسية الأثر الكبير في ذلك. وسواء أكانوا من الساسة المسلمين، أم من المخادعين العلمانيين، وسواء أكانوا من الأحزاب السياسية، أم من عملاء الكفار المتكبرين، فهم جميعاً يرون أن تأمين مصالحهم يعتمد علي عدم المساس بالنظام الحالي، كما يعتمد بقاؤهم علي إبعاد المسلمين عن فكرة الصحوة الإسلامية، وهناك جماعة من العلماء المزيفين الذين أحاطوا نفوسهم بالبغيضة، والقيحة، والمادية بنوع من القداسة الروحية الزائفة. لقد كانت تلك الجماعة أشد تأثيراً علي تعطيل العملية الثورية، لأنه بإمكانهم أن يأتوا بأدلة في غير محلها من القرآن والسنة، تبرر أفعالهم الخبيثة التي لا تمت للإسلام بصلة. لقد تميزوا في فن إخفاء رسالة الله الحقيقية التي تدعو للثورة علي الظلم، وكانت أسمى أمانهم أن تعقد لهم مقابلة رسمية مع رئيس

الوزراء. ويا للحسرة! ويا للعار! يزهو خلفاء الرسول ﷺ ويفخروا بمرافقتهم للكفار والمشركين.

إنني لا أري أن ذهاب علماءنا وأعضاء المجلس الملي الموقرين إلى رئيس الوزراء وتوسلهم له لتوفير الحماية للمسلمين وللدين يعد اتجاهاً صحيحاً، بل أراه إهانة تثير الغضب، وجريمة لا تغنفر في حق أمة النبي الخاتم، ولقد ناشدت علمائنا مراراً وتكراراً، أنه بدلاً من التماس الحماية من الكفار والمشركين، يجب علينا أن نستجدي حماية الله، وقد ذكرتهم بأن الوقت قد حان لكي نعيد تنظيم البيت المسلم وأن نعمل على خلاصنا بأنفسنا. ويا لها من سذاجة أن نصدق حيناً بعد حين بأن الكفار والمشركين، أعدائنا اللدودين، قد أصبحوا متعاطفين مع مشاكلنا، أني لهم أن يتحملوا أن تحيا أمة النبي الخاتم، وحاملة الرسالة الإصلاحية، في سلام. إنهم يبذلون ما في وسعهم كي يجعلوا حياتنا أكثر سوءاً، وأكثر بؤساً. يا لها من أضحوكة، نهول إليهم مرات ومرات نستجدي منهم إصلاح ما بنا من خلل. لقد حان الوقت لتدبير ظهورنا لرئيس الوزراء، ونتجه للسماء نطلب العون من الله تعالى.

وخلال السنوات القليلة الماضية، تم بذل جهود منظمة من أجل إحداث سوء فهم بيني وبين القيادة الدينية السلفية، حتى أن بعض شيوخنا قد وسمني بأنني شخص يحيا علي الشعارات العاطفية، وفي بعض الأحيان كانت كتاباتي تزعجهم، ولكنني كنت دوماً أرد على ذلك وأبرره، بأن الغاية التي أنشدها هي تماماً ما ينشدونها، وطالما كانت تلك الأمنية قريبة إلي قلوبهم، فلن يستطيعوا الابتعاد عنها بسهولة. إن الحقد الذي تمكن من قلوب الأمة لا يمكن علاجه مع الوضع السياسي الراهن، ولن تؤدي اللقاءات المتكررة مع طغاة السياسة إلي شيء. لقد كنت دائماً أوّمن بأنه بالمقارنة بمحاولات اللجوء إلي الأحزاب السياسية وطلب الحماية منها، فإن اللجوء إلي الله وطلب حمايته هو الخيار الأفضل، ودائماً ما حاولت أن أقنعهم بأنه علي الرغم مما بيننا من خلاف حول العديد من القضايا، فإن حقيقة الأمر أنه لا فرق بيني وبينهم؛ فنحن أبناء أمة واحدة وجزء من كيانها، وكلانا يستطيع مؤازرة الآخر في كفاحنا ضد الكفر. أما بالنسبة للسياسة من المنافقين المشركين، فإنهم ليسوا مخلصين لكم، كما أن صداقتهم لا يمكنها أن تضمن لكم الفلاح في الآخرة.

منذ ذلك الحين، مر كثير من الماء أسفل الجسر، وازدادت الأمة ضعفاً. ومع ظهور العديد من المشكلات الجديدة الملحة، بدأ طاغية هذا النظام القمعي واضحاً بشكل كبير. والآن، وأكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لكي نقوم بعمل تقييم حقيقي للموقف. ففي ألمانيا النازية، ومع إقامة غرف الغاز السام، اكتشف الأوغاد النازيون طريقة فريدة للمتعة، فعندما كانوا يضعون الضحية في غرفة الغاز، يقوم النازيون بمشاهدة سكرات الموت للضحية عبر حواجز شفافة. لقد وصل بهم الأمر أنهم قاموا بتركيب أجهزة كي يستمعوا إلى الكلمات التي يتم بها الضحية للتأكد من أن الموت محقق، كما أنهم شاهدوا باهتمام أي محاولة يقوم بها الضحية للنجاة من الموت، وكانت كل كلمة يلفظها تشيع في أنفس النازيين المتعة. إن ذلك الموقف ينطبق على المسلمين في هذا البلد، إذ ينظر إليهم الكفار والمشركين بكل عناية ومتعة وهم يقبعون في شرك العلمانية المميت، إنهم يريدون أن يرو كيف نتصرف في حجرة الغاز العصرية، عندما نُواجه بسيف القانون المدني الموحد. كيف يمكن أن يغرينا وعد بخمسمائة مليون روبية، وما هو رد فعلنا تجاه الاقتراح بإقامة جامعة أوردية، أو قضايا التحفظ. فالضحك الظاهري، والصراخ المؤلم لسجناء هذه الحجرة الغازية، ومواقفهم التي تحمل كل وعد كاذب محمل الجدية، ومحاولاتهم اليائسة لتحقيق السعادة، يدفعنا لأن يكون لدينا ردود أفعال تجاه الكفار والمشركين. هذا هو الموقف الذي نقع تحت وطأته وفي شركه.

واليوم، يجبر هذا الوضع المأساوي البرلمان الملي على تقديم بعض القرارات الأساسية لمناقشتها. فالبحث عن بديل سياسي عادل يعكس في حد ذاته، أننا لم نعد نقبل أو نتحمل هذا النظام. ولقد قمنا باختيار القضايا التي سنتناولها في هذه الدورة بمدينة باتنا بكل عناية. ولقد أدرجت هذه القضايا في جدول أعمال، ليس بسبب أهميتها ولكن لأنه يمكن إحراز تقدم حقيقي فقط من خلال سلوك سياسي جديد. وسوف يتوقف نجاحنا على قدرتنا في استغلال الفرصة الحقيقية الممكنة.....والتمسك بتلك الفرصة.....الفرصة التي ستحدث انفراجة حقيقية في سلوكنا السياسي. وكلي أمل بأن هذه الدورة التي ستستمر لمدة يومين، سوف تكون لديها القدرة بعد مناقشة مشروع القانون الإسلامي بالتفصيل، على صياغة خطة العمل المستقبلية، كما أمل أن تقوم هذه الدورة في النهاية بوضع بداية النهاية لعصر العبودية السياسية.

وبعد إلقاء الضوء على جزء كبير من حلمي المستقبلي، وبعد نقل أحلامي إليكم جميعاً، فإنني أشعر براحة الآن، حيث إنني عشت لمدة طويلة في توتر وقلق من أجل إيجاد طريقة أشرك بها حلمي الذي من الله عليّ به مع الطامحين بزوغ فجر جديد لقد شعرت دائماً بأنه يتعين على القيام بأخذ المبادرات من أجل إنقاذ هذه الأمة من العبودية السياسية لغير الآلهة، كما شعرت دائماً أنه يتوجب عليّ البدء في الكفاح الإصلاحي بمساعدة أتباع آخرين من أحباب محمد ﷺ. واليوم، والحمد لله فإن هذا الحلم يأخذ اليوم شكلاً مميزاً.

واليوم، نجتمع هنا من أجل أن نعيد تأكيد إيماننا بالله ورسوله، ومن أجل صياغة استراتيجية إصلاحية من أجل إقامة نظام عادل. إننا يجب أن نكون على وعي تام بأن الطامحين إلى بزوغ فجر جديد لن يعتمدون على رحمة الأحزاب السياسية، كما أنهم لن يتحصنوا بمؤسسات النظام الكافر. فلم يعد يقلقنا معرفة أي الأحزاب السياسية مخلصتنا، وأياً غير مخلص. إن كافة جهودنا سوف توجه إلى تنظيم بيتنا الإسلامي، للقيام بما يمكننا القيام به من أجل أمتنا، ولسوف يقوم كل شخص مجتمع معنا الآن بنشر هذا الفكر الإصلاحي الجديد في كل أنحاء هذا البلد، وسوف نقنع كل مسلم بأن السعادة الحقيقية في الحياة لا يمكن أن تتمثل في الصداقة مع الكفر، ولكنها تتمثل في طاعة الله ورسوله. إننا سوف ننقل هذه الرسالة إلى كل فرد من أفراد الأمة. ولن يترك الطامحون إلى بزوغ فجر يوم جديد فرصة، سواء أكانت كامنة أو واضحة، لكي يجعلوا من هذا البلد موطناً للسلام، ولسوف يُجرد أعداء الله من السلطة، وسيقوم نظام عادل يجعل هؤلاء التعساء والمضطهدين في هذه الأرض يحنون رؤوسهم لله الواحد الأحد.

إنني أهنئكم جميعاً على حضوركم هنا كرواد لهذا العالم الجديد.

مسلمو الهند في مهب الردة الفكرية والعملية

ألقى قائد البرلمان الملي الدكتور راشد شاز كلمة مفصلة وهو يصدر "الميثاق الإسلامي" في الدورة الدينية المنعقدة من 2 - 3 مارس 1997 بهبلى. وقد نقلنا هذه الكلمة عن شريط التسجيل دون حذف أو إضافة؛ وذلك لأجل المحافظة على صورة الخطاب الأصلية.

مسلمو هذا البلد المقهورون المضطرون !

أيها الإخوة والأخوات !

ستصابون بالدهشة إذا قلت: إن تاريخ اليوم هو 16 سبتمبر 1946 وليس 2 مارس 1997!. ومهما كان هذا القول محيراً لكم إلا أنه يعبر عن حقيقة تامة؛ حيث إنه قد ضاع من تاريخنا الملي نحو خمسين سنة، نرى فيها أننا - كأمة - كنا غافلين تماماً عن برنامجنا الملي خلال السنوات الخمسين الماضية.

ففي الوقت الذي كانت فيه جماعات أخرى تجاهد ليل نهار من أجل تنفيذ برامجها القومية والطائفية، وفي الوقت الذي نشط في كل لحظة منه السياسيون المشركون الماكرون الداعون إلى نظام الكفر من أجل تنفيذ مآربهم النجسة، تم إغفال البرنامج الملي لدرجة أن أمر اكتشافه يستعصى الآن ليس على عامة الناس بل حتى على الصفوة منا.

ولا ينحصر الأمر في غفلتنا النكراء عن برنامجنا الملي، بل يتعدى ذلك إلى تقدمنا واحتضاننا لبرامج أعدائنا، واعتبار أهدافها أهدافاً لنا، فأهدرنا طاقاتنا في سبيل تحقيقها؛ وكانت النتيجة أننا لم نحرز أي تقدم خلال السنوات الخمسين الماضية، بل الأكثر من ذلك أننا لا نتمتع الآن حتى بذلك الوضع الذي كنا عليه قبل خمسين سنة. هذه هي أوراق تاريخنا الملي التي يمكن أن نصفها بـ "الأوراق الضائعة".

إن أثنى شئ في حياة الشعوب - بعد رأسمالها الأيديولوجي - هو مقدرتها على استغلال وقتها. إن الشعوب الحية ترقب ترقب الزمن، وتجيد فن استغلال الوقت والاستفادة منه بمهارة، كما تتمتع بملكة استباق الأحداث، والتخطيط للمستقبل لقرون قادمة.

إنه يمكنك استعادة الأرض والثروة لو سئلبنا منك، ففي هذه الأرض نفسها لطالما استعاد أسلافنا أمجادنا السلبية، ولكن لو سئلبت من أمة ما خمسون سنة من عمرها،

فتلك خسارة يصعب تداركها، ولا يمكن تعويضها إلا لو نشأت فينا عزيمة يمكنها أن تجعل من المستحيل ممكناً.

إنه من الأمور التي تحفز همَم من يقطنون هذا البلد اليوم، أنهم يعيشون عصرًا يشهد بداية جهد مضمّن لتحويل وجهة مسلمي الهند وجهة إلهية، إنهم ليشهدون مرحلة تاريخية سارّة؛ حيث يدق ناقوس المسيرة المليئة في ظل ميثاق إلهي خالص، بعد الاعتراف بالأخطاء السياسية التي ارتكبت خلال الخمسين سنة الماضية.

فهنا - اليوم - تقوم جماعة من المسلمين ضعيفة، لكنها عالية الهمة، بإصدار ميثاق إسلامي لمائتي وخمسين مليون مسلم في هذا البلد. إن إصدار هذا "الميثاق الإسلامي" في هذا الاجتماع الصغير في هُبلى لهُو حدث هام في تاريخنا المّلي.

إن ليل الضباب الأيديولوجي ينتهي بنشر هذا الميثاق، ولن يتمكن الآخرون بعد ظهور هذا البرنامج الإسلامي من إلهاءنا ببرامج أخرى غير إسلامية، فلقد تكفل مسلمو الهند بدفن النظام البائد على المستوى الأيديولوجي على الأقل، وذلك لأول مرة في تاريخنا المّلي، بسبب اعتمادنا على كتاب الله وسنة نبيه، واتخاذهما وحدهما المحور والمركز في حل جميع مشاكلنا.

وحين شاهدنا آخر سكرات الموت في جثة العلمانية في 6 ديسمبر 1992، أدركنا كأمة مسلمة أنه لا قوة في هيكل العلمانية الميت حتى نستغيث به. لقد كان يوم 6 ديسمبر هو يوم الإدراك والوعي للأمة كلها. إن الحاجة تقتضى أن نكون يقظين حتى لا يحاول مشعوذو العلمانية حجب الحقيقة التي برزت أمامنا كالعيان.

فاليوم، تحتفل الجماعات الأخرى في هذا البلد بعيد الحرية الخمسين، ومن المشكل بمكان أن يقنع المسلمون أنفسهم بجدوى الاشتراك في هذا المهرجان.

لقد قيل لنا: إننا مواطنو بلد حر، وإننا شركاء في استخدام وسائل وموارد هذا البلد، أي أننا جالسون مع الآخرين على نفس مائدة الطعام، ولكن من يخبرهم بأنه في الوقت الذي تقدم فيه أنواع مختلفة من أطباق الطعام على المائدة، لم يكن من نصيبنا إلا الرائحة، ثم يقال لنا: إنكم أحراراً! بينما حقيقة الأمر هي أننا لا نستطيع أن نصف الانتقال من حكم سياسي معين إلى حكم سياسي آخر بأنه "حرية".

فالحرية بالنسبة للمسلم من وجهة نظر الشريعة تعني أننا لن نكون أحراراً ما لم نتخلص من النظام غير الإلهي، وما لم نتحرر من القوانين غير الإلهية، وما لم تنشأ بيئة يسجد فيها عباداً لله فقط لإلههم الواحد.

لقد تعرضنا لطوفان دعائي ضخم خلال الخمسين سنة الماضية، فكان يقال لنا أحياناً: إننا مواطنون أحراراً بدولة حرة، وكنا نأخذ في تصديق هذا القول، وأحياناً كان يقال لنا: إننا "أقلية" فكنا نؤمن بهذا الكذب. إنه لا يوجد مثال آخر لأي شكل من أشكال الخداع في العالم يحمل أمة يبلغ تعدادها (250) مليوناً من البشر على الاعتقاد بأنها "أقلية".

وفي الحقيقة أن للدعاية قوة وتأثير ضخم، فإذا تعرض المرء للدعاية صباحاً ومساءً، فلا بد من أنه سيصدقها رويداً رويداً. لقد استخدم أولئك الذين حملوا المسلمين على الاعتقاد بأنهم "أقلية" وبأن الهندوس "أكثرية" في هذا البلد - كل الألاعيب والحيل التي تمكنهم من تحقيق أغراضهم، لدرجة أنهم قد وصفوا "الهندوسي" في الدستور على أنه كل من لا ينتمي إلى ديانة كذا وكذا! هذا على الرغم من أن وثيقة هامة - كالدستور - لا تسمح بالتعريفات الفضفاضة، وقد استغلت أقلية "البراهمة" - التي تبلغ نسبتها (7) بالمائة من السكان - هذا التعريف لتحكم البلاد خلال الخمسين سنة الماضية.

إن الموقف الآن يتجه نحو التغيير، ولكن لو ظن المسلمون أن عافيتهم تكمن في الخروج من حكم البراهمة والانضمام إلى ناخبي المنبوذين والطبقات الدنيا، فإنهم لن يروا انبثاق فجر جديد. لقد سمحنا للبراهمة باستغلالنا حتى الآن، فهل سنسمح اليوم للطبقات الدنيا باستغلالنا! ومن وجهة نظري أنه لا فرق بين الحالتين، فهما صورتان مختلفتان للعبودية السياسية، وهذا تحليل عقلي ومنطقي للوضع، وعلياً كمسلمين أن نرى: إذا ما كان عملنا هذا يطابق أحكام الله ورسوله أو لا؟

ولو أردنا تنظيم أنفسنا في ضوء برنامج إسلامي، فعلياً أن ندرس: هل كان ما عملناه خلال الخمسين سنة الماضية جزءاً من برنامجنا الإسلامي أو لا؟

إن قيادتنا الإسلامية الدينية والمالية غافلة تماما عن البرنامج الإسلامي، لكنها نشطة في تنفيذ برامج الآخرين، وللأسف فإن كبار قادتنا ليسوا مدركين لما هم عليه من ضلال، مع أنك إذا تحدثت إلى أي عالم فستجد أنه يعترف بأنه لا يوجد أسلوب حياة مقبول سوى الإسلام.

وسواء أكانت خطبة الجمعة أم خطبة العيدين، فإننا نجد الخطيب يدعو بكل ما أوتي من قوة: "اللهم أعز الإسلام والمسلمين"، ولكن حينما يأتي موعد العمل، يتم إصدار الفتاوى بأن نؤيد السيد / ديوى غودا أو السيد / لالو برسداد أو السيد / كسرى. والعياذ بالله!! ما هذا الهراء؟ إنك تقول بلسانك: يا إلهي أعز الإسلام..! قو الإسلام..! ولكنك تعمل بما يقو الكفر..! إنها ازدواجية وتتناقض أصيبت بهما الأمة منذ الخمسين سنة الماضية.

إن البلد يزخر اليوم بعدد لا يحصى من أهل الفكر والنظر، ولكنك لو تحدثت إلى أي واحد منهم، فسوف يتضح لك بعد لحظات أنه مصاب بالانفصام الفكري؛ حيث إنه يعترف بشئ على مستوى الإيمان والعقيدة، ولكنه على مستوى العمل يؤمن بأن ذلك الشئ غير مقبول أو غير عملي، ولذلك فهو يبحث لنفسه عن مخرج آخر.

كذلك يجدر بك أن تلاحظ وجود عدد لا يحصى من المؤسسات العلمية والحركات الدينية النشطة في هذا البلد، لكن، هل لديها خطة عمل؟ هل تبصر أمامها طريقاً تريد أن تقود بلدنا إليه؟ ولو كان هناك من يرى مثل هذا الطريق، لوجب علينا جميعاً أن نتبعه. ولكن حتى لو لم يكن هناك من يتمتع بهذا الإدراك فهو من متاعنا وثروتنا. ولو كان هناك من يعمل للدين انطلاقاً حتى من طاولة صغيرة، لمثل هو الآخر لنا ثروة ذات قيمة كبيرة، وكذلك لو كان هناك من يفتح مدرسة أو يدير كلية أو يقوم بأي عمل آخر، ويرى أن تغييراً ما سيحدث بفضل ذلك العمل في السنوات القادمة، لكان أيضاً ثروة ثمينة لنا.

ولكن علينا أن نلاحظ ونفكر: هل ستقودونا هذه الأشياء إلى "طريق" أو "اتجاه" أو لا؟ هل هي ستؤدى إلى بزوغ فجر الإصلاح أو لا؟ إن الحاجة ملحة إلى اختبار ذلك الأمر وملاحظته. إننا لا نستطيع أن نبرأ بالقول بأن الجماعة الفلانية تقوم بذلك العمل، إذن ما علاقتنا به؟! ولكن علينا أن ندرك مفهوم أن هؤلاء جميعاً جزء من

أمة رسول الله، وأنهم جزء من الحركة الإصلاحية، ولو كان رواحهم وغدوهم لا يؤدي إلى إشراق صبح المستقبل، فإن علينا أن نتفكر في ذلك.

والشيء الآخر هو أنه يتعين بصورة واضحة عند إعداد أي برنامج عمل أو تحديد الطريق الذس سنسير فيه أن نعتمد كلية على منهج الله ورسوله.

إن برنامج المسلمين وخطتهم حول أية قضية لن يكونا نتاج فكرنا، بل سنرى ماذا يقول كتاب الله وسنة رسوله إزاء تلك القضية؟ إنني أصاب بالحيرة والدهشة حين أرى أن هذه الأمة ضائعة مع امتلاكها لكل هذه الكنوز الفكرية.

وأنا إن لم أقل كمسلم فأنا أقول كدارس للقرآن: إن القرآن في حد ذاته خطي، وأنت ستصاب بهزة لو وضعت يدك على هذا الخط. إنه كتاب في غاية العجب، وكيف يجوز لأمة تملك هذه الثروة الإصلاحية العظيمة أن تكون لها أربعة آراء حول أية قضية، ثم لا يجتمع الناس على أي منها.

إن القيادة الدينية العليا حالما تجتمع للتباحث حول أية قضية، تعجز عن وضع أي برنامج للعمل الاجتماعي، وكيف يحدث هذا بينما هناك تعليمات واضحة حول المبادئ الأساسية؟ ما هو الشيء الذي يمنعنا لكي نتخذ موقفاً موحداً؟

انظروا على سبيل المثال: حينما تأتي فرصة الانتخابات النيابية، يكون هناك ثلاث خيارات أمام المسلمين: أن يصوتوا للجبهة المتحدة، أو لحزب المؤتمر، أو لحزب الشعب الهندي (الهندوسي)، عندها يقوم مجلس قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، وهو أكثر المؤسسات الإسلامية التي تتمتع بالاحترام لدى المسلمين، بعقد اجتماعات لأعضائه، لكنهم وبعد ساعات من النقاش الطويل لا يتوصلون إلى أي اتفاق أو أي أساس، وفي نهاية الأمر يقررون أن المجلس ليس له موقف معين بهذا الشأن، بل لكل أعضائه الحق أن يقوموا بما يرونه مناسباً.

وحقيقة الأمر أن أذنان كل هؤلاء معلقة هنا أو هناك، فأذنان البعض مربوطة بجاناتا دال، والبعض يرى أن نجاته في يد حزب المؤتمر، بينما يرى البعض الآخر أنه من العناصر التقليدية لحزب المؤتمر، وهذا هو الوضع الذي أماننا.

وفي الحقيقة، لقد تم اختطاف القيادة المليية بكاملها على أيدي الكفار والمشركين؛ أي الذين نعتبرهم قادتنا المليين، ومنتظر منهم الهداية على ضوء الكتاب والسنة، هؤلاء قد اعترفوا بالكفار والمشركين كقادة سياسيين لهم، والنتيجة هي أننا لا نصل إلى قرار جماعي حول أية قضية.

إنه من الواجب بصورة مبدئية أن نكون واضحين حول بعض الأمور، ولا ريب أن كتاب الله وسنة رسوله يقدمان لنا في هذا الخصوص تعليمات غاية في الوضوح. إن الإسلام ليس ذلك الدين الذي يرضى بوجود الكهانة، كما أنه لا توجد عندنا طبقة المشايخ على غرار "البانديت" البرهميين الذين تعطيهم الهندوسية حق احتكار تفسير الدين وشرحه، بل نحن نؤمن بكتاب الله الذي نزل على رسول الله ﷺ، ويجب على كل أفراد الأمة دون استثناء أن يشاركوا بكل ما لديهم من قوة في مسئولية إقامة هذا النظام.

إنه لا يمكننا أن ننجو بأنفسنا يوم الحشر بزعم أن علماءنا أو قيادتنا السياسية قد أجبرونا على اتباع الكفار والمشركين. فكل منا سيقدم حسابه بنفسه.

لقد مرت خمسون سنة على استقلال الهند، فماذا فعلتم خلال هذه السنوات؟ لقد بايعنا محمدًا ﷺ، فكيف قبلنا أن نعقد بيعة ثانية مع (ملائم سينغ) أو مع (لالو براساد يادو)؟ إن هذا لا يمكن أن يحدث أبدًا، إذ يجب أن نكون واضحين حول من سيكون قائدًا لنا.

هل يجوز للمسلمين - شرعا - بعد مبايعتهم للنبي أن يبايعوا شخصا آخر لديه برنامج مختلف؟ إنني أرى أن هذا غير جائز. إن بيعتنا مع الرسول تنتسخ حين نعترف بالكفار والمشركين قادة سياسيين لنا، ولكننا للأسف لا ندرك هذه القضية بالغة الدقة والأهمية.

إن علينا أن نتخذ من رسول الله أسوة في كل أحوالنا، إذ لا يوجد جانب من جوانب الحياة لا نجد بشأنه هديًا واضحًا من الرسول ﷺ. ونحن نعلن بوضوح - بل وحتى عامة المسلمين كذلك يقولون - إننا يتوجب علينا أن ندخل في دين الله بصورة تامة عملاً بالأمر الإلهي: "ادخلوا في السلم كافة".

إنه لا يمكنك أن تقول: إن الإمامة في المسجد تكون لرسول الله، حيث تقام الصلوات على منهجه وهديه، أما خارج المسجد فاتباع الكفار والمشركين، والعيش في الحياة على طريقتهم وحسب تعاليمهم، فهذا الأمر لا يمكن تقبله، حيث إنه حينما نرتكب هذه الأزدواجية تنفسخ بيعتنا مع الرسول.

وإذا ما درسنا أوضاعنا الحالية، فس نجد أن الأمة بأسرها مصابة بردة كبيرة، ولعلمكم سمعتم أن المسلمين قد قاموا تحت مظلة مجلس الأحوال الشخصية الإسلامية بتحركات كبيرة، ونزلوا إلى الشوارع تحت شعار "الحفاظ على الشريعة"، وكانوا يرون أن شريعة الله أهم من حماية أحوالنا وأوضاعنا في هذا البلد؛ ولهذا غامرنا بأرواحنا وقمنا بحركة المحافظة على الشريعة.

وقد قيل لنا: إننا سنصبح مرتدين لو لم نحكم في قضايا الأحوال الشخصية على ضوء شريعة الله، وكذلك إذا استعنا بنظام آخر لحل قضايا النكاح والطلاق والميراث، وقيل لنا كذلك: إنه إذا أردنا أن نبقى على إسلامنا فلا بد من الحفاظ على قوانين أحوالنا الشخصية.

والقضية التي تثار هنا هي: هل نزلت شريعة الله لتكون لنا نهجا في قوانين الأحوال الشخصية وحدها، أم أنها شريعة واسعة النطاق تعلمنا أسلوب العيش في الحياة على حد سواء؟ فكيف يمكن إذن أن نترك الفلسفة السياسية لرسول الله، وأن نضرب بالمنهج الاقتصادي والسياسي الذي يعلمه لنا الإسلام عرض الحائط، ونتبع الكفار والمشركين.

إنها لردة مكشوفة أن ننبذ المنهج الذي علمه لنا رسول الله، ونختار نظام حياة آخر، وأن نفخر بأننا مواطنون علمانيون موقرون في هذا البلد. انظروا! إنه لا سبيل للعيش في الحياة على النهج الإسلامي إلا باتباع تعاليم الإسلام، وإبطال ورفض كل ما عداه من مناهج ونظم، وهذا هو إيماننا.

إن اجتماع اليوم اجتماع ديني نحاول فيه أن ندرس كيف ضاعت حياتنا الدينية خلال السنوات الخمسين الماضية، وكيف تشوشت قيمنا الدينية، وكيف اختلطت أفكارنا بأفكار أخرى. لقد حاولنا من خلال مناقشتنا في هذا الاجتماع أن ندرس كيفية تنظيم حياتنا الدينية، وكيفية تناول هذه القضية بالفكر والنظر. وبما أننا قد اجتمعنا هنا لهذا

الغرض فإني أتساءل: هل هناك مجال - أيها الإخوة والأخوات - لأن يقول المسلم "إنه علماني" ثم يبقى مسلماً في الوقت نفسه؟

وهل العلمانية مقبولة للمسلمين كفكر سياسي؟ إن الشريعة تقول: إننا لا نستطيع أن ننحرف قيد شعرة عن الفلسفة السياسية، وعن برنامج العمل الذي تركه لنا رسول الله، فكيف لنا إذن أن نقبل بالعلمانية كأيدولوجية سياسية، ونزعم أننا نؤمن بمنهج الرسول؟ إن هذا لمستحيل.

لقد دأبت قيادتنا - دينية كانت أو سياسية - أن تحملنا على الاعتقاد خلال السنوات الخمسين الماضية بأن نظام الحياة المناسب والعملية الوحيد في هذا البلد هو العلمانية، وأن على المسلمين أن يبذلوا كل طاقتهم لإقامة البنيان العلماني وتقوية هيكله.

ألا يعني ذلك أننا حين نقول إن النظام العلماني هو النظام العملي الوحيد للمسلمين في هذا البلد، أننا نقول بكلمة أخرى: إن كتاب الله لم يعد ذا موضوع كي نتخذ منه منهجاً نسير عليه في هذا البلد، وأنه من أساطير الأولين التي يريد البعض اتخاذها أساساً للمجتمع، وأن الأمر مختلف هنا في هذا البلد؛ حيث لا مجال إلا للمجتمع العلماني. لقد دأبت كبرى قياداتنا على إقناعنا بأن خلاصنا يكمن في العلمانية وحدها، وإن ذلك لمن الردة الفكرية العظيمة بمكان.

وإذا كانت هذه الأمة تبحث اليوم حقاً عن اتجاه تمضي فيه، فيجب أن نكون واضحين حول ما نريد القيام به في هذا البلد. فإذا كنا - كمسلمين - نريد أن نحافظ على وضعنا كأقلية، ونريد أن نكتسب بعض المزايا الخاصة، وأن نظفر ببعض التأكيدات بحمايتنا، وأن نكون مطمئنين بالحصول على حقوقنا كأقلية، عندها يمكنني القول: إن هذا يعد انحرافاً عن التوجه القرآني؛ لأن القرآن لا يريد أن يراكم في وضع "الأقلية"، بل القرآن يؤكد لكم أنكم مسئولون بعد رسول الله عن إقامة نظام عادل في هذا البلد على أساس القرآن. هذا هو برنامج عملنا، وعلينا أن ننظر: هل نحن حقاً نتبع هذا البرنامج أو لا؟

إنني أرى أن كل ما قمنا به خلال السنوات الخمسين الماضية هو انحراف عن هذا البرنامج. لقد قمنا بحملات للمحافظة على الشريعة، فهل نزلت شريعة الله لتتم (المحافظة عليها)، أم لكي نسعى لتحقيقها وتنفيذها على أرض الواقع؟ عباد الله! إن

الشريعة لم تنزل للمحافظة عليها بل قد نزلت لتنفيذها! فلم لا تقومون بالتحرك من أجل ذلك؟

هذا هو الانحراف الذي ضلت بسببه قافلتنا المليئة، والنتيجة أنه توجد لدينا تأويلات كبيرة، فنحن نقول: إن الأوضاع سيئة للغاية! ولعل الوقت لم يحن بعد في هذا البلد لنقول مثل هذه الكلمة الكبيرة، وأنا أؤكد لكم: إنه أمر الله وأمر رسوله أن تقولوا كلمات كبيرة وخطيرة، وإلا لن نظل على إسلامنا.

ولو رأينا -ولو للحظة واحدة- أن القرآن لا يكفي لأن نتخذ منه منهج هدي ورشاد في هذا البلد، وأنه علينا أن نبحث عن منهج وأسلوب آخر، فمعنى ذلك أننا نعتقد أكثر ذكاء وفطنة من الله ورسوله. وهذه هي الحكمة التي دفعت البعض منا ليقول حين واجهتنا ثلاث خيارات كافرة، إن علينا أن نختار "الشر الأدنى".

ولقد سألت بعض هؤلاء: هل لو كان أمامك ثلاث خيارات هي الزنا، وتناول الخمر، وقتل شخص ما، فأى شر أدنى ستختاره؟ عباد الله! إنه يتعين علينا أن نرفض هذه الخيارات الثلاثة، وأن نفكر في الخيار الرابع.

إنه يجب عليكم أن تتدبروا وتمعنوا النظر: إلى أين وصلنا برحلتنا السياسية هذه عبر السنوات الخمسين الماضية؟ في الحقيقة أننا لم نصل إلى أي مكان، بل نحن ندور في حلقة مفرغة، فنحن نمنح السلطة لهذا الكافر اليوم، ثم نعطيها غدا لكافر آخر، هذا رغم أنه حرام على المسلمين في ضوء الشريعة أن يعترفوا بالكفار والمشركين حكاما لهم أو مسئولين عن شئونهم.

إن هناك آية قرآنية تزين الجدار أمامكم تنص على: "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" أي أن الله لن يسمح أن يصبح الكفار والمشركون حكاما على المسلمين، فكيف أمكن أن نقبل بهؤلاء حكاما سياسيين علينا بكل رضانا ورغبتنا؟

وإذا كنا نريد حقا أن نحيا حياة إسلامية في هذا البلد، وأن نعيد تنظيم قوانا مرة أخرى، فإن علينا أن نبحث عن التعاليم الواضحة لرسول الله ﷺ، أي أن عملية إعادة التنظيم وصياغة الحكمة العملية لن تتم وفق عقلي وعقلك، بل على ضوء حكمة الرسول العملية والإصلاحية، عند ذلك فقط سنكفل جهودنا بالنجاح.

وإذا كنا نريد حقا أن نحظى بالطمأنينة الكاملة في هذا الخصوص، وإذا كنا نعتقد بأننا نريد أن نبقى على إسلامنا، وإذا كنا نريد أن نخرج من الردة الفكرية التي دخلنا في متاهاتها، فنلك قضية فكرية كبيرة، وعلينا أن نفكر في كيفية تحولنا مرة أخرى إلى مسلمين حقيقيين.

انظروا! هناك أشياء في منتهى الوضوح، ولا أعرف كيف لا يراها البعض، لقد قيل لنا: إن هذا بلد ديمقراطي وجمهوري، وقيل لنا كذلك: إن الديمقراطية والجمهورية جزء من الإسلام؛ أي أنها عقيدة مقدسة ينبغي علينا المحافظة عليها.

ولعلكم رأيتم أنه في أثناء انتخابات أوتاربراديش السابقة، كان علماء المسلمين ومفكروهم وعناصرهم السياسية -بل وأنا أظن أن البعض من المخلصين حقا- كانوا يسعون أن تعقد الجبهة المتحدة وحزب باهوجان ساماج [حزب المنبوزين] اتحادًا، حتى أن إمام المسجد الجامع بدلهى قد بذل كل طاقة ممكنة من أجل دعم هذا الاتحاد، وخرجت قوافل المسلمين لدعم القوى العلمانية، وقاموا بدعايات منظمة لها.

من قال لكم: إن الديمقراطية والجمهورية عقيدة لا بد لكم منها؟ إن الديمقراطية - ببساطة- هي حكم الأغلبية، وأنتم تعرفون جيدًا من له الأغلبية في هذا البلد! فلم إذن تفكرون في إقامتها وتسعون إلى تقويتها؟ إن الله ورسوله لم يكلفاكم بدعم الديمقراطية العلمانية في هذا البلد، فلم إذن تهتمون بها وتسعون لنجاحها.

إنكم تتوجهون إلى مراكز الاقتراع، وشبابكم يتلقى الرصاص في صدره في هذا البلد، ثم تقفون في حر الشمس أربع أو خمس ساعات لإعطاء صوتكم الذي يقوى حكم الكفار والمشركين عليكم. ما هذا الذي يجرى، يا عباد الله؟ على ضوء أية شريعة تجرى هذه الأمور ويتم تحملها؟ إن علينا أن نسأل أنفسنا، وعلى الأمة كلها أن تحاسب نفسها.

إن كثيرا من الألاعب والمسرحيات يجرى إخراجها للتمويه علينا، فعلى سبيل المثال: تم انتخاب اثنين من المسلمين لتولى رئاسة الجمهورية الهندية، كما أن هناك اهتمام بإدخال "مسلمين" إلى كل وزارة ليكون هناك ممثلين للمسلمين في كل حكومة؛ والسبب في هذا هو الحيلولة دون إدراك المسلمين للنكسة التي أصيبوا بها خلال

السنوات الخمسين الماضية، وللقبضة السياسية التي يرزحون تحتها؛ حيث إنهم لو أدركوا هذا الأمر لدفعهم الإحباط إلى التفكير في حالتهم وإلى الخروج إلى الشوارع.

ولهذا يتم تنصيب (جعفر شريف) وزيراً في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى يظهر أمامنا شخص يسمى (إبراهيم)، وأنا أسألكم: هل هناك فرق بين الوضع الذي كنا نعيشه عندما كان (جعفر شريف) وزيراً للسكك الحديدية، وبين الوضع الذي نعيشه الآن حين يتولى هذه الوزارة شخص غير مسلم يسمى (باسوان)؟ هل كان يُسمع الأذان على محطات السكك الحديدية ثم توقف الآن؟ فلم إذن تظنون أن هناك ممثلين لكم في الحكومة حين يدخلها شخص مثل (جعفر شريف) أو (إبراهيم)؟

لابد أنكم رأيتم أنه حينما لم يحصل (سكندر بخت) على حقيبة وزارية جيدة في حكومة حزب الشعب الهندي، تملكه الغضب حتى بدا ذلك واضحاً للعيان، واستمر التلفزيون أياماً يعرض هذه المهزلة، ولم يشعر مسلم ما بالتعاطف مع (سكندر بخت)، أو حتى تمنى أن يحصل على حقيبة وزارية أفضل. فإذا كنا على هذا القدر من الوضوح فيما يتعلق بسكندر بخت الذي ينتمي إلى حزب الشعب الهندي، فكيف نسلم بأخرين من أقرانه في الأحزاب الأخرى على أنهم ممثلون لنا؟ إن علينا أن نفكر في هذا الأمر ملياً.

إننا يجب أن نكون واضحين في أن ممثلنا في هذا البلد هو ذلك الشخص الذي يريد إحداث تغيير في هذا البلد على ضوء برنامج إسلامي، أي أن الشخص الذي يتخذ من كتاب الله دستوراً عملياً للحياة، ويسعى لتنفيذه هو ممثلنا.

أما إذا كان هناك أحد يريد تنفيذ برنامج (جاناتا دال) فلن يكون ممثلنا، وكذلك إذا كان هناك شخص ما يمثل الحزب الشيوعي فلن يكون ممثلنا؛ وذلك لأنه لابد لمن يقوم بتمثيلنا ألا يعمل لأي برنامج آخر، بل عليه أن يتحرك لبرنامج العمل الإسلامي وحده.

إنه لحرام على المسلمين بصورة قاطعة أن يشاركوا في حزب كهذا، أو أن يسعوا من أجله، أو لتمكينه من السلطة؛ وذلك لأنه يعمل لبرنامج عمل يتعارض مع برنامج عملنا. فعلى سبيل المثال: يطالبنا القرآن الكريم بأن نعمل على إقامة نظام عادل في هذا البلد، ولكم الحق في أن تطلقوا على نظام كهذا وصف "الخلافة" أو "نظام

المصطفى" أو أي وصف آخر، ولكن المسلمين مطالبون بصورة أساسية بأن يعملوا على إقامة "الخلافة" ليس في هذا البلد فحسب، بل وفي كل أنحاء العالم، وهذه هي مطالب القرآن.

إن القرآن يطالبنا بأن نوجه وجهة المجتمع نحو القرآن في هذا البلد وفي غيره من البلاد، أي أن يكون مجتمعنا مجتمعاً قرانياً يعمل بالقوانين المدنية القرآنية. أما الدستور الهندي فيطالبنا بإنشاء مجتمع قائم على قانون الأحوال الشخصية الموحد. إن الدستور الهندي يجرنا في اتجاه، بينما القرآن يأخذنا في اتجاه آخر مخالف تماماً، وعلينا أن نقرر أي اتجاه سنختاره من الناحية الشرعية.

إن حياتنا الدينية تطالبنا بصورة واضحة بأن نوجه قافلتنا نحو الطريق القرآني، ولكي يصبح المسلمون مواطني هذا البلد من الناحية الأيديولوجية، فلا بد من إجراء بعض التعديلات الأساسية في الدستور كي يتواءم مع المفاهيم القرآنية.

أما أن نغير شيئاً من القرآن فهذا غير ممكن بالمرّة، هذا هو إيماننا، وهذه هي عقيدتنا، وكل كلمة من كلمات القرآن غير قابلة للنسخ، أما الدستور فيمكن تعديله، ومع الأسف أنه لم يجر أي حوار حول قضية أساسية كهذه خلال السنوات الخمسين الماضية.

إنه لا يجوز للأمة المسلمة أن تنحرف قيد أنملة عن البرنامج الفكري الذي وُجدت من أجله، وكذلك لا يجوز من وجهة نظر عقيدتنا ترك كرسي الخلافة خالياً لأكثر من ثلاثة أيام. إن الفقهاء مجتمعون على أنه لن تقوم حياة المسلمين المليئة والدينية والاجتماعية بدون الخلافة وبدون الإمام العادل.

إن إحدى أعظم مصائبنا أننا نعيش منذ ثلاث وسبعين سنة دون خليفة أو أمير للمؤمنين، وأصبح هذا الأمر معتاداً بالنسبة لنا، لدرجة أننا لا نريد أن نفكر في برنامج العمل الأساسي. إنه من الواجب علينا أن نسعى دوماً لقيام الخلافة العالمية إلى أن يقوم نظام كهذا، وسيبقى إيماننا باقياً وقائماً في هذه الحالة، ولكن الذي حدث من الناحية العملية يمثل فجوة عظيمة، حيث غاب هذا الحلم عن الأمة خلال الخمسين سنة الماضية. لقد نسينا الهدف الذي جئنا من أجله إلى هذا البلد، ولم نعد نتساءل: ماذا كان علينا وماذا فعل؟ وما وضعنا في هذا البلد؟ وما الوضع الشرعي لهذا البلد؟

اتصلوا بكبرى دور الإفتاء وأسألوها ماذا نقول الشريعة عن بلد كان "دارَ إسلام" فى وقت من الأوقات، ثم أصيب بفاجعة فى مرحلة ما من مراحل التاريخ، وما هي مسؤولية المسلمين بعد انتهاء وضعه كدار إسلام؟ إن الشريعة تأمرنا فى هذه الحالة بأن يستمر المسلمون فى سعيهم لتحويل بلد كهذا إلى دار للإسلام من جديد.

وفى وضع الهند الحالي، لا مجال للقليل والقال عما إذا كنا فى العصر المكي أو المدني؟! إنه بلد للمسلمين يشتمل على تاريخ ألف سنة، ولا يمكنكم أن تنفضوا أيديكم من التاريخ. إنه يجب علينا أن نبحث عن حكم الشريعة فى هذه الورطة التى نجد أنفسنا فيها نتيجة حادثة من حوادث التاريخ، وأن نبحث عن المخرج الذى تصفه الشريعة للخروج من هذه الورطة. إن أول عمل وبدون أي ممانعة هو أن يبدأ المسلمون جهودهم من جديد لإعادة هذا البلد "دارَ إسلام" كما كان فى سابق الزمان.

هذا يتعلق بالوضع فى الداخل، أما على المستوى العالمى، فعلى الأمة كلها أن تسعى لإرساء مؤسسة الخلافة مرة أخرى على أسسها، حيث إنه لم يحدث فى تاريخ الإسلام الممتد عبر 1400 سنة أن ظلت مؤسسة الخلافة غائبة عنها لمثل هذه المدة الطويلة. إن على هذه الأمة التى تزعم أن تعدادها يبلغ بليون ونصف بليون فى أنحاء العالم أن تسعى لإقامة مؤسسة الخلافة بغض النظر عن كونك رجلاً أو امرأة، ولداً أو شيخاً، إنه لا راحة لنا إلى أن تقوم مؤسسة (الخلافة) وتؤدي رسالتها الإصلاحية.

لقد كان من جراء غياب الخلافة، أن أصبح المسلمون اليوم أذلاء فى كل مكان فى أنحاء العالم، فهناك من يذبحنا فى البوسنة، وهناك من يطلق علينا النيران فى الشيشان، وتتم إبادتنا فى مختلف أنحاء العالم، فهل لنا أن نشعر بالراحة فى مثل هذه الحالة؟ أنا لا أظن أنه يجوز لنا أن نرتاح فى وضع كهذا، ولا يكفيننا أن نقول : إن الأوضاع سيئ، حيث إن الأوضاع ستزداد سوءاً ما لم نستعد لعلاجها من الآن.

إنه لا ينبغي أن يظن أحد بأن إقامة الخلافة العالمية هي من مسؤولية فرقة أو طبقة معينة. لقد دعونا كل طبقات الأمة، وقلنا لها: هذا عمل أساسي ولا يمكن أن يختلف عليه اثنان، ولهذا السبب علينا أن نستعين بكل شخص لإنجاز هذه المهمة. إن بابنا مفتوح لكل امرئ مسلم ولكل امرأة مسلمة.

لقد وضع البرلمان الملي برنامجا للأخوات بصورة خاصة، حيث إننا شعرنا بأننا (250) مليون شخص في محيط يتكون من (1000) مليون شخص، فلو عطلت (110) ملايين من النساء عن العمل فستنخفض قوتنا إلى النصف.

إن الله ورسوله يطالبان بمشاركة المرأة بصورة كاملة في هذه الرسالة، فالقرآن يعبر بشكل واضح: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض" أى أنهم مساعدون ومعاونون - بعضهم لبعض - على عمل الخير، والقضاء على الشر والباطل. وهذا من الضروري بمكان لأن قافلتنا لن تصل شاطئ النجاة بدون أن يتحرك نصف مجموعتنا.

إن الكفاح الناجح يتطلب أن نتخلص من بعض أفكارنا الرائدة عن النساء، فعلى سبيل المثال : تقول أخواتنا عن مثل هذا الاجتماع: ما شأننا به؟ أما الأخوات المتخرجات في الجامعات العصرية فتظن أنه لا مكان لهن هنا، وأنه لو كان بإمكانهن أن يعملن شيئاً فسيكون ذلك في مجال عرض الأزياء والاشتراك في مهرجانات الموضة!

إننا نريد استعادة أخواتنا الضائعات، ولا يمكننا أن نطالبهن من البداية بكيفية الحضور هنا بتحديد نوعية اللباس الذي يجب عليهن ارتداؤه، وكيفية التقوى التي يجب عليهن التحلى بها من البداية.

إن الحقيقة هي أن قطاع المرأة قد تعرض للهدم تماما كما تعرض له قطاع الرجل، ولذلك فإن المطالبة المسبقة بأمر معين يعنى منعهم من الدخول إلى هذا المجال. لقد فتحنا هذا الباب، لكن -أيها الأخوات- لأننا نعتبركن أيضاً أمينات على رسالة الله وتراث رسوله تماما كما نحن الرجال أمناء عليه، فأنتن مطالبات تماما كما الرجال مطالبون.

لعلكن تتذكرن أن رسول الله ﷺ عندما انتهى من مخاطبة الرجال في خطبة العيد ذات مرة، توجه إلى النساء وناشدهن بالتبرع في سبيل الله، فقامت صاحبات كثيرات بالتبرع بحليهن وأموالهن.

واليوم تحاصرنا حضارة غير إسلامية لدرجة أنه قد قُضى على فكرة أن تتبرع أخواتنا من أموالهن لهذه الرسالة. إنهن في احتياج تام للأزواج والإخوة، وحين يكون

الزوج ضالاً، أو غافلاً عن برنامج العمل الإسلامي، فإنه لا يكتفى بعدم البذل بل هو يمنع شيئاً كهذا، ويمنعهن من الذهاب إلى المسجد، رغم أنه قد ورد بصورة واضحة في الحديث النبوي بأن لا تمنعوا إماء الله من الذهاب إلى المساجد.

وأنتم تعرفون أن الخليفة عمر بن الخطاب كان له موقف شديد في هذا الشأن، استنبطه من الأحاديث النبوية التي تنصح النساء بأداء الصلاة في زاوية من زوايا بيوتهن، فأصدر عمر أمراً في زمنه بأن تصلى النساء في بيوتهن، ولكن زوجته لم تقبل بهذا واستمرت في الذهاب إلى المسجد، فقال له الناس: ما هذا يا عمر؟ إنك لا تستطيع أن تنقذ رأيك في زوجتك، ثم تقول لنساء الآخرين بأن يصلين في بيوتهن! فرد عمر قائلاً: إن رسول الله قد قال بالألا تمنعوا النساء من الذهاب إلى المساجد، فماذا أستطيع أن أفعل؟

وقد ورد عن عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه بشأن هذا الحديث: إنه يؤمن بأن من حق المرأة أن تذهب إلى المساجد، ولكنه لن يسمح بذلك بالليل نظراً للمخاطر، فوبّخه أبوه قائلاً: ما هذه الجرأة منك! إن رسول الله ﷺ يقول: (لا تمنعوهن) وأنت تقول: (لن أسمح لهن بالذهاب) فغضب منه أبوه.

كيف يستطيع أحد أن يتجرأ على منع النساء من الذهاب إلى المساجد مهما ساءت الأحوال، ومهما زادت الأخطار الخارجية! هذه من الأفكار الأساسية التي تعرضت للخلط، وعلينا إقامتها من جديد على أسسها الحقيقية.

إن هذه الرسالة لا يمكنها أن تحرز أي تقدم بدون مشاركة الأخوات. لقد رأينا حين بدأنا تحركنا للذهاب إلى البوسنة، أنه قام عدد كبير من الشباب بتسجيل أنفسهم، وأصابتنا الدهشة حين رأينا أنه لا يزال هناك عدد كبير من الناس في أمتنا ممن هم على أهبة الاستعداد للذهاب حتى إلى البوسنة لتأدية واجباتهم الإسلامية، ولكننا رأينا حين ذلك أن صراعاً بدأ من قبل الأمهات والأخوات والزوجات اللاتي بادرنهم بالقول: هل حدث شيء لعقلك؟ وماذا يعنيك من هذا الذي يحدث في البوسنة؟!

والحقيقة أننا لا نقوم بتعريف أو تعليم أمهاتنا وأخواتنا شيئاً عن هذه الأمور؛ ولذلك فإن عدداً كبيراً من الأمهات والأخوات يعانين من الغفلة والجهل؛ والنتيجة هي أن

قافلنا الثورية لا تكاد تنطلق . خذ مثلا من مجتمع رسول الله ﷺ، حين نزلت الآية القرآنية التي نصت على: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة" تساءل أبو الدرداء: يا رسول الله! هل الله تعالى يطلب القرض حقًا؟ فقال له رسول الله : نعم! فقال أبو الدرداء: هات يدك! فأمسك بها وقال: إن أبا الدرداء يقرض ربه بستانه الذي به 600 شجرة ، ثم جاء أبو الدرداء إلى بستانه وهو يدرك أن ذلك البستان لم يعد ملكا له ونادى من خارج البستان: يا أم الدرداء اخرجي! اخرجي! لقد أقرضت هذا البستان لله ورسوله، فقالت أم الدرداء: يا أبا الدرداء! ما أحسن صفقتك، وخرجت من البستان بكل سعادة مع أولادها. إن السبب في ذلك أنها كانت امرأة تستفيد باستمرار من مجالس الرسول ﷺ حتى أصبحت جزءا من هذه الرسالة الإصلاحية. إنها تدرك أن أبا الدرداء قد عقد صفقة عظيمة واشترى بها لنفسه مكانًا معلوما في الجنة. إنه ما لم تشارك الأخوات في هذه القافلة، وفي الحدود التي يسمح بها الإسلام، فسوف ينفرد عقد قافلنا قبل المضي قدمًا.

وآخر الكلام أننا إن كنا مطمئنين حقًا بأن هذا البرنامج القرآني هو البرنامج الذي يجب أن نعمل من أجله، فعلينا أن ندرك أن كل عمل في عالم اليوم يتم بعد تخطيط كبير، ثم تدرس نتائجه بعد خمس أو عشر سنوات.

إننا إذا كنا على اتفاق مع البرنامج الإسلامي الذي أصدرناه هنا نظريا وفكريا وإيمانيا، فسوف ندرس في الجلسات القادمة -وهي جلسات مغلقة على مدار يومين- كيفية تنفيذ ذلك في هذا البلد، وعلينا أن نكون واضحين فكريًا، بأننا لن نقبل لقيادة المسلمين سياسيا وفكريا وعمليا وفي أي مجال آخر إلا قيادة رسول الله.

وسوف نتخذ موقفا في هذا الشأن كما ورد في "الميثاق الإسلامي" من أنه يجب إعادة تنظيم حياة المسلمين السياسية والدينية، وإذا لم تكن هناك إمكانية لهذا في إطار النظام السياسي القائم، فيجب علينا أن نسلك طريقًا جديدًا، وإذا كنا نرى أنه لا يمكن إعادة تنظيم حياتنا بدون حزب سياسي، فعلينا اتخاذ الإجراءات الأساسية لإنشائه.

والشيء الآخر هو أنه يجب أن نكون واضحين في أننا لن ننظم حياتنا القادمة إلا على ضوء الشريعة، وإذا كان هناك أمر حلال فهو حلال، وإذا كان هناك أمر حرام فهو

حرام، ولن نقبل بخلاف ذلك حتى لو جاء أكبر علماء العالم ليقنعنا بجوازه، كذلك لن نعطي حق تحريم الحلال وتحليل الحرام لشخص ما وكتاب الله بين أيدينا، ولن نسمح لشخص ما بالتخفيف من أحكام الإسلام بما فيه الحكم القائل برفض العبودية السياسية للكفار والمشركين في هذا البلد.

إنه ينبغي ألا نرتكب اليوم أو غدا ما يعد جريمةً وذنباً، وإذا كنا على استعدادٍ للمضى في هذه القافلة بهذا الاستعداد الفكري، فأنا على يقين بوعد الله بإنزال الملائكة لإحراز النصر. إن سورة الكهف لا تحوى (قصة) بل هي تحكى (واقعة) تتلخص في أن بعض شباب الأمة الداعين إلى الله الواحد، والمنادين بربوبيته، واجهوا رفض المجتمع، بل وخافوا على حياتهم، فبسط الله عليهم مظلة الأمن، ومرت قرون وهم آمنون في الغار. لقد كان يبلغ عددهم سبعة أشخاص، وسخر الله لأمنهم أوضاعاً خاصة، فعليكم إذن أن تتقوا من أنه إذا تقدم البعض منا لإعلاء كلمة الله، فلن يضيّعه الله أبداً، حيث إن وعد الله هو المحافظة عليكم، فلقد قال رسول الله: "احفظ الله يحفظك".

إن الأمة المسلمة في هذا البلد معرضة في كل لحظة لوضع لا يمكن التكهن به، فلا أحد يدري متى يُطْفَأُ قنديل حياته، وإياكم أن تظنوا أن هذا الوضع خاص بالذين يريدون تغيير هذا النظام، أو الذين ينتمون إلى بعض الجماعات، أو إلى بعض الجهات، أو إلى بعض الأحزاب، بل إن الخائفون من هذا الكفاح هم الآخرون معرضون إلى ضياع المال وفقد الروح بصورة كاملة.

إن هناك فهراً كبيراً للاضطرابات الطائفية من بومباي إلى ميروتي إلى سورتي إلى ميانة إلى هاشم بوره إلى بهاغل بور إلى مرادآباد، وإذا كان هذا البيت يُحرق اليوم، فقد يكون البيت المرشح للحرق غداً هو بيتي وبيتك، وإذا كانت قد قطعت الأيدي التي تقف ضد نظام الظلم اليوم، فستزداد صعوبة وقوف أيدي أخرى غداً.

إنه ما أراه واجباً علينا قبل أن يُقضى على أولى العزم من أمتنا، وقبل أن تسجل في حقهم مختلف بنود قانون الجنايات وقانون مكافحة الإرهاب، أن نشعر بمسئوليتنا

كأمة، حتى لا يحدث إذا ما ارتفعت عليك يد العدوان أن تكون يدك هي آخر يد للدفاع عنك، ولا توجد أيدي أخرى للوقوف معك.

البيان الإسلامي الرسمي

صدر في العام الخمسين من السنوات الضائعة
في
دورة انعقاد البرلمان الملي

مقر غرفة التجارة، هبلي، كارناتاكا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴿١٢٨﴾

(آل عمران، 3)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

في الهند، لا يبدأ التاريخ الإسلامي في 15 أغسطس من عام 1947؛ فلا يستطيع مسلمو الهند، في أي تخطيط مستقبلي، أن يتجاهلوا ذلك الجزء من تاريخهم، هذا الجزء الذي يشمل آلاف السنين من القوة والمجد، كما ينبغي ألا نتغاضى عن حقيقة هامة، وهى أن الهند من الناحية التاريخية كانت تمثل معقل الحضارة الإسلامية، وأنها كانت تتمتع بمكانة دار الإسلام لقرون عديدة.

ومن سوء الحظ أنه خلال الخمسين عاماً الأخيرة، نعيش - نحن المسلمين - في وطننا الأم "كأقلية". وإمعاناً في سيطرة الخوف علينا، ظلت القيادة السياسية والدينية في المجتمع تدفعنا باستمرار كي نطرح جانباً أفكارنا النبيلة، وأن نتقبل هذه الحالة الجديدة التي نكون فيها أقلية. والآن، لم يعد لنا أي رأي في صنع القرار السياسي، ولا يعتد بآرائنا بشأن مستقبل التنمية في هذا البلد؛ وأصبح كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ لا يمثلان لنا - نحن المسلمين - سوى أيديولوجية عملية، وأصبح الأمل في إقامة نظام عادل أو خلق مجتمع يقوم على الأهداف والغايات القرآنية مطمح الأيام الخالية؛ ومن الغرابة أننا بدلاً من أن نكافح من أجل إقامة نظام عادل، توحدت جهودنا من أجل تدعيم نظام الكفر. لقد تجاوزنا في الواقع كل الحدود، ووصلنا إلى منعطف يبين بكل صرامة أن كياناتنا كمسلمين لم يعد له وجود.

ولكي نبدأ من جديد، يجب علينا جميعاً أن ندرك الأخطاء الفادحة التي حدثت في الهيمالايا والتي وضعتنا في هذا المأزق، فأغلى ما نمتلكه - نحن المسلمين - هو

عقيدتنا، فإذا ما ذهب الدين، ذهب كل شيء، فلن نرضى بأية حماية دستورية، ولن نقنع بأي ضمان يحمي قانون الأحوال الشخصية الخاص بنا.

ومن رحمة الله ﷺ أنه بعد ما يقرب من خمسين عاماً من الضياع الأيديولوجي، استجمعت بعض النفوس الضعيفة الشجاعة لتولي اهتمامها بمجلسنا الملي كما أمرنا الله ﷻ ونبيه ﷺ، ونحن بدورنا نبتهل إلى الله تعالى أن يساعدنا هذا البيان الرسمي الإسلامي في بحثنا عن الاتجاه الصحيح.

فهذه وثيقة دينية خالصة، ويجب أن يُنظر إليها على هذا الأساس.

حالتنا

في 15 من أغسطس لعام 1947، تلقى مستقبل المسلمين في الهند هزيمة نكراء؛ فبسبب حالة فقدان الوعي التي كانت تسيطر على تلك القيادة التي لا تلتزم بالشرعية، خارت قوة المسلمين لتصبح أقلية سهلة الانقياد. وعلى مدار خمسين عاماً، وتحت تأثير الدعاية الرسمية، كانت دائماً ما تخبرنا قيادة المجلس الملي، بأننا كأقلية لا ملاذ لخالصنا إلا عن طريق العلمانية، وإن العلمانية وحدها هي القادرة على إنقاذنا وحمائتنا؛ وبناءً عليه يجب على أجددتنا في المجلس الملي أن تساند وتدعم البناء الديمقراطي للعلمانية في هذا البلد. وقد أخبرنا أيضاً أن أقلية صغيرة مثلنا، لا يكون لها دور رئيسي في شؤون الدولة الأساسية، وأننا لا نملك مستقبلاً سياسياً خاصاً بنا، بل ولا نستحق حتى أن نطمح إلى أن نوجه هذا البلد بإرادتنا المستقلة، وأقصى ما يمكننا القيام به هو تأييد هذا الحزب السياسي أو تلك الجماعة السياسية، وإذا لم تتوافق رؤيتنا معهم، سيكون هذا خطئنا نحن، ولذلك يجب علينا ألا نولي اهتمامنا بهذه المسائل المزعجة خشية أن يطلق علينا أننا مناهضون للوطنية.

لقد شكلت الخمسون عاماً الأخيرة من تاريخ الهند عصراً مخزياً من الصمت على الجرائم، وقد التزم الجميع الصمت عن القضايا الحيوية، سواءً كانوا مفكرين علمانيين، أم علماء دين، أم رؤساء المجلس الملي، أم مسئولين دينيين، وقد برعوا حقاً في فن إخفاء الحقيقة. وفي فترة الصمت على الجرائم، لو أنه كان لصوت أن ينطق بالحقيقة، فلم يكن بالقوة التي تمكنه من تجعله قادراً على تغيير هذا الاتجاه العام الذي

كان يغلب عليه التملق والنفاق؛ وحقيقة، لقد وضعنا التغييرات السياسية التي حدثت في عام 1947 في وضع غريب، وضع لم يحلم به قادتنا أبداً. وفي هذا السيناريو المتغير لم نكلف أنفسنا مشقة أن نعرف ما الذي يمكن أن يكون مبرراً أيديولوجياً يجعلنا نعيش في هذه الدولة. لقد تعودنا دائماً أن نتجنب أي نقاش جاد بالنسبة لأجندتنا في المجلس الملي في الهند، وإغفالاً لهويتنا المليية، تجاهلنا حقيقة أننا حملة رسالة النبي الخاتم ﷺ، وأنا نملك الشجاعة الموروثة والإمكانية في أن نغير مسار الأحداث. إن الخمسين عاماً الأخيرة تمثل عصر الظلمات في تاريخنا الديني، هذه الحقبة التي يمكن أن يطلق عليها بحق السنوات الضائعة.

إن مرور الأمم بفترات من التدهور والازدهار أمر طبيعي في تاريخ الأمم، لكن يجب ألا تحرمنا أية قوة سياسية من هويتنا الإسلامية العظيمة، أو أن تبعدنا عن الإحساس بأننا ننتمي لأمة إصلاحية، فالقوة السياسية تأتي وتذهب، وحتى الإمبراطوريات الضائعة من الممكن أن تستعيد قواها، ومثل هذه الخسائر من الممكن تعويضها؛ لكن إذا كانت حدودنا الأيديولوجية تخضع لهجوم مستمر، وكنا على شفا أن نفقد رؤيتنا الإسلامية، فإنه علينا أن نأخذ الأمر على محمل الجد، وأكثر ما يزعجنا في الهند هو أننا كمسلمين قد بعدنا عن حلمنا الملي، وهناك من بيننا علماء على قدر كبير من العلم، ومن نصبوا أنفسهم أنصاراً للشريعة، كذلك يوجد بيننا عدد غير قليل من علماء، والناشطين الذين يعملون ليل نهار من أجل النهوض بالأمة؛ ولكن على الرغم من هذا النشاط الكبير، إلا أنه لا يُسمع لأي صوت فردي من أي اتجاه قد ينادي بنهضة الأمة من خلال أجندة قرآنية. وأما رجال الدين، فقد شكلوا إسلاماً برؤيتهم الخاصة، إسلاماً يعلمك كيف تحيا حياة إسلامية تحت مظلة نظام كفر. إنَّ الموقف متجهم للغاية لدرجة أن علمائنا، حتى في أهم القضايا المليية، يعتمدون على أهوائهم وأمانيتهم الخاصة أكثر من السعي المخلص للتماس الهدى من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ. وبصراحة شديدة، لقد نسينا تماماً من نحن، وما ينبغي أن نكون عليه، ورغم أننا من المفترض بنا أن نكون حملة رسالة النبي الخاتم ﷺ، إلا أننا قمنا في المجال السياسي بانتهاك الحكم القرآني على الملأ، وقبلنا السيادة السياسية للكفار والمشركين، وسواء كانوا علماء دين، أم رجال عُرفوا بالتقوى، فإنهم يشتركون في تحمل المسؤولية في خلق نزعة التمرد على الله ﷻ ورسوله ﷺ.

إن أفضل ما تملكه أية جماعة أيديولوجية هو رسالتها الإصلاحية التي تكون لها سراجاً وهاجاً؛ أما نحن كمسلمين، فلسنا مجرد جماعة أيديولوجية، ولكننا أيضاً حملة آخر كتاب إصلاحي نزل من عند الله جل وعلى، فهو أداة إصلاحية فعالة قادرة على ملاءمة أي موقف؛ وهذه هي عقيدتنا، فيا لها من حسرة أننا لم نكن نستشير كتاب الله ﷺ خلال الخمسين عاماً الأخيرة. إن زعمائنا الذين أجريت لهم عملية غسيل مخ عن طريق الدعاية العلمانية، جعلونا نعتقد بأن العلمانية هي الأيديولوجية العملية الوحيدة المتاحة لنا في هذا الوضع المتغير، وأفنعونا كذلك بأنه في مجتمع تتعدد فيه الطوائف مثل مجتمعنا، يكون ملاذ النجاة فيه هو دعم تأسيس النظام الديمقراطي العلماني نفسه؛ وبعبارة أخرى، أخبرونا بأن أيام التمسك بالحلم القرآني قد ولت، وتجاهلوا حقيقة هامة وهي أننا كمسلمين لا نملك أن نعطي ولاءنا لأي نظام غير النظام الإسلامي، وبأن قبولنا لأي أيديولوجية سياسية أخرى تعنى أننا لم يعد لنا وجود كمسلمين. وإذا تحدثنا من وجهة نظر إسلامية، فإن مطالبة الشخص المسلم أن يعمل من أجل أفكار علمانية ليس أمراً سخيفاً فحسب، ولكنه أكثر من ذلك، فهو يمثل جريمة نكراء، وحالة واضحة من الانحراف عن الأجندة الإسلامية في صورتها الأصلية.

وهذه أول مرة على مدار آلاف من السنين في تاريخنا الملي في هذه الدولة يطالبوننا فيها بأن نضع أيدينا في أيدي هؤلاء الذين لديهم أجندة مغايرة والأ تتفق مع طموحاتنا الإسلامية. فهم يصبون إلى مجتمع علماني يقوم على قانون مدني موحد، في حين أن الله ﷻ ورسوله ﷺ يأمرونا أن نقيم مجتمعاً عادلاً يقوم على المبادئ القرآنية، ونحن لا نستطيع أن نعمل لنظامين متضادين في نفس الوقت، وحتى بعد خمسين عاماً لم نكن قادرين على إيجاد تسوية لهذه الازدواجية.

والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هي المرجعية المطلقة لنا -نحن المسلمين-؛ فأى مفهوم أو فكرة تلقى رواجاً بين مفرداتنا المليية يجب أن يتم الحكم عليها من خلال وجهة النظر القرآنية عن الصحيح والخطأ منها. وفي أرض دمار أصبح بقاء المسلمين بها محفوف بالمخاطر، جرؤنا أن نطلق على أنفسنا مواطنين أحرار في دولة حرة دون الاستناد إلى أي قانون قرآني. فمن وجهة نظر الشريعة، لا حرية لنا طالما أن السيادة تكون لقانون وضعي من صنع البشر في حين أن القانون القرآني

ما زال غير مُفعل. وبالنسبة فكرة الاستقلال السياسي، فإن أولئك الذين يدركون وضعنا المأساوي، يفهمون جيدًا أن مجرد انقياد جماعة مغلوبة على أمرها مثلنا من مناصرة حزب سياسي إلى مناصرة آخر، لا يمكن أن يكون مساويًا للاستقلال السياسي، ولكن مثل هذه القضايا الحساسة يجب مناقشتها بالتفصيل في إطار من العمل الإسلامي.

والقيادة السياسية المعاصرة والقيادة المليية ما هما إلا شكلان مختلفان من الانحراف عن الأيديولوجية السياسية الإسلامية السائدة. ولم تشهد السنوات الخمسين الأخيرة أي نقاش جاد حول القضايا السياسية الحساسة من وجهة نظر قرآنية خالصة. وفي اتفاقية لاكانو عام 1948 عندما دفن مولانا آزاد الطموحات السياسية الإسلامية دفنًا فعليًا معلنًا أن المسلمين من الآن فصاعدًا لن يتمتعوا بكيان سياسي خاص بهم وأن جماعة العلماء سوف تعمل كمجرد منظمة ثقافية، تتبع المجلس التشريعي، ولم يجرؤ أحد أن يسأل مولانا آزاد عما إذا كان لديه دليل قرآني على ذلك أم أن هذا رأيه الخاص. وفوق هذا، وأثناء حماسنا لبناء للدولة طرحنا جانبًا الأحكام القرآنية المعروفة التي تقول أن أمة النبي الخاتم ﷺ قد خلقها الله ﷻ لقيادة العالم وأنه يحرم على هذه الأمة أن تتبع الكفار أو المشركين. وبعد ذلك عندما قام الكفار والمشركون فعليًا بالسيطرة على القيادة السياسية، لم نكلف أنفسنا مشقة أن نسأل، إذا ما كانت الشريعة قد سمحت لنا أن نتخذ من غير المسلمين قادةً سياسيين لنا. لقد وضعنا هذا الانحراف في مثل هذا المنحدر اليوم، ولم تعد ظاهرة اجتماع الأمة بأسرها حول عصبه من السياسيين الكفار لا تسبب لنا أي خوف أو رهبة، وبسبب بعدنا عن الأجندة الإسلامية، أصبحنا غثاءً بلا هدف أو اتجاه واضح.

ونحن كجماعة تبدو علينا آيات جلية تبين أننا نلفظ أنفاسنا الأخيرة. صحيح أننا مازلنا نتمنى أن نعيش حياة إسلامية، إلا أننا في الناحية العملية استمررنا في تأجيل الأجندة الإسلامية. وقد أعلننا عن قصدٍ إيماننا بالعلمانية ومع ذلك لا نستطيع أن نفصل تمامًا عن الحلم القرآني. فنحن من ناحية، نقسم على إقامة الخلافة، ولكن من الناحية العملية تعمل كل جهودنا على دعم وإرساء قواعد النظام العلماني. وكان كل فرد منا، أفرادًا كانوا أم جماعات منظمة، يعاني من هذا الازدواجية المعضلة. وفي الوقت الذي يبتهل فيه علماءنا من أجل رفعة الإسلام، تأتي كل الفتاوى التي يصدرونها موجهة لدعم

حكم الكفار والمشركين، باختصار كل ما نقوله يتناقض مع ما فعله. إننا داخل مساجدنا نكون حريصين جدًا على ألا نسمح لغير المسلمين أن يؤمونا في الصلاة، ولكن على الساحة السياسية نقبلهم بطوع إرادتنا كرؤساء لنا. وإذا تحدثنا من وجهة النظر التامة للشريعة، فإنه ليس هناك فرق بين الموقفين. فالحكم الإسلامي في هذه المسألة في منتهى الوضوح، وهو أن غير المسلم لا يمكن أن يكون هو المسئول عن إدارة شؤون المسلم.

إن الازدواجية التي نعاني منها جعلتنا ضعفاء من الداخل لدرجة أننا قد استسلمنا تقريبًا لوضعنا المأساوي، وقبلناه كقدر محتوم علينا، وهكذا أصبحت فكرة بزوغ فجر جديدٍ علينا حلمًا مستحيلًا. وعلى أية حال، حدثت هذه المواقف في تاريخنا الملي من قبل، وبدا لنا في أوقات عديدة أن حياتنا المليمة المتقدمة قد أوشكت على الانقراض، ولكننا قمنا في هذه اللحظات الحرجة بتنظيم أنفسنا والدفاع عن مصالحنا، ولقد كنا وقتها مدركين لإمكاناتنا، كانت هذه هي القوة الحقيقية لأيديولوجيتنا المليمة. ولكننا اليوم نعاني من نفسية خائفة، ومن الإيمان التام بأقليتنا، ونريد أن يحمينا الآخرون، ولا نريد أن نفعل شيئًا من أجل مصلحتنا. ونظرة سريعة على القرارات التي أسفرت عنها المؤتمرات التي عقدناها على مدار الخمسين عامًا الأخيرة تبين بوضوح كيف كنا سدّجًا عندما انغمسنا في وضع قائمة طويلة من المطالب السخيفة من الحكومة.

ونحن لا ننظر إلى الخمسين عامًا الأخيرة على أنها مجرد سنوات ضلال، ولكنها حالة واضحة من الانحراف عن الأجندة الإسلامية، وربما لم نشهد مثل هذه الحالة من الانحراف التام في تاريخنا، ذلك الانحراف الذي جعل أجندتنا الإسلامية تبدو غريبة علينا. إن أولئك الذين يعملون على إحياء الأمة من خلال الأجندة الإسلامية يتم سؤالهم عما إذا كانت هذه الأجندة هي التي يجب اعتبارها تمامًا على أنها الشعار الملي لنا، وإذا كانت هذه هي الحالة، فلماذا لا يتحدث عنها العلماء. كيف لكم أن تتجروا لمعرفة أجندتنا، بينما كل علمائنا الروحانيين قد فاتتهم هذه النقطة تمامًا. إن العلماء الزائفين ذوي الأسماء الرنانة، وهالة الروحانية الزائفة التي تحيط بشخصياتهم المادية، وهذا القدر من الاحترام، لهو دليل أنه حتى كتاب الله لم ينجح في أن ينشط

أفكارنا، وأدى ذلك إلى أن اتخذ الإسلام كأيدولوجية سياسية قال تعالى: ﴿أَفْتَوْمُنُونَ

بِبَعْضِ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ﴾ (البقرة: 85)

وبسبب غياب الهدف الواضح، وصلت كل جهودنا المليية بارتباك تام، ويا لها من حسرة، أن يعجز حتى النشطون منا في تحديد ما ينوون إحرازه بالضبط، ومن أجل إخراج الأمة من هذا المأزق، عرض كل إنسان حلاً من جانبه، معتمداً فيه على تصورهِ فقط. ويرى البعض أن قلة الثقافة هي المسؤولة عن الوضع المتردي لذي نمر به، بينما يعتقد البعض الآخر أن وجود اقتصاد أفضل من الممكن أن يدعم صورتنا المليية، وهناك من يرون أن أي ضمان رسمي بحماية قانون الأحوال الشخصية الخاص بنا من الممكن أن يجعل بقاؤنا أسهل، بينما يشعر البعض بأن العمل كموظفين مخلصين للكفار والمشركين يستطيع أن يضمن لنا مستقبلاً مشرقاً في هذا البلد، وبذلك أصبح العلم الديني ذريعة للتسلية، فقد انشغل علماءنا بمسائل الزواج والطلاق، ويجري الآن في الاجتماعات السرية الإعداد لأنواع جديدة وأنماط عصرية من الزواج، بينما هناك جماعة أخرى من العلماء تنغمس في مناقشات لا تنتهي من أجل تحديد مكانة الأوراق النقدية للعملة في الشريعة الإسلامية. ويحاول البعض إيجاد تفسير جديد لقانون العقوبات في الإسلام، بينما ينهمك البعض في تقديم كتب ضخمة من أجل إثبات ما إذا كان الرجم حتى الموت من القوانين الإسلامية أم لا. كل هذه النفوس الضعيفة غير مدركة لخطورة الموقف الذي تواجهه الأمة الإسلامية اليوم، ولا يملكون الشجاعة والبسالة للتحدث في المسائل الحيوية والهامة التي تفرضها الحياة. إن هذا الوضع يشبه إلى حد كبير الوضع الذي كان عليه المسلمون عندما دخلوا القسطنطينية فاتحين لها، حيث أحس المسلمون بالذهول عندما رأوا العلماء النصارى في تلك الساعة الحرجة قد اجتمعوا في إحدى الكنائس العظيمة ليناقدوا طبيعة الخبز الذي نزل على سيدنا عيسى عليه السلام.

إن خطورة الموقف تتطلب منا أن تكون أولويتنا الأولى والأهم هي تقويم الانحرافات الواضحة من أجل أن نضع قائلتنا في الاتجاه الصحيح، وذلك بدلاً من أن نبدد طاقتنا في تنظيمات سطحية، ونحن نؤمن بأنه عند هذه النقطة من التاريخ يكون قد حان

الوقت المناسب لإعادة اكتشاف أجدتنا الإسلامية المفقودة، ويجب ألا يمنعنا شيء من أن تكون أهدافنا معلومة، ولهذا السبب، إليكم البيان الرسمي للمسلمين.

نحن ندرك أن

- (1) جهودنا المبذولة خلال الخمسين عام الماضية كانت بلا وجهة، فقد كانت نوعاً من الانحراف عن مسار المبادئ الإسلامية الصحيحة، ونحن نعتبر هذا الجزء من تاريخنا الملي أعواماً ضائعة.
- (2) على الرغم من تحديد هويتنا وفقاً للمعايير الإسلامية، فقد كانت جهودنا موجهة إلى إرساء قواعد نظام دخيل على هذا البلد، لذا فنحن نشعر بالخزي بسبب مثل هذا الانتهاك الصريح للشريعة.
- (3) يعتبر القرار الذي أصدره ابوالكلام آزاد في اتفاقية لاكناو 1948 بشأن إلغاء فكرة إنشاء حزب سياسي مسلم منفصل خطأ سياسياً فادحاً غير مسبوق؛ وقد مهد مثل هذا القرار الطريق فيما بعد أمام السيادة السياسية للكفار أو المشركين.
- (4) من وجهة نظر الشريعة، لم تكن فكرة تقسيم الهند مطلقاً قراراً صائباً، فالشريعة تنهانا عن التفريط في أي دار للإسلام حتى لو كان الهدف من ذلك هو تحرير جزء آخر منها، أما فيما يتعلق بتأسيس دولة قومية منفصلة للمسلمين لا يكون الحكم فيها لأوامر الله، فالإسلام لا يعترف بمثل هذه الدولة، سواء كانت هذه الدولة باكستان أم أي دولة أخرى، ونحن نعتقد أن دولة باكستان في الوقت الحاضر تسير في اتجاه معاكس لمسارنا السياسي، ونحن -المسلمين- نقر بعدم اعترافنا بدولة باكستان كدولة قومية.
- (5) شريعة الله تحرم علينا أن نصبح أتباع أو حماة لأي نظام آخر غير الإسلام، ونحن بمناصرتنا للعلمانية عن طيب خاطر، قد اقترفتا جريمة لا تغتفر، فنحن جميعاً بوصفنا مسلمين في هذا البلد، نسأل المغفرة من الله عز وجل.

كما نؤكد على

- (1) أننا نؤمن بالله ﷻ ورسوله ﷺ، كما نؤمن أيضاً بأن الإسلام ليس مجرد رسالة، فهو يعد أيضاً منهاجاً يقدم لنا استراتيجية فعالة لمواجهة مثل هذا الموقف.
- (2) أننا نؤمن بالإسلام كاستراتيجية تنبض بالحياة، بصورتها التي جاء بها خاتم الأنبياء محمد ﷺ، كما نؤمن أن الإسلام وحده يكفل لنا التوفيق في الحياة الدنيا والآخرة.
- (3) أننا نؤمن بخضوعنا الكامل والمطلق لله تعالى ورسوله ﷺ في حياة الفرد والجماعة على حد سواء، فليس هناك ثمة أيديولوجية أخرى تستحق احترامنا سوى الإسلام .
- (4) أننا كمسلمين يجب علينا أن نعمل من أجل إرساء دعائم نظام عادل، كما أننا نؤكد مجدداً على التزامنا بترسيخ جذور هذا النظام في هذا البلد وفي العالم أجمع.
- (5) أننا كمسلمين يعد كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ هما المرجعية النهائية لنا، فدائماً ما ننظر إليهما على أنهما المنبعين الوحيدين للهداية، أما بالنسبة للعلماء الزائفين أو عمال نظام الكفر والمسئولين عن انحراف القافلة المليئة عن المسار القويم، فنحن نعلن مخالفتنا لهم.
- (6) أننا نعلن إخلاصنا التام والشامل لتعاليم الإسلام ونشهد بأننا مسلمين، نحن مسلمون فقط وليس شيء آخر، حيث تتبثق هويتنا من هوية الرسول الكريم ﷺ، فنحن لا ننتمي إلى الحزب الشيعي أو السني، أو الحنفي أو الشافعي، كما أننا لا ننتمي إلى المذهب الديوباندي أو

البراليفي. فنحن لا ننتمي إلا أي شيء آخر سوى كوننا مسلمين مخلصين فقط.

(7) أن النساء المسلمات مثلهم، مثل الرجال المسلمين، يجب عليهن أيضاً العمل على إرساء دعائم نظام إسلامي، فنحن على إيمان عميق بأن انخفاض نسبة مشاركة المرأة المسلمة في الحركة الإسلامية ليس مؤشراً جيداً، فنحن نناشد الأخوات المسلمات بالمشاركة الكاملة في نشر هذه الرسالة.

الأجندة الملية

بموجب هذه الأجندة، نعلن عن أهدافنا

(1) من وجهة نظر الشريعة، فالمكانة التي نتبوأها في هذا البلد ليست مكانة الأقلية، بل أننا نشكل حزب إيديولوجي، وواجبنا الديني هو تأسيس نظام عادل في هذا الجزء من العالم، ونحن كمسلمين مكلفين بتوجيه مسار هذا البلد بما يتوافق مع القرآن، فديننا الحنيف ينهانا أن نبجل أي نظام آخر سوى النظام الإسلامي.

(2) يجب أن يكون الهدف الأساسي لما نقوم به من خدع سياسية هو تأسيس نظام إسلامي، فرسول الله ﷺ لم يعلمنا فقط كيفية أداء الصلاة ولكنه أيضاً قد وضع لنا فلسفة سياسية، وكما هو الحال في الساحة السياسية فنحن ندين بالولاء الذي سوف يبطل سريانه بمجرد قبولنا أن يكون الكفار أو المشركون زعماءً سياسيين لنا، ويجب ألا يحول شيء بيننا وبين احترام مثل هذا المبدأ الإسلامي.

(3) أننا لسنا هنا كي نطلب لأنفسنا أي امتياز خاص، ولن نستطيع أية مشاركة في السلطة السياسية قمع شعورنا بالاستياء، فلا يمكن لأي مخطط من التحفظات أن يشبع رغبتنا ولا يمكن لأية حركة تهدف إلى النهوض التعليمي أو الاقتصادي أن تعطينا إحساس بالرضا الكامل، حيث تطالبنا الشريعة الإسلامية بالجهاد المستمر حتى يصبح النظام

العادل هو السمة الغالبة في وقتنا الحالي، ونحن نرى إن النقاط التي ذكرناها تشكل أجندتنا غير المكتملة.

ملاحظات ومراجع

¹ محمد إقبال، "الخلافة الإسلامية" في فكر إقبال. حيدرآباد 1944، صفحة 57-58. أنظر أيضاً إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام، لندن، 1951، صفحة 115.

² من الهزل أن نعتبر المسلمين الذين يمثلون وحدة مجتمعية يصل تعدادها إلى 250 مليون نسمة كأقلية. ويستشهد تيودور بي رايت جونيئر بما قاله أحد الكتاب الهندوس الذي يقول "من المسلم به أن الهندوس يمثلون الغالبية... والقول بذلك يخالف الحقيقة تماماً. فغالبيّة الناس الذين يُطلق عليهم هندوس هم مجموعات كبيرة من الأقليات ذات الطوائف الفرعية... بينما يشكل المسلمون الغالبية الحقيقية."

تيودور بي. رايت، جونيئر "لعبة أرقام الجماعات العرقية في الهند": الصراعات بين الهندوس والمسلمين بشأن اعتناق دين جديد، تنظيم الأسرة، الهجرة والتعداد السكاني، نسخة ويليام مكاردي، "هوية وعرقية الثقافة"، نيويورك، 1983، صفحة 412.

لقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة ضد التعريف الدستوري لمصطلح "هندوسي" والذي يجعل من الهندوس أغلبية زائفة. ظهور "الداليتس" (*Dalits*) على الساحة السياسية على سبيل المثال، قد منحهم الثقة الكافية بأنهم لا يمثلون جزءاً من المجتمع الهندوسي وكذلك السيخ (*Sikhs*) والجانييس (*Jains*) والجماعات الدينية الأخرى، فإنهم يؤكدون على هويتهم بقوة أكثر من ذي قبل.

³ ويدل على هذا النص القرآني ﴿...كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، (البقرة: 249).

⁴ من الصعب أن نتحقق من القوة العددية لمسلمي الهند، فقد تعقد الأمر بعد التقسيم. وقد أكد مجلس المسلمين وجهة نظرهم بأنهم حتى بعد الهند المقسمة سوف يمثل المسلمون عدداً ضخماً، لا يقل عن عددهم في باكستان، وأن هجرتهم سوف تكون مجرد حلم؛ ومن هنا لا يمثل تأسيس باكستان حلاً لما يقرب من 50% من المسلمين الذين أُجبروا على البقاء في الهند الهندوسية.

وطبقاً لإحصائيات مجلس المسلمين، فإن عدد السكان المسلمين كان يجب أن يتراوح بين 40 إلى 50 مليون في حين أن الرابطة الإسلامية قد قدرت عدد السكان بأقل من 20 مليون. وفي إحصاءه الذي ذكره السيد/ جينه في خطابه أمام جلسة اتحاد الطلاب المسلمين في كانبور، تحدث عن العشرين مليون مسلم الذين كان أكثر منهم استعداداً للتضحية من أجل تحرير 70 مليون مسلم في باكستان المستقبلية، ذكره الأستاذ اثر بن يحيى الأنصاري في المذكرة السياسية لمولانا آزاد، الدهولية، 1982، ص 304.

⁵ منقول عن عزيز أحمد في "دراسات حول الحضارة الإسلامية في البيئـة الهندية"، طبعة أكسفورد، 1964، ص 4، وسيتم الإشارة إليه فيما بعد باسم "دراسات".

⁶ نفس المرجع، ص 5.

⁷ نفس المرجع.

⁸ نفس المرجع، ص 6.

⁹ نفس المرجع.

¹⁰ نفس المرجع، ص 7.

¹¹ نفس المرجع السابق.

¹² نفس المرجع، ص 8.

¹³ نفس المرجع، ص 10.

¹⁴ فتاوى العالمگیری عمل ضخم للفقـه الحنفي، حيث تم جمعه في عصر لم تعد فيه الخلافة هي محور الفكر الإسلامي أو العلم الرئيسي للأمة الإسلامية. فلقد كان المعيار الأساسي لاعتبار أرض ما دار الإسلام هو تنفيذ الشريعة وأن يكون الحاكم مسلماً، ثم أصبحت الشريعة فيما بعد هي المعيار الوحيد المميز لدار الإسلام، كما نجد ذلك في الفتوى الشهيرة للشاه عبد العزيز التي يعلن فيها أن الهند ظلت هي دار الإسلام تحت حكم الماراتا، وأنها أصبحت دار الحرب تحت حكم البريطانيين. فيجب على المرء استيعاب هذه الحكومات المتناقضة في ضوء التدخل البريطاني في نظام القانون الإسلامي. وقد رجع أعضاء الماراتا، بلا شك، إلى المحاكم التي تحكم بالشريعة الإسلامية، إلا أن ظهورهم على الساحة كان يعد مجرد ظاهرة مؤقتة. ولكن ظهور الهند البريطانية لم يكن مجرد حالة ثورة، بل كان خطوة لإنشاء إمبراطورية أخرى بعد سقوط الهند المسلمة. وقد يكون ذلك سبباً آخر دفع الشاه عبد العزيز إلى التفريق بين نظامين للحكم.

للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذا الموضوع، ارجع إلى: فتاوى عزيزية (أوردو) كانبور، طبعة جديدة صفحات 35-37.

¹⁵ منقولة عن السير سيد أحمد خان في كتابه "تهذيب الأخلاق"، 2 (نسخة مجمعة لإعادة الطباعة)، لاهور، 1896، ص. 402.

¹⁶ شبلي نعماني -- قبل أن يكون من أتباع الأفغاني - كتب مقالة بأمر من السير سيد حاول فيها إثبات أن الخلافة الحقيقية قد انتهت بموت الخلفاء الأربعة الراشدين وحتى من ناحية القيادة المؤقتة للمسلمين فقد كانت الخلافة امتيازاً لقريش فقط. ولمزيد من التفاصيل انظر مقالات شبلي، أعظم كره 1930-1934 صفحات 167-174.

¹⁷ السير سيد أحمد خان، (سفرنامه بنجاب) ، ص 117

¹⁸ . السير سيد أحمد خان، "مكمل مجموعة ليكتشرز" طبعة محمد عماد الدين غوجراتي، لاهور، 1998، ص 374. وفيما بعد تم الإشارة إليها باسم "محاضرات". ولكنه كتب في مناسبة أخرى " إنه واجبنا الديني أن ندين بالولاء للحكومة البريطانية دون الانغماس في أي شيء - قولاً أو فعلاً - وربما يلقي هذا بظلال الشك على الولاء إلى بريطانيا". وقد ذكر السير سيد أحمد خان في كتاب (آخري مضامين) طبعة عماد الدين غوجراتي، لاهور، عام 1898، ص 101.

¹⁹ المرجع السابق، ص 32-33، أيضا أنظر كتاب "الحقيقة عن الخلافة (The Truth about Khilafat) " ، لاهور، عام 1916.

²⁰ . المرجع السابق، ص 50.

²¹ السير سيد أحمد خان، كتاب " المحمدون المخلصون في الهند"

(*Loyal Mohammedans of India*)، المجلد الثاني، 1860، ص 16، أنظر أيضا كتاب "آخري مضامين" ، المرجع السابق، قد استشهد بها عزيز أحمد في كتابه دراسات (*Studies*)، ص 62.

²² جمال الدين الأفغاني في كتاب "العروة الوثقى"، قد اقتبسها عزيز أحمد في كتابه *Studies* دراسات، ص 62.

²³ اقتبسها الأستاذ/ رشيد أحمد في كتابه "مسلمانون كي سياسي أفكار"، لاهور، ص 290-291.

²⁴ يرى الأفغاني إن انقسام دار الإسلام كان عامل مساعد في تفكك الفكر الإسلامي، حيث فقد علماء العديد من الأماكن الإتصال بها وذلك أدى إلى نمو رؤية إقليمية للإسلام غير مدركين تماما بالتطورات الحادثة في أجزاء العالم الإسلامي الأخرى. وهذا الإنقسام قد أدى أيضا إلى ظهور انشاقات وعديدة وأنواع كثيرة من الهرطقة والبدع. وكان ذلك السبب وراء اقتراح الأفغاني بتأسيس العديد من المراكز الإقليمية المتعددة للإسلام، ثم بعد ذلك يتم إلحاق هذه المراكز بالمركز العالمي الموجود في الأرض المقدسة حيث يمكن مقابلة العلماء للإجماع لمناقشة قضايا بالغة الأهمية.

²⁵ شبلي نعماني " علم الكلام"، اعظم كره، عام 1922، ص 3-4 ، 31-32.

²⁶ المرجع السابق، ص 161-162.

²⁷ السير سيد أحمد خان في "محاضرات" (Lectures)، المرجع السابق، ص 24.

²⁸ عليجراه انستيتوت جازيت (Aligarh Institute Gazette) ، 12 مايو 1871، ص 296.

²⁹ السير سيد أحمد خان، في "محاضرات" (Lectures) المرجع السابق، ص 573، أنظر أيضا كتاب خدا بخش الذي ساند الاحتلال البريطاني بكل طاقاته لدرجة أنه قد أصابه الشعور بالشرف لكونه ينتمي إلى رعايا المملكة البريطانية، خدا بخش في كتابه بعنوان "مقالات: الهند والإسلام" (Essays: Indian and Islamic) ، لندن 1912، ص 213، 215، 227 .

³⁰ المرجع السابق، ص 572-573.

³¹ شيراغ علي في كتاب "الإسلام والتغيير" (Islam and Change) من "الإصلاحات الاجتماعية والقانونية والسياسية المقترحة تحت الحكم الإسلامي في الإسلام والتحول" (The Proposed Political Legal and Social Reforms under Moslem Rule) in Islam in Transition: Muslim Perspectives طبعة جون جي دونوهو جون إل إسبوسيتو ، أكسفورد، نيويورك 1982، ص 44-47 ، وبعد ذلك تم الإشارة إليها باسم "التحول" (Transition).

³² لإثبات هذه النقطة، اقتبس شيراغ علي الحديث المشهور من صحيح مسلم الذي روى فيه قائلًا: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مر بقوم يلحقون النخيل فقال: لو لم تفعلوا الصلح، ففعلوا . قال ثابت بن أنس : فخرج شيصا ، فمر (صلى الله عليه وسلم) بهم . فقال: ما لنخلكم ؟ قالوا : قلت كذا وكذا . قال (صلى الله عليه وسلم): قال: إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشئ من رأيي فإنما أنا بشر. " وعلى أساس فهم شيراغ

علي لهذا الحديث قام بوضع الحياة الاجتماعية بأسرها خارج نطاق نظرة الإسلام
(Transition)، ص 44-47.

³³ محسن المُلْك "أسباب تدهور الأمة المحمدية"، (Causes of the Decline of the
Mohammedan Nation)، مدينة بومباي، عام 1891، واقتبسها دبليو سي سميث في
كتابه "الإسلام الحديث في الهند: دراسة اجتماعية" (Modern Islam in India: A
Social Analysis)، لاهور، عام 1943، ص 25.

³⁴ خدا بخش، "مقالات: الهند والإسلام" (Essays: Indian and Islamic)، لندن، عام
1912، ص 215.

³⁵ كتاب ممتع يتناول رؤية جديدة للإسلام بقلم مصطفى خان بعنوان "دفاع عن الضوء
الجديد" (An Apology for the New Light) (1891)، نشرتها طبعها مدرسة
"عليجراه" وهذا الكتاب يعتبر بمثابة إعلان رسمي عن الدين الجديد وكان يغلب عليه روح
محاولة التوفيق أكثر منها محاولة خلق فكر إبداعي.

³⁶ سيد أمير علي، روح الإسلام، 1961، ص 178 أخلاق الإسلام كالكتا، 1893، ص 4-26.

³⁷ مصطفى خان، المرجع السابق، ص 12.

³⁸ شيراغ علي، في فترة الإنتقال، ص 47.

³⁹ شاه ولي الله، فيوض الحرمين كراتشي، ص 233

⁴⁰ مولانا محمد علي، "إنصاف الإسلام في تركيا والهند" في فترة الانتقال، المصدر
السابق، ص 52.

⁴¹ نفس المرجع.

⁴² شيراغ علي، كتاب "التغيير" (Transition)، نفس المرجع، ص 47.

⁴³ أمير علي، كتاب (The Spirit of Islam)، لندن، 1922، ص 172.

⁴⁴ نفس المرجع ص 1

⁴⁵ نفس المرجع ص 21

⁴⁶ نفس المرجع ص 248

⁴⁷ انظر قصيدة إقبال المعروفة "ساقى نامه".

⁴⁸ إذا كان إعادة إحياء المؤسسات الإسلامية التقليدية غير ممكن الآن، كما يرى إقبال، فإنه
لا بد من قيام مؤسسات إسلامية عصرية يكون هدفها الأول هو نهضة المسلمين. ونظرًا لأن
إعادة إحياء الأمة تحت قيادة خليفة واحد لم تعد فكرة عملية الآن لدي إقبال، فإنه ينادي بتبني

مؤسسات عصرية بدلا من إعادة إحياء فكرة الخلافة القديمة؛ حيث فشلت عمليا القيادة العالمية الموحدة للأمة الإسلامية. فلقد كانت فكرة عملية فقط عندما كانت الإمبراطورية الإسلامية في مهدها.... ثم أصبحت غير فعالة كعامل أساسي في تنظيم الإسلام العصري : كتاب "إعادة البناء" (*The Reconstruction*) نفس المرجع ص 149.

⁴⁹ محمد إقبال كتاب "تشكيل جديد للهيئات الإسلامية" (باللغة الأردية) ترجمة نذير نيازي، لاهور، 1994، ص 16

⁵⁰ اقتبسه راشد شاز في "الوحدة الإسلامية: الخداع والحقيقة" (*Islamic Unity: Illusion & Reality*)، ورقة مؤتمر، المؤتمر الدولي السابع للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ص 18.

⁵¹ محمد إقبال، "إعادة البناء" (*The Reconstruction*) نفس المرجع ص 149.

⁵² نفس المرجع ص 150

⁵³ نفس المرجع ص 151 - 152

⁵⁴ محمد إقبال، الخطاب الرئاسي في الجلسة السنوية للرابطة الإسلامية في اله آباد في عام 1930، "الكفاح من أجل الحرية" (*Struggle for Freedom*)، 1857-1947، كراتشي، 1958، ملحق 13

⁵⁵ رغم أن إقبال صاحب رؤية وفهم إلا أنه فشل في القيام باقتراح نموذج إسلامي خالص تحيي عليه الأمة الإسلامية، وفي رسالة بعث بها إلى جنه وهو على فراش الموت، اقترح فيها إقبال بأن الحل الوحيد لأزمة المسلمين هو قيام دولة إسلامية مستقلة. فلقد كتب فيها الآتي: نظراً للاهتمام الواسع بقضية إعادة إحياء المسلمين في الهند، فعلى الأقليات المسلمة التي توجد في مناطق تقطنها أغلبية هندوسية أن يضحوا بمصالحهم من أجل قيام الدولة الإسلامية المستقلة في المناطق التي تقطنها أغلبية مسلمة.

وكانت عناوين الخطابات التي أرسلها إقبال إلى جنه هي "الكفاح من أجل الحرية، ملحق 5" (*Struggle for Freedom, Appendix V*) 35.

⁵⁶ ونظراً لأنه قد تصور الصعوبات العملية التي تواجه عملية إحياء الخلافة الإسلامية، فقد تحسن إقبال بفكرة القومية الإسلامية المتعددة. فالكعبة التي اعتبرها إقبال مركزاً ممكناً للأمة، الأساس الذي يمكن تحقيق العالمية للأمة الإسلامية، يبقى مجرد مركزاً ممكناً، بمعنى آخر يظل مجرد حلم خيالي. ومن الناحية العملية فقد أفلح إقبال تماماً عن هذه الفكرة حيث قام بإنشاء مركز آخر محلي، كنواة إقليمية، أو كعبة جديدة للمسلمين في شبه القارة

- الهندية تسمى باكستان. ولمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر مقالته التي عنوانها "جغرافياي حدود أور مسلمان" في (مضامين اقبال)، حيدر آباد دكن، 1360.
- ⁵⁷ لمزيد من الاطلاع على آراء إقبال عن هذا الموضوع، انظر رموز بيخودي.
- ⁵⁸ اقبال، الخطاب الرئاسي، نفس المرجع، ص 16، ص 17.
- ⁵⁹ أبو الكلام آزاد، خطبة لاهور، 1944، 42-44.
- ⁶⁰ أمير علي، كتاب "الروح" (*The Spirit of Islam*)، نفس المرجع، ص 403.
- ⁶¹ عبید الله سيندي هو عالم بارز في مدرسة ديوباندي، ولقد دعا إلى قيام الدولة الإسلامية المستقلة لكي تكون معملا لما أسماه "اشتراكية ولي الله". ولكي يحقق هذا الهدف قام بإنشاء مؤسسة أطلق عليها "يامونا ناربادا سند ساقار بارتي". خطبة، ص 180-81، 1، 236-241.
- ⁶² البحث عن نظام اقتصادي عادل قاد حفظ الرحمان سيوهاروي إلى الماركسية الذي اعتبرها نوعاً آخر من الاشتراكية الإسلامية. ولقد وجد نفس التشابه في فكر شاه ولي الله. انظر "الإسلام كنظام اقتصادي"، دلهي، 1942، ص 1-5.
- ⁶³ انظر الخطاب الرئاسي، جمعية علماء الهند، دلهي، 1920، المرجع الأول، ص 191-192.
- ⁶⁴ بعد الانقسام مباشرة أدرك كل من أبوالكلم آزاد وحسين أحمد مدني أن وجهة نظرهم السياسية قد قادتهم إلى حلف قصير النظر. وأن سبب خطبهم الطويلة والعنيفة ضد الاحتلال البريطاني، راجع هذه الحقيقة التاريخية وهي أن الهند كانت دار الإسلام تحت الاحتلال البريطاني. ولقد رأى المسلمين في الهند انه من الواجب عليهم تحرير دار الإسلام، ولذلك فقد اعتبروا أن الكفاح من أجل الحرية واجب ديني. ومع ذلك فلم يكن لديهم الفطنة السريعة لإدراك أن الطوائف الغير مسلمة في الهند سيصبحون في موقف مصيري ومسيطر ولن يجدوا مخرج سوى أن يطلقوا عليها مرة ثانية دار الإسلام. ويتحدث مدني في أحد خطاباته عن هذا الخوف قائلاً: "سيصبح الهندوس والمسلمين عمالاً متعاونين في الهند الحرة. فهذا المجتمع الجديد لن يبنى فقط على فكرة الدولة الإسلامية؛ لكن سيظل المسلمين يلعبون دوراً فعالاً". مكتوبات، 1956، ص 20-21، ص 45-47.
- ⁶⁵ اقتبسها ايه كيه باروهي من كتاب (*Fundamental Law of Pakistan*)، الطبعة الأولى، 1958، ص 938.
- ⁶⁶ لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة، انظر كتاب راشد شاز "مسلمو الهند: خمسون عاما الضائعة" الصادر باللغة الأردية، دلهي 1999، ص 18-19، ومن هنا يشار إليه باسم "خمسون عاما الضائعة".
- ⁶⁷ الإحصاء الرسمي للهند (*Census of India*)، 1941، دلهي، 1943

⁶⁸ كنجسلي دافيز: سكان الهند وباكستان،

"(The Population of India and Pakistan)، فصل 20 "سكان والتقسيم"
(Population and Partition)، برينستون، 1951.

⁶⁹ بي آر أمبديكار: "باكستان أو تقسيم الهند" (Pakistan or the Partition of India)
بومباي، 1946، صفحة 331.

⁷⁰ الشيخ أبو الكلام آزاد، "دهلي كي مسلمانون سي خطاب"، في (إمام الهند)، المحررة سيده
سيدين حميد، دهلي، 1990، ص 235.

⁷¹ في السابع عشر من أبريل عام 1949، وأثناء انعقاد دورة مجلس العلماء في لکناؤ قدم
مولانا حفظ الرحمن قراراً قائلاً أن هذا القرار نتيجة توقف الجمعية عن الوجود كمنظمة
سياسية وقصر نفسها على الأنشطة الدينية والثقافية. جاء ذلك في مقالة سياسية صفحة 242،
انظر أيضاً مجلة برهان الشهرية التي تصدر باللغة الأردية من ندوة المصنفين، دهلي، أبريل،
1948، صفحة 134.

⁷² الشيخ أبو الليث اصلاحي ندوي في كتابه (مسلمانان هند كا آئندہ كا لائحہ عمل) رامبور.

⁷³ الشيخ محمد منظور نعماني، مجلة الفرقان الشهرية، لکناؤ، أبريل 1950، العدد 17.

⁷⁴ محمد مجيب، "المسلمون الهنود" (Indian Muslims) ترجمة أردية لمحمد مهدي،
دهلي 1998، ص 807.

⁷⁵ سيد عابد حسين في كتابه (قومي تهذيب كا مسئلہ)، عليجراه 1955، ص 306-307.

⁷⁶ راج موهن غاندي "أفكار المسلمين" (The Muslim Mind) ترجمة محمد فاروق قريشي،
لاهور 1996، ص 418.

⁷⁷ أ. أ. فيضي، "دراسة حديثة للإسلام" (A Modern Approach to Islam) ، أسيا
بابلينج هاوس 1963، ص 107.

⁷⁸ المصدر المذكور.

⁷⁹ نفس المصدر، ص 112.

⁸⁰ مجلة البرهان الشهرية، دهلي، ص 2.

⁸¹ نفس المصدر، ص 3

⁸² خلال الانتخابات البرلمانية العامة لعام 1998، قام البرلمان الملي بالتعاون مع حزب
الخلافة باصدار مناشدة مشتركة إلى المسلمين. وقد ناشدت هذه الدعوة المسلمين بعدم
الاشتراك في الانتخابات لأنه ليس للمسلمين أي خيار؛ ففي الإسلام، تعد تولية السلطة لأولي

الأمر من غير المسلمين غير مقبولة ولا يحل لنا كمسلمين أن نعمل لصالح أجندة سياسية قام بوضعها غير المسلمين. ومن ثم، فلا سبيل أمام المسلمين سوى الابتعاد عن صناديق الاقتراع. ولتأييد هذه المناشدة تم ذكر آيتين من القرآن الكريم لتؤيد هذا الرأي وهما

﴿...وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء 141)

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ

فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾

(آل عمران 28)

ونتيجة للضجة التي أثارتها هذه الدعوة بين مسلمي مدينة دهلي، فقد قامت الصحافة بالتعرض للمؤسسات الإسلامية الكبرى لكي تتحكم في رد فعل. وقد قام القادة المسلمون وزعماء المنظمات الإسلامية بالاتصال بهذه الأمور، متجاهلين تماماً الآيات القرآنية التي استشهدت بها الدعوة، بل وبرروا مشاركتهم في الانتخابات أو مساندتهم لحزب إنضموا إليه طواعية بذكر بعض النصوص الدستورية. على سبيل المثال، صرح قازي مجاهد الإسلام، زعيم المجلس الملي ونائب رئيس المجلس الإسلامي لقانون الأحوال الشخصية، أن حق التصويت هو حق يكفله لنا الدستور وحقوق الديمقراطية، ولذا يجب أن نستخدمه. وكان هناك العديد من مثل التبريرات لأمير جماعة الإسلام مولانا سيراغ الحسن ومولانا عبد الوهاب خيلجي زعيم جمعية أهل الحديث. أنظر الصحيفة الأوردية اليومية " (راشترية سهارا) "، 28 أغسطس 1998.

⁸³ مجلة البرهان الشهرية، يناير 1963، ص 5.

⁸⁴ See, S. Gopal, (ed.), *Jawaharlal Nehru: An Anthology* (Oxford University Press: Delhi), 1980, p. 330

⁸⁵ See, Raghawan Iyer, (ed.), *The Moral and Political Writings of Mahatma Gandhi*, vol.I, *Civilization, Politics, and Religion* (Clarendon Press: Oxford), 1986, p. 391

⁸⁶ ذكره القاضي أحمد في ص 46 ايس. آر. بوماي . اتحاد الدستور الهندي، مادة رقم 356. قرار المحكمة العليا بالهند من مجلس خاص يضم خمسة قضاة مع مقترحات مكتوبة من قبل المجلس، 1994 (2) المجلد الثاني رقم 114، 20 مارس.

⁸⁷ برنارد لويس نشأة تركيا الحديثة (*The Emergence of Modern Turkey*)،

(مطبعة جامعة أكسفورد: لندن)، 1968، ص. 239-293.

⁸⁸ إن الهندوسية كما هو معروف ليست ديناً بل طريقة حياة وميراث ثقافي. فتحرير الفرد من الحلقة الغير متناهية للميلاد والبعث هي غاية أهدافها. إلا أن المنهج المتبع لتحقيق تلك الغاية كان محل جدال بين الهندوس غير أنهم لم يختلفوا علي الهدف نفسه. فالطريق الوحيد أمام الأفراد للخلاص أو "النجاة" كما يسمونه يكمن في التخلص من المتعلقات المادية والبعد تماماً عن العالم المادي. وقد قبلت أيضا الهيئة القضائية بهذا التعريف للهندوسية كالتعريف الوحيد المتفق عليه من بين هذا الخضم من الأديان.

⁸⁹ راشد شاز، "خمسون عاما الضائعة"، ص 48.

⁹⁰ المرجع السابق، ص 46-47.

⁹¹ مقتبس من (ملي تايمز انترناشيونال) نيودلهي، سبتمبر 1999، مجلد 6، رقم 3 ص 4.

⁹² دستور الهند.

⁹³ عضو اللجنة الهندية للمنح الدينية للهندوسية مقابل لكشميندرا، 1954، الالتماسات المقدمة للمحكمة العليا، ص 431، 432.

⁹⁴ مناقشات الجمعية التأسيسية، (*Constituent Assembly Debates*) مجلد 7، ص 781.

⁹⁵ - أ.ي.ر. (A.I.R.)، 1953، بومباي، ص 242.

⁹⁶ - على سبيل المثال أصبح المثل العربي "حب الوطن من الإيمان" الأساس للقومية الزائفة والوطنية المغلوطة. وكذلك مثل عربي آخر يقول "مالا يدرك كله لا يدرك جله" قد أخذ كأصل من أصول الشريعة لكي يبرر المفهوم الضعيف للشريعة والتي تم قصرها على قانون الأحوال الشخصية في الإسلام. وكذلك كان الانتشار الكبير لمفهوم أهون البليتين، هذا المنهج الفقهي المفترض الذي أصبح مبدأً رئيسياً ليس فقط في الحالات الطارئة، ولكن أيضا في المواقف العادية.

⁹⁷ الحرم، ميرت، إصدار خاص عن الشيخ حسين أحمد مدني، صفحة 114

⁹⁸ المصدر السابق، صفحة 17.

⁹⁹ جريده سهروزه (انصاف)، اله آباد، 5 مارس، 1949

¹⁰⁰ الحرم، ميروت، نفس المصدر السابق، ص 114.

¹⁰¹ سيد أبو الحسن علي ندوي، "كاروان زندغي"، لكاناؤ، العدد الخامس، صفحة 197-198

¹⁰² مقتبس من مجلة (نقيب) الأسبوعية. مدينة بنته.

¹⁰³ Minersville School District v. Gobitis, 1940, 310 US, p. 586, and West Virginia State Board of Education v. Barnette, 1943, 319 US, p. 624. Quoted by D.E. Smith in *India as a Secular State* from Rajiv Bhargawa, *Secularism and its Critics*, Delhi 1998, p.275

¹⁰⁴ جريده (الجمعيت)، 24 مارس، 1948، تم نسخه في سهروزه (دعوت)، إصدار خاص عن "مشاكل المسلمين"، 28 سبتمبر. 2000.
¹⁰⁵ المصدر السابق.

¹⁰⁶ انظر إلى الافتتاحية، مجلة برهان الشهرية، دلهي، يناير، 1949، ص 3.

¹⁰⁷ انظر إلى مجلة برهان الشهرية، دلهي، مارس، 1948 ص 65-66.

¹⁰⁸ نفس المرجع ص 70. لكي يروج غاندي للأيديولوجيات العلمانية بين المسلمين، قام بإظهارها كجزء من نظام العقيدة الإسلامية، فقام بمدح تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أثنى على أبي بكر وعمر، الخليفين الأول والثاني في الإسلام، بكلمات التقدير والثناء. ولقد اختار نصوص من القرآن من أجل أوقات صلاته بالإضافة إلى الكتب الدينية الأخرى. ولقد أصبحت هذه الحركات أداة لتهدئة موقف المسلمين تجاه مذهب غاندي. أولاً، تضاعلت عقيدة المسلمين تدريجياً في أن الرسالة الإسلامية هي خاتم الرسالات، فأصبح الإسلام مثل باقي الديانات الأخرى؛ ثانياً، حاول غاندي تغيير وجهة النظر العالمية للإسلام من خلال قيامه بوضع مفاهيم أجنبية داخل الإطار الإسلامي. وقد كتب في صحيفته ها ريجان، في العدد الصادر بتاريخ 11 نوفمبر لعام 1939 قائلاً: إن اللاعنف لا يعد استراتيجيه سياسية فحسب، ولكنه هو الجوهر الرئيسي للإسلام . ومن أجل تدعيم هذا الرأي استنتج خطأ دلالات من القرآن والسنة، بل انه تجاوز ذلك وصرح بوجود تناقضات بين التعاليم الإسلامية وبين الممارسة العملية للنبي صلى الله عليه وسلم.

ولقد أثار تفسير غاندي للإسلام غضب العلماء التقليديين مما جعلهم يكتبون مفندين لهذه التهم. ولقد قام الشيخ حفظ الرحمان، وهو من علماء المؤتمر المعروفين بكتابة إحدى المقالات التي تفند هذه التهم في مجلة برهان الشهرية بتاريخ يناير 1940. وقد أخذ الشيخ ملاحظة خطيرة عن الرأي الذي يدعي بأن اللاعنف هو الغاية المطلقة للمجتمع الإسلامي، ومع ذلك فإنه قد عبر عن رأيه بأن ذلك هو الإستراتيجية الوحيدة المتاحة في الوضع الحالي. وإذا نظرنا عن قرب إلى المناقشة التي كانت مثارة على صفحات الجرائد الأردنية المختلفة آنذاك، يمكن أن

نرى بوضوح أنه على الرغم من ارتباط المسلمين نفسياً بالإسلام وبالرسول، الأمر الذي جعل من المستحيل عليهم أن يبتعدوا عن المثل العليا للإسلام، إلا أنهم قد أصبحوا من الناحية العملية أتباعاً لغاندي. وفيما بعد، وفي أعقاب استقلال الهند، عندما اعتبر سيد أبو الحسن علي ندوي أن اللاعنفة هو أساس استقرار الدولة، وعندما حث كل رجالات الدولة أن يتبعوا هذا المبدأ الذي ينادي به غاندي شكلاً وموضوعاً، فإن هدفه من نشر هذه الفكرة لم يكن لأنها تمثل جوهر رسالة الإسلام ولكن على أساس أنها تمثل بديلاً عملياً. وربما لم يأخذ المسلمون عامة فكرة اللاعنفة على أنها جزء من الإسلام، ومع ذلك فإن قبولها كبديل عملي دائم قد حرر العقل المسلم من غرابتها.

ولم يحدث أن قبل المسلمون غاندي كمرجعية للإسلام ومع ذلك فقد حقق غاندي نجاحاً غير عادي في وضع الإسلام في مستوى الديانات الأخرى. وقد شهد المسلمون فيما بعد مشاهد غريبة لتلاوات قرآنية، علاوة على الكتب الدينية الأخرى، وإضرار النار في الجناز لإحراق جثث الوجهاء من غير المسلمين، ولكن لم تثر هذه المشاهد القبيحة أي رد فعل من المسلمين.

¹⁰⁹ انظر إلى مجلة برهان الشهرية، دلهي، مارس، 1948 ص 65-66.

¹¹⁰ الجمعيت ، شيخ الإسلام نمبر، الطبعة الثانية 10 يوليو 1998، ص 48.

¹¹¹ جريدة (قومي آواز) اليومية، نيودلهي، سبتمبر 1996 مقتبس من (خمسون عاماً الضائعة)، وهي نفس المصدر السابق، ص 57.

¹¹² راجع افتتاحية المجلة الشهرية برهان، المرجع السابق، سبتمبر 1951، ص 2-3.

¹¹³ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع سيد أحمد أكبرآبادي، (هندوستان كي شرعي حيثيت)

¹¹⁴ راجع افتتاحية المجلة الشهرية برهان، المرجع السابق، سبتمبر 1951، ص 4.

¹¹⁵ انظر إلى *Muslim & Arab Perspectives* و أيضاً قرارات مجلس تعمير ملت حيدرآباد يونيو 2000 م.

¹¹⁶ جريده دعوت ، دلهي، 10 ديسمبر 1999، منقولة أيضاً من الجريدة الشهرية (الله كي بكار) ، نيودلهي ، ديسمبر 1999، ص 65.

¹¹⁷ مجلة برهان، المرجع السابق، يناير 1963.

¹¹⁸ الموضوع المذكور.

¹¹⁹ نقله راشد شاز من (خمسون عاماً الضائعة)، المرجع السابق ، ص 151.

¹²⁰ صور عن هذه المناشيدات قد تم نسخها في جريدة دعوت و قومي آواز، انظر الي (خمسون عاماً الضائعة)، ص 153، 155.

¹²¹ تتم الإشارة فعلاً إلى دعوة البرلمان الملي لمقاطعة الاقتراع ورد الفعل القيادة الإسلامية تجاه هذه الدعوة. وفي الملاحظة 84 قمنا بشرح كيفية قيام العلماء بدلا من تأسيس حكمهم على الشريعة فضلوا العثور على تبريراً لوجهات نظرهم من الدستور. راشترية سهارا، 28 أغسطس 1998.

¹²² الشيخ قاري محمد طيب، (اسلامي آزادي كا مكملي پروگرام) خطاب رئاسي، بومباي، 1946. استشهد بها في (خمسون عاما الضائعة)، المرجع السابق، ص 40.

¹²³ سيد أبو الحسن علي ندوي، خطاب إلى جلسة مجلس الأحوال الشخصية، دهلي، 25 إبريل 1998، إعادة نسخها في (تعمير حيات)، لكاناؤ، 10 مايو 1998، ص 31.

¹²⁴ سيد أبو الحسن علي ندوي، خطاب في احتفالات الذكرى المئوية في ديوباندا، 1950، منقول عن مجلة (بانج درا)، "مفكر إسلام أبو الحسن علي ندوي نمبر"، لكاناؤ، مايو-يونيو 2000، ص 64.

¹²⁵ الجمعية، 24 أكتوبر 1960

¹²⁶ الفرقان، مايو 1967.

¹²⁷ *Illustrated Weekly*، 4 ديسمبر، اقتبسها راشد شاز، (خمسون عاما الضائعة)،

المرجع السابق، ص 80-81.

¹²⁸ قرارات تبناها منتدى مجلس تعمير ملت، تم إعادة نسخها في المجلة الشهرية (أفكار

ملي)، نيودلهي، أغسطس 2000.

الملحق الأول

(نص الآيات القرآنية التي كانت في ذهن الكاتب أثناء تحليله للموضوع)

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هُنَّ لَأَنْ تَقْتُلُوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُوْنَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تُمْسِكُوهُمْ وَهُوَ جَاحِلٌ عَلَيْهِمْ إِيْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ (البقرة: 85) ﴾

﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ (آل عمران: 104)

﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (آل عمران: 85)

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
(آل عمران: 31)

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: 85)

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾
(النساء: 59)

﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فِتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (النساء: 141)

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ تَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَابُ بِمَا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوهُنَّ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (المائدة: 44)

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ۗ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَكُم ۗ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۗ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۗ وَأَنَّ

أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ (المائدة: 48، 49)

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَيسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ (المائدة: 3)

﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢﴾ (الأنعام: 34)

﴿ فَأَصْدَعَ بِمَا تُوْمَرُ وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ (الحجر: 94)

﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَنُذْرًا لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨١﴾ (النحل: 89)

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ (الأحزاب: 21)

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٢٧﴾ (الأحزاب: 36)

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ
فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ (الحشر: 7)

الملحق الثاني

(نصوص الدستور ذات الصلة بالموضوع والتي تفسر الأسس الأيدولوجية التي قامت عليها جمهورية الهند الديمقراطية الاشتراكية العلمانية)

الحرية الدينية للفرد

المادة 25: (1) مع مراعاة النظام العام والأخلاق والصحة العامة، وطبقاً للأحكام الأخرى الواردة في هذا الجزء، يكون لجميع الأفراد على حد سواء حرية الرأي، والحق المطلق في اعتناق الدين وممارسة الدعوة إليه.

(2) لا تؤثر نصوص هذه المادة على فعالية تطبيق أي من القوانين القائمة أو منع الدولة من وضع أي قانون -

(واحد) ينظم أو يقيد أي نشاط اقتصادي أو مالي أو سياسي أو أي نشاط علماني آخر يكون مصاحباً لأي ممارسة دينية.

(ب) ينص على الرخاء والإصلاح الاجتماعي، أو افتتاح المؤسسات الدينية الهندوسية ذات الطابع العام أمام جميع فئات وشرائح المجتمع الهندوسي.

التفسير الأول: يُعتبر ارتداء أو حمل السيف جزء من اعتناق ديانة السيخ.

التفسير الثاني: في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (2) تفسر الإشارة إلى الهندوس على أنها تشمل الإشارة إلى الأشخاص الذين يعتنقون ديانة السيخ أو الجين أو الديانة البوذية، وتُفسر الإشارة إلى المؤسسات الدينية الهندوسية على هذا الأساس أيضاً.

الحرية الدينية للجماعة

المادة 26: مع مراعاة النظام العام والأخلاق والصحة العامة، يكون لكل طائفة أو شريحة دينية الحق في:

(واحد) إقامة مؤسسات للأغراض الدينية والخيرية والحفاظ عليها؛

(اثنان) إدارة شئونها الخاصة بها فيما يتعلق بالمسائل الدينية؛

(ثلاثة) امتلاك أو الحصول على الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة؛ و

(أربعة) إدارة مثل هذه الممتلكات طبقاً للقانون.

المادة 30: (1) جميع الأقليات سواء كانت قائمة على الدين أم على اللغة لها الحق في تأسيس وإدارة الهيئات التعليمية بناءً على اختيارها.

(2) لا يحق للدولة، عند تقديمها المساعدة للمؤسسات التعليمية، أن تقوم بالتمييز ضد أية مؤسسة تعليمية باعتبارها تحت إدارة أقلية سواءً كانت قائمة على الدين أم على اللغة.

عدم وجود قوائم انتخابية مجتمعية

مادة 325: ينبغي إعداد قائمة انتخابية واحدة وعامة لكل دائرة انتخابية إقليمية سواءً للبرلمان أو مجلس الولاية أو المجلس التشريعي للولاية، ولا يجوز رفض إدراج أي شخص في أي من هذه القوائم، ولا يجوز أن يدعي أي شخص أنه مدرج في أية قائمة انتخابية خاصة لأية دائرة انتخابية على أساس الدين أو العرق أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس أو أي من هذه الأسس.

عدم فرض ضرائب خاصة للدعوة للديانات

مادة 27: لا يجوز إجبار أي شخص على دفع أي ضرائب تكون عائداتها مخصصة لدفع النفقات للدعوة لأي ديانة خاصة أو أي طائفة دينية أو الحفاظ على.

مادة 290أ: يفرض مبلغ خمسين ألف روبية و ستة وأربعين لآخ ويدفع من الصندوق الموحد لولاية كيرالا كل عام إلى صندوق ترافانكور ديفاسوم، كما يفرض مبلغ ثلاث عشرة "لاخ" وخمسين ألف روبية ويدفع من الصندوق الموحد لولاية مدراس كل عام إلى صندوق ترافانكور ديفاسوم المقام في تلك الولاية بهدف

الحفاظ على المعابد والأضرحة الهندوسية في المناطق التي تحولت إلى تلك الولاية في اليوم الأول من نوفمبر 1956 من ولاية ترافانكور - كوتشين.

منع أي تعليم ديني داخل مؤسسات الدولة التعليمية

مادة 28: (1) لا يجوز تقديم أي تعليم ديني في أية مؤسسة تعليمية يتم تمويلها بالكامل من الموارد المالية للدولة.

(2) لا تنطبق نصوص الفقرة (1) على المؤسسة التعليمية التي تديرها الدولة ولكن تم إنشاؤها بموجب أي وقف أو وديعة يشترط وجود هذا التعليم الديني في هذه المؤسسة.

(3) لا يُطلب من أي شخص ينضم إلى أية مؤسسة تعليمية معترف بها من قبل الدولة أو تتلقى أية إعانة من الموارد المالية للدولة الاشتراك في أي تعليم ديني قد تمنحه هذه المؤسسة، أو الانضمام لأي عبادة دينية قد يتم ممارستها في هذه المؤسسة أو أي من المباني الملحقة بها، ما لم يقدم ذلك الشخص موافقته على ذلك أو يوافق وليه على ذلك إذا كان ذلك الشخص قاصراً.

الدور الإصلاحي للدولة

(الجرائم الأساسية) لعدم المساس

القانون رقم 22 لعام 1955

القسم الثالث:

عقوبة القيام بالمعوقات الدينية -

أي شخص يقوم طبقاً لمبدأ "عدم المساس" بمنع أي شخص من:

(أ) توفير أي مكان للعبادة العامة التي تكون متاحة للأشخاص الآخرين الذين يعتقدون ذلك الدين أو ممن ينتمون إلى نفس الطائفة الدينية أو أي قسم منها مثل ذلك الشخص؛ أو

(ب) ممارسة العبادة أو الصلاة أو أداء أي طقوس دينية في أي مكان من أماكن العبادة العامة، أو الاستحمام في مياه الصهاريج أو الآبار أو الينابيع أو المجاري المائية المقدسة أو استخدامها، وبنفس الطريقة وإلى نفس المدى الذي يسمح به للأشخاص الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الطائفة الدينية أو أي قسم منها، مثل هذا الشخص؛ يجب أن يعاقب بالسجن لمدة قد تمتد إلى ستة أشهر، أو دفع غرامة قد تبلغ خمسمائة روبية أو بالاثنتين معاً.

التفسير - من أجل أغراض هذا القسم... الأشخاص الذين يعتنقون الديانة البوذية أو السيخية أو الجينية أو الأشخاص المعتنقين للديانة الهندوسية في أي شكل من أشكالها أو تطوراتها بما في ذلك فيراشايفاس ولينجاياتس وأديفاسيس، أتباع براهما وبارثانا وأريا ساماج وسوامينرايام سامبرادي يعتبرون جميعاً من الهندوس.

أماكن العبادة العامة للهندوس في بومباي قانون (التفويض بالدخول) رقم 31 لعام 1956.

القسم الثاني

التعريف- في هذا القانون، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يعتبر:

(أ) "مكان العبادة العامة" سواءً كان معبداً أو تحت أي مسمى آخر يطلق عليه، وإيّا كان من يملكه، والذي قد خصص للهندوس أو الجينس أو البوذيين أو لأي شريحة أو طائفة من تلك الطوائف، أو كان لصالحها، أو يتم استخدامه عموماً من أجل أداء أية طقوس دينية أو إقامة الصلوات بها، ويشتمل على كل الأراضي وملحقات الأضرحة الصغيرة الملحقة بأي من تلك الأماكن، كما يشمل أيضاً أية صهاريج وآبار ويناابيع ومجاري مائية مقدسة، تُعبد مائها أو تستخدم للاستحمام أو العبادة.

(ب) تشتمل كلمة "شريحة" أو "فرقة" بالنسبة للهندوس على أي من الفرق، والفرق الفرعية، والطوائف، والطوائف الفرعية، والشيع أو الملل الهندوسية.

القسم الثالث

فتح المعابد الهندوسية أمام كافة الفرق والطوائف الهندوسية - رغم وجود أي عادة أو عرف أو قانون ساري المفعول أو إصدار قرار أو أمر من المحكمة أو أي شيء منصوص عليه في أية وثيقة يكون مخالفاً لذلك، كل مكان للعبادة العامة يُفتح للهندوس

عمومًا أو لأية شريحة أو طائفة من الهندوس، يجب أن يُفتح أمام كافة الفرق والطوائف: ويتعين عدم القيام بأية وسيلة لمنع أو حجب أو إعاقة أية شريحة أو طائفة هندوسية من دخول هذه الأماكن العامة للعبادة، أو من التعبد، أو من أداء الصلوات في ذلك المكان، أو من أداء أية طقوس دينية فيه بنفس الطريقة وبنفس الدرجة التي تدخل أو تتعبد أو تصلي أو تؤدي بها أية فرقة أو طائفة هندوسية أخرى.

تشريع مدني موحد للمواطنين:

مادة 44- يتعين على الدولة أن تسعى لتكفل للمواطنين قانون مدني موحد في كل أرجاء الهند.

واجبات رئيسية:

مادة 51 أ- (الجزء الرابع أ)

يتعين على كل مواطن هندي أن يلتزم بما يلي:

(أ) أن يلتزم بالدستور وان يحترم مثله العليا والمؤسسات والعلم الوطني والنشيد الوطني؛

(ب) أن يعترف ويتبع المثل العليا النبيلة التي أثارت كفاحنا الوطني من أجل الحرية؛

(ج) أن يدعم السيادة ويحافظ عليها وعلى وحدة وتكامل الهند؛

(د) أن يدافع عن البلد وان يؤدي الخدمة الوطنية عندما يطلب منه القيام بذلك؛

(هـ) أن يعزز التآلف وروح الأخوة العامة بين كافة الشعب الهندي متخطيا الفوارق

الدينية واللغوية والإقليمية والطائفية؛ وإنكار الأعراف والممارسات التي تحط

من شأن وكرامة النساء؛

(و) أن يحترم التراث الثري لتقافتنا المركبة ويحافظ عليها؛

(ز) أن يحافظ على البيئة الطبيعية وان يعمل على تحسينها بما في ذلك الغابات

والبحيرات والأنهار والحياة البرية وان يكون رحيما بكل المخلوقات الحية؛

(ح) أن ينمي السجبة العلمية وحب الخير العام وروح المعرفة والتقصي

والإصلاح؛

(ط) أن يحافظ على الممتلكات العامة ويجتنب العنف؛ و

(ك) أن يكافح من أجل التفوق في كل مناحي النشاط الفردي والجماعي حتى ترتقي

الأمة باستمرار لأعلى مستويات الهمة والإنجاز.